المقتـــــرب
في بيان المضطرب
(تعريفه – قواعده – أمثلته
والرجال الموصوفون بالاضطراب)

تأليف
أحمد بن عمر بن سالم بازمول
المدرس بمعهد الحرم المكي

شكر وتقدير

الحمـد للـه رب العـالمين، والصـلاة والسـلام علـى المبعـوث رحمـة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فانطلاقاً من قوله تعالى {ولئن شـكرتم لأزيـدنكم}[1] أتـوجه بالشـكر لله تعالى الذي أنعم عليّ بنعم لا تعد ولا تحصى، ومنها الإنعـام بإتمـام هـذه الرسالة وأسأله سبحانه أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

() سورة إبراهيم آية (7).

وانطلاقاً من قوله : [illegible] (1) [illegible]

[illegible]

(1) حديث صحيح: أخرجه أحمد في المسند (2/295) وأبوداود في السنن رقم (4811).

[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]

[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
....	[illegible]

[illegible] :

- [illegible] (...) [illegible].
  [illegible].
  [illegible]:
  (...) [illegible].
  (...) [illegible].

مقدمة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمدلله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لاإله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

{**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**}[1].

{**يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**}[2].

{**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا**}[3].

أمّا بعد[4]:

فإن الإشتغال بالحديث وعلومه وتحصيله، والتصنيف فيه، خير ما يُشْغَلُ به الوقت، وأفضلُ ما يُسعى إليه في العُمْر، وأشرفُ ما يُتحصل عليه ؛ إذ هو إرث الأنبياء، ومطلب العلماء الأتقياء.

وتوجهتْ جهودُ علماءِ الأ مّة إلى خدمة القرآن والسنة، خدمةً لامثيل لها في عهد البشرية جمعاء ؛ أمّا في خدمة القرآن [فقصدتْ طائفة تعليم القرآن وحِفْظَهُ ومعرفةَ اختلافِ القراءاتِ فيه ومَعَانِيهِ ومُشْكِلِهِ ومُتَشَابِهِهِ وغَرِيبِهِ.

وقصدتْ طائفةٌ تعليمَ فرائِضِهِ وأحْكَامِهِ وحَظْرِهِ وإباحَتِهِ وأوامِرِهِ وزواجِرِهِ وناسِخِهِ، ومَنْسُوخِهِ.

() سورة آل عمران (102).

() سورة النساء (1).

() سورة الأحزاب (70، 71).

() هذه خطبة الحاجة التي كان يقولها بين يدي حاجته. أخرجها أحمد في المسند 1/432 من حديث ابن مسعود وهو حديث صحيح صححه أحمد شاكر في شرح المسند (رقم 3720، 3721، 4115، 4116) و كذا ناصر الدين الألباني وله فيها رسالة بعنوان (خطبة الحاجة التي كان رسول الله يعلمها أصحابه).

وطائفةٌ قصدتْ حِفْظَ جُمَلِهِ وإدامةَ تِلاوتِه دَرْساً وقراءة من غيــر أن يعرفوا منه معنى في الإعراب ولاوجهاً في قراءة ولاعددَ آيٍ ولا معنى ولا مُشْكِلاً.

وكـلٌ يُثيبه فيما عَلِم وعَمِل مجازىً والله جواد كريم.

وكذلك أفهامُ حملـةِ العلـمِ مـن السـنن والآثـار متفرقـةٌ وإراداتُهُــم متفاوتة وهِمَمُهــم إلـى التــباين مصـروفة وطبقـاتهم فيمـا حـَـمَلُوه غيـر متساوية.

فطائفة منهم قصدتْ حِفْظَ الأسانيد من الروايات عن رسول اللـه وأصحابه الذين ندب الله جل وعز إلى الاقتـداء بهـم فاشـتغلت بتصـحيحِ نقـول النـاقلين عنهـم ومعرفـة المسـند مـن المتصـل، والمرسـل مـن المنقطع، والثابت من المعلـول، والعـدل مـن المجـروح، والمصـيب مـن المخطيء، والزائد من الناقص ؛ فهـؤلاء حفاظ العلم والدين النافون عنه تحريف غالٍ وتدليس مدلسٍ وانتحال مبطلٍ وتأويل جاحدٍ ومكيدة ملحدٍ ؛ فهـم الذين وصفهـم الرسول ودعـا لـهــم وأمرهـم بـالإبلاغ عنـه فهـذه الطائفة هم الذين استحقوا أن يقبل ماجوزوه وأن يـرد مـا جرحـوه وإلـى قولهـم يرجع عند ادّعاء من حرّف وتدليس مدلسٍ ومكيدة ملحــدٍ.

وكذلك إلى قولهم يرجع أهل القرآن فـي معرفـة أسـانيد القـراءات والتفسير؛ لمعرفتهم بمن حضر التنزيل مـن الصـحابة ومـن لحقهـم مـن التابعين، وقرأ عليهم وأخـذ عنهـم، ولعلمهـم بصـحة الإسـناد الثـابت مـن السقيم، والراوي العدل من المجروح والمتصل من المرسل.

وطائفــة اشــتغلت بحفــظ اختلاف أقاويــل الفقهــاء فــي الحــرام والحلال، واقتصروا على ما ذكرت أئمة الأمصار من المتـون عـن رسـول الله، وعن الصحابة في كتبهم وقصروا عمّـا سـبقت إليـه أهـل المعرفـة بالروايات وثابت الإسناد وأحوال أهل النقل من الجرح والتعديل فهم غيـر مستغنين عن أهل المعرفة بالآثار عند ذكر خبرٍ عن النــبي أو الصـحابة أو التابعين لهـم بإحسـانٍ - فيـه حكـم ؛ ليعرفـوا صـحة ذلـك مـن سـقمه وصوابه من خطئه.

وطائفـة ثالثـة أكـثرت الجمـع والكتابـة غيـر متفقهيـن فـي متـن ولا عارفين بعلة إسناد فإنهم في الجمع والاستكـثار والتدوين فهم داخلـون ــ

إن شاء الله ـ في قول رسول الله : ((**رحم الله امرءاً سمع مقالتي حتى يُبلغَها مَنْ هو أفقه منه**))[1].

وكلٌ والحمد لله على خير كثير، فسبحان من جعل الاختلاف من العلماء تسهيلاً على خلقه، ورحمةً لعباده، والحمدلله ربِّ العالمين] [2].

[ومن أهم العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات وأعني معرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها،متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها وشاذها ومنكرها ومعللها ومدرجها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومبينها ومجملها ومختلفها وغير ذلك من أنواعه المعروفات ومعرفة علم الأسانيد أعني معرفة حال رواتها وصفاتهم المعتبرة وضبط أنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وجرحهم وتعديلهم وغير ذلك من الصفات ومعرفة التدليس والمدلس وطرق الاعتبار والمتابعات ومعرفة حكم اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون والوصل والارسال والوقوف والرفع والقطع والا نقطاع وزيادات الثقات

() حديث متواتر: انظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبي الفيض الكتاني (42 رقم 3). والحديث أفرده عبد المحسن العبّاد - بدراسة خاصة في جزء بعنوان: دراسة حديث " نضّر الله امرءاً سمع مقالتي" رواية ودراية.

() مابين المعقوفتين من ((رسالة في بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن وتصحيح الروايات)) لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن مندة (28 ـ 31).

ومعرفة الصحابة والتابعين وتابعيهم وغيرهم -رضي الله عنهم وعن سائر المسلمين والمسلمات - وغير ماذكرته من علومه المشهورات][1].

تسمية الموضوع:

وقد وفقني الله عزوجل للاشتغال بحديث رسول الله وتعلمه، وقد رأيت بعد الاستخارة و الاستشارة أن أتقدم لنيل درجة الماجستير في فرع الكتاب والسنة من كلية الدعوة وأصول الدين ـ بجامعة أم القرى برسالة في هذا العلم الشريف بعنوان: (المقترب في بيان المضطرب)[2]

أسباب اختيار الموضوع:

(1) أهمية ودقة هذا النوع من علوم الحديث إذ يتعلق بأمرين:
أ - بعلم العلل
ب - بعلم الجرح والتعديل.
(2) الرغبة في إدراك هذا الفن إدراكاً جيداً.
(3) جدة هذا الموضوع ؛ حيث لم أقف على تصنيف مفرد غير كلام مبثوث في كتب المصطلح والرجال والتخريجات والشروحات الحديثية.
(4) الرغبة في خدمة السنة الشريفة بتمييز الثابت الصحيح من السقيم الضعيف.
(5) جمع مايتعلق بهذا الموضوع في مكان واحد بحيث يسهل مأخذه ويقرب على طالبه.
(6) التطلع إلى تصرفات الأئمة والحفاظ في الأحاديث المعلة بالاضطراب.
(7) معرفة الاختلاف المؤثر في ثبوت الحديث من الاختلاف الذي لايؤثر فيه.

أهمية الموضوع:

() مابين المعقوفتين من التلخيص شرح البخاري (16) لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي.

() سميته بهذا الاسم اقتداءً بتسمية الحافظ - رحمه الله - لكتابه وانظر: الانتصار لأهل الحديث (8) لمحمد بازمول.

(تنبيه): كان عنوان الموضوع: (الحديث المضطرب دراسة وتطبيقاً على السنن الأربع) وكانت الرسالة تشتمل على دراسة مائة حديث معل بالاضطراب في السنن، وقد حذفتها هنا منعاً للتكرار وذلك لأنني ألحقتها بكتابي (سلسلة الأحاديث المعلة بالاضطراب مرتبة على الأبواب الفقهية) يسر الله إتمامه.

تظهر أهمية الموضوع بالأمور التالية:

- أنّ الاضطراب علة خفية لا يطّلع عليها إلا من له اطلاع بطرق الحديث مع الخبرة والفهم الثاقب.
- أنّ هذا الموضوع يتعلّق بقاعدة الاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض.
- أن الاختلاف الناشىء عن الوهم والخطأ في الرواية قد يظن باديء الرأي أنه طرق للحديث يتقوّى به، مع أنه يعل الحديث به في حقيقة الأمر.
- أنه دراسة للحديث مبيناً طرقه وعلله واختلاف الرواة فيه[1].

خطة البحث:

وقد جعلت بحثي من مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وقسمين، وخاتمةٍ.

أمّا المقدّمة:

فذكرت فيها خطبة الحاجة، وجهود العلماء في خدمة الكتاب والسنة وأهمية علوم الحديث وتسمية الموضوع وأسباب اختيار الموضوع وأهمية الموضوع وخطة البحث والمنهج الذي سرت عليه أثناء تجميع المادة وكتابة الرسالة.

وأمّا التمهيد: فيشتمل على بيان النقاط التالية :

1- (الخبر باعتبار طرقه).
2- (أسباب الضعف في الحديث)
3- (وأنواع المخالفة).

القسم الأول: (الحديث المضطرب تعريفاً ودراسة).

وفيه ثلاثة أبواب:

مهدت لها ببيان: أهمية بحث الاضطراب وتعلقه بالعلل.

الباب الأول: الاضطراب لغةً واصطلاحاً.

وفيه فصول :

الفصل الأول: الاضطراب لغةً.

الفصل الثاني:الاضطراب اصطلاحاً.

الفصل الثالث: أنواع الاضطراب وحكم كل نوع.

الفصل الرابع: التصنيف في الاضطراب.

الباب الثاني: (حكم الاختلاف على الراوي وأثره على الراوي و المروي ومعرفة الراوي المضطرب).

وفيه ثلاثة فصول:

() سيأتي: إن شاء الله في تمهيد الباب الأول مزيد بحث عن أهمية الموضوع.

الفصل الأول: مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي.
الفصل الثاني: أثره على الراوي والمروي.
الفصل الثالث: معرفة الراوي المضطرب .
الباب الثالث: (قاعدة الاضطراب:سنداً.متناً.سنداً ومتناً).
وفيه ثلاثة فصول:
الفصل الأول: قاعدة الاضطراب في السند.
وفيه مباحث:
المبحث الأول: منهج المحدثين في زيادة الثقة.
المبحث الثاني: الاضطراب بـتعارض الوصل والارسال.
المبحث الثالث: الاضطراب بـتعارض الاتصال والانقطاع.
المبحث الرابع: الاضطراب بـتعارض الوقف والرفع.
المبحث الخامس: الاضطراب بـزيادة رجل في أحد الإسنادين.
المبحث السادس: الاضطراب في تعيين الراوي.
المبحث السـابع: الاضـطراب فـي اسـم الـراوي ونسـبه إذاكـان متردداً بين ثقةٍ وضعيفٍ.
الفصل الثاني: قاعدة الاضطراب في المتن.
وفيه مبحثان:
المبحث الأول: أن لايكون مخرج الخبر واحداً.
المبحث الثاني: أن يكون مخرج الخبر واحداً.
الفصل الثالث: قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً.
القسم الثاني: (الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً أوْ بقيدٍ)
وفيه بابان:
مهدت لهما ببيان الأمور التالية:
1- الراوي بين الضبط والوهم.
2- فائدة افراد الرواة المضطربين.
3- أسباب اضطراب الرواة.
الباب الأول: الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً.
الباب الثاني: الرواة الموصوفون بالاضطراب بـقيـدٍ.
الخاتمة: وتشتمل على خلاصة البحث والتوصيات.
الفهارس:
- كشاف الآيات.
- كشاف الأحاديث والآثار.
- كشاف الفوائد والنكت
- فهرس المصادر والمراجع.
- دليل المحتويات.

المنهج الذي سرت عليه اثناء جمع المادة العلمية وكتابة البحث:
- تتبعت أقوال العلماء في الحديث المضطرب ومايتعلق به من خلال مؤلفاتهم في أصول الحديث وكتب الرجال والتخريجات وكتب العلل والشروح الحديثية.
- إذاكان الحديث ضعيفاً للاضطراب، بحثت عن المتابعات أو الشواهد.
- لاالتزم جميع من أخرج الحديث بل اكتفي بذكر من يترتب على ذكره فائدة غالباً.
- نقلت أقوال العلماء على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً ولاأشترط تتبعها.
-صدرت الحديث بحكم عليه حسب ماجاء في أقوال أهل الفن وإذا لم يوجد لهم في الحديث مقال فإني أحاول بذل الجهد المستطاع في الحكم على الحديث وفق مقاييسهم وقواعدهم.
- ثم تكلمت على الرواة جرحاً وتعديلاً من خلال كتب الرجال حسب المقام.
- عرفت بغير المشهورين بذكر نبذة مختصرة عنهم مع ذكر المصدر.
- في القسم الثاني ترجمت للرواة ترجمة تناسب المقام.
- قمت بوضع كشافٍ يساعد الباحث على الوصول إلى بغيته.
الصعوبات التي واجهتني أثناء كتابة البحث:
- ندرة المادة العلمية وتشتتها في بطون الكتب والأجزاء الحديثية.
- اختلاف النسخ الحديثية ممّا يؤثر في دراسة الحديث.
- كثرة الأخطاء المطبعية والتصحيفات.
- دقة الموضوع ؛ لتعلقه بعلم العلل وأحوال الرواة.
- جدة الموضوع ؛ حيث لم أقف على بحث خاص فيه.
- ما احتاجه البحث من الرجوع إلى المخطوطات.
- ما يحتاجه الحديث الواحد من تتبع للطرق والمخارج.
- اختلاف موقف الحفاظ في اعلال الحديث بالاضطراب.
- تحديد موطن الاضطراب والراوي الذي وقع منه الاضطراب.
إلى غير ذلك من الصعوبات.

هذا وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في الدنيا والأخرة، وأن ييسر لي الأمور، ويذلل لي الصعاب ويرزقني في الدارين، وأسأله الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه: أبو عمر
أحمد بن عمر بن سالم بازمول
مكة المكرمة - الزاهر
ص ب: 2715

القسم الأول
الحديث المضطرب تعريفاً ودراسة

تـمهـيد:

(الخبر باعتبار طرقه، أسباب الضعف في الحديث، أنواع المخالفة).

الخبر باعتبار طرقه:

الخبر إمّا أن يكون له طرق بلا حصر أو مع الحصر.

فالأول: المتواتر، والثاني: الآحاد.

والحديث المتواتر: هو مارواه جمع كثير عن جمع كثير من أول السند إلى منتهاه، وتحيل العادة تواطؤهم أو تـوافقهم علـى الكـذب ويكـون مسـتند خبرهم الحس[1].

وهذا النوع ليس من مباحث علم الإسناد؛ إذ علم الإسناد يُبحـث فيـه عـن صحة الحديث أو ضعفه ؛ ليعمـل بـه أو يـترك مـن حيـث صـفات الرجـال وصيغ الأداء والتواتر لايبحث عن رجاله بل يجب العمل به مـن غيـر بحـث فكلـه مقبـول لإفـادته القطـع بصـدق مــخبره وإنمـا أدخـل فـي مبـاحث المصطلح من باب اتمام القسمة لطرق الخبر، مـع تنـبيه أهـل الفـن أنـه ليس من مباحث الإسناد [2].

والثاني الآحاد: وهو مالم يجمع شروط المتواتر[3].

وهو ثلاثة أقسام: (مشهور، عزيز، غريب).

فالمشهور: مارواه ثلاثة فأكثر ـ في كل طبقة ـ مالم يبلغ حدّ التواتر[4].

() [illegible].

() [illegible].

() [illegible].

() [illegible].

() [illegible].

والعزيز: هو أن لايقل عدد رواته عن اثنين ـ في جميع طبقـات السـند ـ ولايبلغ حدّ المشهور.

والغريب: هو ماينفرد بروايته راوٍ واحد في إحدى طبقات السند[1].

وفي الآحاد المقبول: وهو ماترجح صدق المخبر به، والمردود: وهو الذي لم يترجح صدق المخبر به.

ووجد فيها المقبول والمردود ؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأول ـ أي المتواتر ـ.

والمقبول يجب العمل به وإنما وجب العمل بالمقبول منها ؛ لأنها إمّا أن يوجد فيها أصل صفة القبول وهو ثبوت صفة الناقل أو أصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل أوْ لا[2].

فالأول: يغلب على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به.

والثاني: يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح.

والثالث: إن وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين التحق به وإلا فيتوقف فيه، وإذا توقف فيه عن العمل به، صار كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول[3].

وخبر الآحاد لا يحصل العلم بصدق المخبر به إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل.

والخبر المقبول باعتبار مراتبه ينقسم إلى أربعة أنواع:

(صحيح لذاته، صحيح لغيره، حسن لذاته، حسن لغيره) ؛ لأنه إمّا يشتمل من صفات القبول على أعلاها أوْ لا.

فالأول الصحيح لذاته: وهو مانقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ.

والثاني: إن وجد ما يجبر ذلك القصور ؛ ككثرة الطرق:فهو الصحيح أيضاً لكن لا لذاته بل لغيره[4].

([illegible]).

([illegible]).

([illegible]).

([illegible]).

وحيث لا جبران لذلك القصور فهو: الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو: الحسن أيضاً لكن لا لذاته بل لغيره[1].

وتتفاوت رتب الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة فإنها لما

كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق

بعض بحسب الأمور المقوية لها.

وإذا كان كذلك فمايكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح ممّا دونه.

والخبر المردود: هو الذي لم يترجح صدق المخبر به [2].

أسـبـاب الضعـف في الحديث:

وموجب الرد أحد أمرين: "السقط" و "الطعن".

() [illegible]

() [illegible]

() [illegible]

أولاً: (السقـط في السند) وهو إمّا ظاهر أو خفي.

(أ) ـ السقط الظاهر: (معلق، مرسل، معضل، منقطع).

فهو إمّا أن يكون من مبادىء السند من تصرف المصنف وهو: "المعلق".

أو يكون من آخر الإسناد بعد التابعي وهو:"المرسل".

أو يكون السقط باثنين فصاعداً على التوالي فهو "المعضل".

وإلا "فالمنقطع" وهو ما سقط منه واحد أو أكثر لكن بشرط عدم التوالي.

وهذا السقط ظاهر لحصول الاشتراك في معرفته دون خفاءٍ أو لبسٍ ؛ لأنه يُدرك بعدم التلاقي[1].

(ب) ـ السقط الخفي:(تدليس، إرسال خفي)

وهذا السقط هو أن يرد بصغية تحتمل وقوع السماع ((كعن)) و ((قال)).

فإن كان بقصد إيهام السماع فهو: ((التدليس)) .

وإن كان بغير قصد إيهام السماع فهو: ((المرسل الخفي)).

وهذا السقط خفي ؛ لأنه لا يدركه إلا الأئـمّة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد[2].

ثانياً: الطعن في الراوي: وهو: جرحه باللسان والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه.

وعليه فالطعن إمّا في ((العدالة)) أوْ في ((الضبط)) .

(أ) ـ **الطعن في العدالة**: ـ الكذب في الحديث النبوي[3].

- التهمة بالكذب بأن لايروى ذلك الحديث المخالف للقواعد المعلومة إلا من جهته.

ـ الفسق بالفعل أو القول مما لايبلغ الكفر.

() [illegible]

() [illegible].

() [illegible]

[illegible].

ـ البدعة: وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ بنوع شبهـةٍ لا بالمعاندة[1].

ـ الجهالة بأن لايعرف فيه تعديل ولا تجريح معين[2].

(ب) ـ الطعن في الضبط:

ـ فحش الغلط بأن يكثر غلطه على صوابه[3].

ـ سوء حفظه بأن لا يكون غلطه أقل من صوابه.

ـ الغفلة فلايكون متقناً فيدخل عليه ماليس من حديثه[4].

ـ كثرة الوهم بأن يروي على سبيل التوهم[5].

ـ مـخـالـفـة الـثـقـات[6].

أنواع المخالفة:

مخالفة الثقات أحد الأمور التي يطعن بها الراوي في ضبطه للحديث وهي على أنواع:

- فإن كانت بتغيير السياق فمُدْرَج الإسناد.
- وإن كانت بدمج موقوف بمرفوع فمُدْرَج المتن.
- وإن كانت بتقديم أو تأخير فالمقلوب.
- وإن كانت بزيادة راوٍ فالمَزيد في مُتَصِلِ الأسانيد.
- وإن كانت بإبدال الراوي ولامرجح فالمُضطَرِب.
- وإن كانت بتغييرٍ مع بقاء السياق فالمُصَحّف والمُحَرّف.

---

(1) [illegible].

(2) [illegible].

(3) [illegible].

(4) [illegible].

(5) [illegible].

(6) [illegible].

فالناتج من المخالفة الأنواع التالية: "المدرج"[1] ، "المزيد في متصل الأسانيد"[2]، "المقلوب"[3]، "المضطرب"[4]، "المصحف والمحرف"[5]. وستكون دراستي ـ بإذن الله تعالى ـ عن نوعٍ واحد من هذه الأنواع الناتجة من المخالفة ألا وهو (المضطرب)[6].

---

(1) [illegible]

(2) [illegible]

(3) [illegible]

(4) [illegible]

(5) [illegible]

(6) [illegible]

تمهيد
أهمية بحث الاضطراب
وتعلقه بالعلل

(أهمية معرفة المضطرب).
الاضطراب في الحديث علة خفية لايطلع عليها إلا مَنْ (هو مِنْ أهل المعرفة بالحديث وقوانينه التي لايعرفها إلامن طال اشتغاله به)[1].
وتمرس في هذا العلم برهةً من الزمن وكان له نظر واسع في طرق الحديث.
فيقال في الاضطراب ما يقال في العلة قال ابن الصلاح رحمه الله في كتابه الماتع علوم الحديث: ((اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب.

() [illegible] (/) [illegible] .

وهي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه فالحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبـمخـالـفـة غـيـره مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذاالشأن على إرسالٍ في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديثٍ في حديث أو وهم واهم لغير ذلك، بحيث يغلب علىظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ماوجد ذلك فيه.

وكثيراً مايعللون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جميع طرقه قال الخطيب أبوبكر: ((السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط وروى عن علي بن المديني قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبن خطؤه.

ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع في متنه ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالإرسال والوقف وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن))[1] اهـ.

وقال العلائي رحمه الله عن العلة: ((وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ولايقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثـاقبة ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك))[2] اهـ.

ومن أهمية الموضوع أنه يدفع التناقض عن السنة والطعن في الرواة وقلة الثقة بنقلهم. ولذلك لمّا اختلفت الروايات في صفة حج النبي [illegible]

[illegible]:

() [illegible].

() [illegible].

[illegible]: [illegible] قال لهم: إني فعلت كذا بل إنما استدلوا على معتقده بما ظهر من أفعاله عليه السلام وهو موضع تأويل والتأويل يقع فيه الغلط فإنما وقع لهم فيما طريقه الاستدلال لا النقل.

والجواب الثاني: أنه يصح أن يكون [illegible] لما أمر بعض أصحابه بالإفراد وبعضهم بالقران وبعضهم بالتمتع أضاف النقلة إليه [illegible] ذلك فعلاً وإن كان إنما وقع ذلك منه عليه السلام قولاً فقالوا: فعل [illegible] كذا كما يقال رجم النبي [illegible] مَاِعزاً وقتل السلطانُ اللصَّ أي أمر [illegible] برجمه وأمر السلطان بقتله.

والجواب الثالث: أنه يصح أن يكون عليه السلام قارناً وفَرَّق بين زمان إحرامه بالعمرة وإحرامه بالحج فسمعت طائفة قوله أولاً" لبيك بعمرة" فقالوا: كان معتمراً وسمعت طائفة قوله آخراً "لبيك بحج" فقالوا كان مفرداً وسمعت طائفة القولين جميعاً فقالوا كان قارناً][1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه المسألة: ((ومن تأمّل ألفاظ الصحابة وجمع الأحاديث بعضها إلى بعض واعتبر بعضها ببعض وفهم لغة الصحابة أسفر له صبح الصواب وانقشعت عنه ظلمة الاختلاف والاضطراب والله الهادي لسبيل الرشاد والموفق لطريق السداد))[2] اهـ.

وتتجلى أهمية الموضوع أيضاً لكونه [يتعلق بقاعدة شريفة عظيمة الجدوى في علم الحديث: وهي الاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض إمّا بتقييد الاطلاق أو تفسير المجمل أو الترجيح حيث لا يمكن الجمع أو اعتقاد كونها وقائع متعددة][3].

ومن أهميته أن الحديث قد يرد مرة مسنداً ومرة مرسلاً أو يختلف اسم الصحابي فمرة عن أنس ومرة عن عبدالله بن عباس فيظن باديء

() [illegible]

() [illegible]

() [illegible]

الرأي أنه متابع أو شاهد وهو في الأصل سند واحد اضطرب على راويه؛ قال ابن دقيق العيد (لأن المعروف عندهم أن الطريق إذاكان واحداً ورواه الثقات مرسلاً وانفرد ضعيف برفعه أن يعللوا المسند بالمرسل ويحملوا الغلط على رواية الضعيف)[1].

وقال العلائي: ((بعض المراسيل رويت من وجوه متعددة مرسلة والتابعون فيها متباينون فيظن أن مخارجها مختلفة وأن كلاً منها يعتضد بالآخر ثم عند التفتيش يكون مخرجها واحداً ويرجع كلها إلى مرسل واحد)) [2]اهـ.

ومن أهميته أنه يدرس الأحاديث مبيناً طرقه واختلاف الرواة فيه وهذا من أعلى مراتب التصنيف فيه.

قال ابن الصلاح: ((إنّ من أعلى المراتب في تصنيفه[3] معللاً بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده))[4]اهـ.

ومن أهميته أن الرواة قد يضطربون في الاسم في السند أو في المتن فمن خلال دراسة الحديث قد نستطيع بيان الراجح في الاسم قال ابن عدي في ترجمة عمر بن مساور: ((واختلفوا في هذا الاسم فقال بعضهم عمر بن "مسافر" وقال "عمر بن مسادر" وقالوا "عمر بن سافر" وقال "عمر بن مساور كما أمليت وبينت وصواب هذا كما ذكرت في الترجمة "عمر بن مساور")) [5]اهـ.

() [illegible] ([illegible] /[illegible]).

() [illegible] ([illegible]).

() [illegible].

() [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ([illegible]/[illegible]) [illegible] ([illegible]/[illegible]) [illegible].

() [illegible] ([illegible]/[illegible]).

وقد لا نستطيع ولذلك قال ابن عبد البر لمّا اختلف في اسم أبي هريرة على وجوه كثيرة: ((ولكثرة الاضطراب فيه لم يصح عندي في اسمه شيء يعتمد عليه))[6]اهـ.

ومن أهميته معرفة صحة الحديث من سقمه:

قال ابن رجب رحمه الله: ((اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هَيّن ؛لأنّ الثقات والضعفاء قد دونوا في كثيرٍ من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إمّا في الإسناد وإمّا في الوصل والإرسال وإمّا في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا هو الذي يحصل من معرفته واتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث)) [2]اهـ.

عودٌ على بدءٍ:

فمن خلال ما سبق يظهر جلياً أهمية دراسة هذا النوع من علوم الحديث وإفراده في رسالة علمية مختصة.

() [illegible] (/).

() [illegible] (/) [illegible] (/ -) [illegible].

الباب الأول
الاضطراب لغة واصطلاحاً

الفصل الأول
الاضطراب لغة

الفصل الأول: الاضطراب لغة.

[illegible] .

[illegible].

[illegible].

[illegible]

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() معجم مقاييس اللغة (3/397) لابن فارس.
() المفردات (294) للراغب الأصبهاني.
() لسان العرب (8/35) لابن منظور.
() المفردات(295) للراغب ومنه قول الإمام أحمد : ((أنا اختار للرجل الاضطراب في الرزق)) اهـ الحث على التجارة (90) للخلال ، وانظر المفهم (5/201) للقرطبي.
() عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (2/433) للحلبي ومن ذلك ما قاله الخطيب في تاريخ بغداد (6/250) في ترجمة أبي العتاهية الشاعر المعروف: ((وأبو العتاهية لقب لقب به لاضطراب كان فيه)) اهـ.
() تهذيب اللغة (12/20) للأزهري.
() مختار الصحاح (379) للرازي.
() القاموس المحيط (1/99) للفيروزآبادي.
() أخرجه البخاري في الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله [illegible] ([illegible]-[illegible]).

[illegible]:

- [illegible] : [illegible] [1] [illegible].
- [illegible]: [illegible]. [illegible] [2].

ضبط كلمة مضطرب:

[illegible].

[illegible] [3].

() النهاية في غريب الحديث والأثر (3/80) لابن الأثير.

() النهاية (3/78) لابن الأثير.

() (فائدة) : إنما قلبت تاء الافتعال طاء ؛ لأن تاء الافتعال إذا وقعت بعد حرف من حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدالها ((طاء)) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/455) وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (4/339) لابن هشام.

() انظر : فتح المغيث (1/274) للسخاوي وظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني (398) للكنوي وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (132) للقاسمي.

وزاد اللكنوي : ((وقيل بفتحها)) وفيه إشعار بتضعيف هذا القول.

الفصل الثاني
الاضطراب اصطلاحاً

الفصل الثاني: المضطرب اصطلاحاً

[illegible]

شرح التعريف:

[illegible]

() علوم الحديث (269).
() انظر النزهة (52) للحافظ وتدريب الراوي (1/156) للسيوطي .
() اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (1/110) للمناوي.
() انظر الكفاية (433) للخطيب وانظر طرح التثريب (6/148) للعراقي.
() انظر بغية الملتمس في سباعيات حديث مالك بن أنس (40) للعلائي ونزهة النظر (52-71) للحافظ.
() بشرط الصحة ؛ لأنه قد روي من طرق معلولة : انظر تهذيب الآثار (2/786-عمر) لابن جرير.
() أخرجه البخاري في الصحيح (1/9رقم1-فتح) ومسلم في الصحيح (13/79رقم1907- نووي).

[illegible]

()	فتح الباري (1/11) وقال فيه الحافظ : ((أطلق الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد.
وهو كما قال لكن بقيدين :
أحدهما : الصحة ؛ لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم ابن منده وغيرهما.
ثانيهما : السياق ؛ لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية)) اهـ.

()	ولذلك قال ابن الصلاح : ((المضطرب من الحديث)) اهـ علوم الحديث ص269 فـ(من) هنا بيانية.

()	انظر نزهة النظر (140-148) للحافظ.

= (فائدة) لما خرج أبو الفضل العراقي أحاديث كتاب أحياء علوم الدين للغزالي في كتابه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار ، لم يخرج الآثار وقال ليست من شرطه.
انظر المغني (2/1003 رقم3648).

()	أخرجه أحمد في الزهد (147) وابن سعد في الطبقات (3/360) وابن شبه في تاريخ المدينة من طريقين عن عاصم.

()	أخرجه ابن شبه في تاريخ المدينة (3/919) من طريق عاصم عنه به.

[illegible]

() التقريب (472رقم3082) للحافظ.

() العلل (2/8-9).

وانظر أمثلة أخرى في العلل (1/316) للرازي وطرح التثريب شرح التقريب (5/170) للعراقي ونصب الراية (1/353،358) للزيلعي وفتح الباري شرح صحيح البخاري (3/85) لابن رجب.

() غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث (91) للسماحي.

() تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/431) للمزي.

() علوم الحديث (269).

() طرح التثريب (3/296) وانظر اكمال المعلم (7/259) للقاضي عياض والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (6/92) و(2/367) للقرطبي وفتح الباري (11/205) والنكت على ابن الصلاح (2/700) للحافظ.

() الجوهر النقي في الرد علىالبيهقي (1/279).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() شرح العلل (2/843)وانظر أجوبة ابن سيد الناس (ق40-أ) والتلخيص الحبير (2/216) والنكت (2/791) للحافظ وفتح المغيث (1/207) للسخاوي.

() العلل (213رقم403) وانظر طرح التثريب (8/30) للعراقي.

() جزء القلتين (25-31) للعلائي والنكت على ابن الصلاح (2/224) للزركشي.

() الإعلام بسنته (1ق28/أ) لمغلطاي والنكت (2/773) للحافظ.

() تدريب الراوي (1/239) وانظر النكت (2/773) للحافظ.

[illegible]

[illegible] (1).

[illegible] (2): [illegible].

[illegible]: (([illegible])) (3).

[illegible]: (([illegible])) (4).

[illegible] ((([illegible])) [illegible] (5) [illegible] (6).

[illegible]: ((([illegible])..)) (7).

[illegible] (8).

() التلخيص الحبير (2/216) وانظر الموقظة (53) للذهبي.
() المعجم (3/112) لابن فارس.
() علوم الحديث (269).
وعلق عليه الزركشي في النكت (2/226) بقوله : ((كان ينبغي أن يقول : وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت)) اهـ.
ويجاب عن ابن الصلاح بأن يقال : كلامه إنما هو في الاضطراب المؤثر ، والله أعلم.
() طرح التثريب (2/130) والتبصرة والتذكرة (1/240).
() انظر التقييدوالإيضاح (104) للعراقي وفتح الباري (12/11)للحافظ.
() فتح الباري (9/401) للحافظ.
() علوم الحديث (269) وانظر الإعلام بسنته (1ق81/ب) لمغلطاي ونصب الراية (1/253) للزيلعي.
() لسان العرب (11/357) لابن منظور.
(فائدة) قال المعلمي في عمارة القبور (182) : ((شرط الاضطراب التقاوم أي أن لا يمكن الجمع وبها الترجيح)) اهـ.

() المختبر المبتكر شرح المختصر (4/282) لابن النجار ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (282) للجيزاني.

() الإشارة في معرفة الأصول (303) للباجي.

() انظر طرح التثريب (2/275) و(5/32) للعراقي وهدي الساري (347) للحافظ وتحفة الأبرار بنكت الأذكار (63) للسيوطي.

() انظر المفهم (3/280،298،407) للقرطبي.

() التلخيص الحبير (3/207) وانظر فتح الباري (3/100) له أيضاً.

() الاقتراح (220-221).

() هو ((إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المالكي الإمام ت1041هـ واللقاني بفتح اللام نسبة إلى قرية من قرى مصر)).خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (1/6-9) للمحبي.

() قضاء الوطر من نزهة النظر (ق205/ب).

() انظر المفهم (5/310) للقرطبي وهدي الساري (376) للحافظ.

() قال الحافظ في الإصابة (10/196) : ((الحكم للراجح بلا خلاف)) اهـ وانظر : هدي الساري (348) ونتائج الأفكار (1/218) للحافظ.

() شرح الإلمام (2/330،353) لابن دقيق العيد.
() فتح الباقي على ألفية العراقي (1/241) للأنصاري.
() نقله الحافظ في النكت (2/779).
() انظر : الكوكب المنير (4/751-752) لابن النجار ومذكرة في أصول الفقه (339) للشنقيطي ومعالم أصول الفقه (283) للجيزاني.
() انظر :جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام (246) لابن قيم الجوزية.
() انظر : التاريخ الصغير (2/183) للبخاري وتهذيب السنن (3/134) لابن قيم الجوزية وطرح التثريب (6/118) للعراقي.
() انظر حول الترجيح والمرجحات : الناسخ (11-23) للحازمي والتقييد والإيضاح (289) للعراقي وتدريب الراوي(2/198) للسيوطي والكوكب المنير (4/751-752) لابن النجار ومذكرة في أصول الفقه (339) للشنقيطي والتعارض والترجيح بين الأدلة (2/150) للبرزنجي ومختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه (227) لأسامة خياط ومعالم في أصول الفقه (283) للجيزاني.

[illegible]

[illegible].

مثال المضطرب:

[illegible]

[illegible]

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible]

[illegible].

[illegible].

شروط المضطرب:

[illegible]

- [illegible].
- [illegible].
- [illegible].
- [illegible].

() علوم الحديث (269).
() انظر : فتح الباري (7/129) لابن رجب وهدي الساري (349) للحافظ.
() أخرجه أحمد في المسند (3/362) وأبو داود في السنن (2/427 رقم 1851).
() أخرجه الطحاوي في المعاني (2/171).
() أخرجه الشافعي في الأم (5/398رقم 6759) وأحمد في المسند (3/389).
() الجوهر النقي (5/191).
() الهداية في تخريج البداية (5/323).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

إشكال:

[illegible]

الجواب عن هذا الإشكال:

[illegible]

[illegible]

() هدي الساري (348-349) وانظر شرح الإلمام (2/350،353) لابن دقيق والإصابة (10/196) للحافظ وبلغة الحثيث إلى علم الحديث (26) لابن عبد الهادي وعمارة القبور (182) للمعلمي.

() وهذا الجواب استفدته من شيخنا أبي أسامة وصي الله ، وشيخنا محمد بازمول.

() علوم الحديث (269).

() النكت (2/226) للزركشي. وانظر التتبع (334) للدارقطني.
() العلل الكبير (1/88-91).
() استفدته من أبي مالك محمد بن عمر بازمول
() العلل (1/77) وانظر العلل الكبير (1/285-286).
() التحقيق (1/188) وانظر منه (152).
() العلل (1/229) وانظر منه (1/291).

الفصل الثالث

أنواع الاضطراب وحكم كل نوع

الفصل الثالث: أنواع الاضطراب وحكم كل نوع

أنواع الاضطراب:

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مثال مضطرب الإسناد:

[illegible]

[illegible]

() أجوبة ابن سيد الناس (ق40/أ).

() علوم الحديث (270).

() انظر فتح الباقي (1/240) للأنصاري.

() نزهة النظر (127).

() قضاء الوطر (ق205/ب) للقاني.

() ظفر الأماني (398) للكنوي.

() فتح الباقي (1/240) للأنصاري.

() (1/433رقم689) ك الصلاة ب الخط إذا لم يجد عصاً.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

حاصل الاضطراب:

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فالاضطراب واقع في جهتين:

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() أخرجه الحميدي في مسنده (2/436رقم993).
() أخرجه أحمد في المسند (2/249).
() أخرجه عبد الرزاق في المصنف (2/12رقم2286).

ج أبوه حُرَيْث

فالجهة الأولى غير مؤثرة ؛ لأنه اختلاف في نسبه لا في حاله.

[illegible].

والحديث ذكره ابن الصلاح مثالاً للمضطرب[1]، وحكم غير واحد من الحفاظ [illegible][2].

مثال مضطرب المتن:

قال الترمذي: حدثنا محمد بن إسماعيل الوراق قال: سمعت ابن نمير عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر قال: كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ [illegible] نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان[3].

[illegible]:

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible]: [illegible] ﷺ [illegible] (([illegible])[4].

[illegible] ([illegible]).

[illegible] ([illegible]).

[illegible][illegible].

مثال مضطرب السند والمتن:

[illegible]:

() علوم الحديث (270).
() فتح الباقي (1/244) زكريا الأنصاري.
() السنن (3/266رقم 927) ك الحج.
() المصنف (3/233رقم13839- العلمية).
() بيان الوهم (3/469)

حاصل الاضطراب:

() (1/224رقم318) ك الطهارة ب التيمم.

() نصب الراية (1/155) للزيلعي.

() أخرجه الحميدي في المسند (2/78 ، 79).

() أخرجه أحمد في المسند (4/263).

[illegible]

حكم كل نوع:

[illegible]

() الاستذكار (3/165).
() انظر علوم الحديث (270) لابن الصلاح والتلخيص الحبير (2/216) لابن حجر.
() شرح الإلمام (1/387).
() الموقظة (53) وانظر : الميزان (535-1/534) والنبلاء (6/346) للذهبي وهدي الساري (349-348) للحافظ والأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث المرضية (1/131) للسخاوي.
() العلل (4ق/8أ) وانظر مسائل أبي داود للإمام أحمد (316،319).
() ذيل الميزان (322).

[illegible]

[illegible]

[illegible]: [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() بيان الوهم (3/339).
() العلل (2/22).
() السنن الكبرى (6/140) وإبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل المكـي قـال عنه الحافظ في التقريب (118رقم 274) : ((متروك الحديث)) اهـ وانظر السلسلة الصحيحة (2/176، 278).
() شرح العلل (2/864).
() التقريب (130رقم371) للحافظ.
() شرح الإلمام (1/387) لابن دقيق العيد.

[illegible]

[illegible] (1) [illegible].

[illegible] - [illegible] - [illegible] [illegible].

[illegible] (2) [illegible].

[illegible] (3) [illegible].

[illegible] (4) [illegible].

() تاريخ بغداد (13/430) للخطيب.
() نتائج الأفكار (1/146) وانظر منه (2/112).
() المقاصد الحسنة (293).
() أي يفيد في قوة الحديث ؛ لأن الشاهد قد لا يتقوى الحديث به ، كحديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً : ((لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله)) أخرجه أبو داود في السنن (رقم2489). اضطرب راويه في إسناده على أوجه. ووجدت له شاهداً من حديث عبدالله بن عمر مرفوعاً : ((لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز)) أخرجه البزار في المسند (رقم1668-كشف). ومدار الحديث على ليث بن أبي سليم. وهو مختلط جداً.وقد اضطرب فيه فمرة رفعه كما سبق. ومرة رواه موقوفاً على ابن عمر. ومرة رواه مقطوعاً من قول مجاهد.
فهذا لا يتقوى الحديث به ؛ لاحتمال أن يكون موقوفاً وهو مما للرأي فيه مجال أو مقطوعاً من قول التابعي فلا يتقوى بهما.
وله شاهد من حديث أبي بكرة مرفوعاً : ((لا يركب البحر إلا غاز أو حاج أو معتمر)) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (3/294رقم1208-المطالب العالية) إلا إن في إسناده راو متروكاً فلا يتقوى به.

[illegible]: [illegible] [illegible]: (([illegible])).

[illegible].

[illegible].

[illegible]:

[illegible].

[illegible]: ((([illegible])).

[illegible].

[illegible]. [illegible].

[illegible]: [illegible]: ((([illegible])).

[illegible]:

[illegible]: ((([illegible])).

[illegible]: ((([illegible])).

() أخرجه الترمذي في السنن (4/251 رقم 1851).
() أخرجه عبد الرزاق في المصنف (10/422 رقم 19568).
() السنن (4/251).
() أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (11/284 رقم 4448).
() أخرجه الترمذي في السنن (4/251 رقم 1852).
() السلسلة الصحيحة (1/2/727).
() ضعيف.
() أخرجه الترمذي في السنن (4/466 رقم 2281).
() أخرجه الحاكم في المستدرك (4/392).
() أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (1/131).

() أخرجه الترمذي في السنن (5/183 رقم 2950) لكن هنا جعله من مسند ابن عباس.

() أخرجه البخاري في الصحيح (12/427 رقم 7042 - فتح).

() انظر نظم المتناثر (35) للكتاني.

() انظر ضعيف سنن الترمذي (359) للألباني.

() أخرجه الترمذي في السنن (3/360 رقم 2091).

() التقريب (889 رقم 6269).

() التقريب (782 رقم 5437).

() التقريب (441 رقم 2846).

() أخرجه أبو يعلى في المسند (8/441 رقم 5028).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() اللسان (5/14) للحافظ.
() أخرجه الحاكم في المستدرك (4/333).
() التقريب (405 رقم 2556).
() أخرجها ابن ماجه في السنن (3/351 رقم 2719).
() التلخيص الحبير (3/79).
() أخرجه الدارقطني في السنن (4/82).
() الميزان (4/114) للذهبي.
() السنن (3/361).
() التفسير (1/468).

الفصل الرابع

التصنيف في الاضطراب

الفصل الرابع: التصنيف في المضطرب:

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() فتح المغيث (1/275) وانظر الجواهر والدرر (2/679).

() هو أحمد بن محمد المتبولي الأنصاري الشافعي المصري الإمام ت 1003هـ خلاصة الأثر (1/274) للمحبي.

() شرح الفية السيوطي (61) لأحمد شاكر وانظر الباعث الحثيث (1/223).

() النكت (2/774).

() نزهة النظر (127).

() انظر النكت (2/811) والنزهة (125) حيث ذكر كتابه الذي ألفه في المدرج وذكر في النزهة (179) كتابه تبصير المنتبه بتحرير المشتبه وذكر في النكت (2/706) جزءاً له في حديث (القضاة ثلاثة).

() ولم يذكر شاكر محمد في كتابه ((ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة)) (1/205) أماكن وجوده. وبعد كتابة ما تقدم وقفت على قول صبحي السامرائي في تحقيقه للخلاصة في أصول الحديث للطيبي (73حاشية رقم (1)) إن المستشرق هالورد ذكره في فهرست مكتبة برلين رقم1141 فالله أعلم.

[illegible]

[illegible]:

- [illegible]: [illegible].

[illegible]: (([illegible]: [illegible]

[illegible]))[1].

- [illegible].

- [illegible].

- [illegible].

الكتب المشتركة:

[illegible].

[illegible]: (([illegible]

[illegible])) [1].

[illegible]:

1- مصطلح الحديث:

() الموقظة (50).

(تنبيه) الدارقطني في العلل كثيراً ما يسوق الأوجه الضعيفة ليبين ضعفها وعدم تأثيرها هذا لاحظته أثناء اشتغالي بالروايات فكلام الذهبي رحمه الله ليس على إطلاقه والله أعلم.

= (فائدة) : للحافظ كتاب اسمه (الانتفاع بترتيب العلل للدارقطني على الأنواع) انظر كشف الظنون (1/175) وابن حجر العسقلاني ومصنفاته (1/205) لشاكر محمود.

() نظم الفرائد (112).

[illegible]

[illegible]:

[illegible] .

[illegible]:

([illegible]).

[illegible][1].

[illegible]:

[illegible]: ([illegible]).

[illegible][2].

[illegible]:

[illegible] [3].

2- كتب العِلل:

[illegible]:

[illegible]:

[illegible] ((العلل [illegible])).

[illegible]: (([illegible])) [4].

[illegible]:

[illegible] (([illegible])) [illegible] [5].

() علوم الحديث (269-270).
() الاقتراح (222-224).
() النكت (2/772-810).
() العلل (2/366) وانظر منه (1/15) و(2/290).
() العلل (1/193-211) وانظر منه (10/278-283).

3- كتب الرجال:

[illegible]

[illegible] :

[illegible]

[illegible]: (([illegible])) [illegible].

[illegible]:

[illegible]: ((([illegible])) [illegible].

[illegible]:

[illegible]: ((([illegible]))[illegible].

[illegible]: ((([illegible]: [illegible] [illegible]))[illegible].

4- الكتب المسندة:

[illegible]:

[illegible]:

[illegible]:

[illegible]: ([illegible]) [illegible]: ((([illegible])) [illegible].

[illegible]:

() التاريخ الكبير (7/125) وانظر منه (6/244).
() الجرح (3/176) وانظر منه (8/315).
() الكامل (2/196).
() الكامل (4/260) وانظر منه (5/236).
(فائدة) : قال الزركشي في النكت (2/157) :ـ ((كتاب الحافظ أبي أحمد بن عدي أصل نافع في معرفة المنكرات من الأحاديث)) اهـ.
() السنن (1/11) وانظر منه (3/480) و(5/442).

5- كتب الشروح الحديثية:

() السنن (1/144) وانظر منه (6/140).

() المعجم الأوسط (8/278رقم8632) وهوالموضع الوحيد في المعجم الأوسط.

() (1ق55/ب) وانظر منه (1ق93) و(2/ق115،119).

[illegible]

() فتح الباري (3/423) وانظر منه (2/411).
() فتح الباري (95/1-97) وانظر منه (9/671).

الباب الثاني

حكم الاختلاف على الراوي
وأثره على الراوي والمروي
ومعرفة الراوي المضطرب

الفصل الأول
مذاهب العلماء في
الاختلاف على الراوي

الفصل الأول: مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي.

الاختلاف: هو أن يروي الرواة الحديث فيختلفون فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر.

قال أبو داود: ((الاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء))اهـ[1].

والاضطراب أحد أنواع الاختلاف [2]، قال ابن الصلاح: ((المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له. وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان)) [3] اهـ.

فإذا وقع اختلاف بين الرواة فللعلماء في هذا الاختلاف ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف يقدح في الحديث إلا إنْ دَلَّ دليل على أنه عند المختلف عليه بالطريقين وإليه ذهب كثير من أهل الحديث [4].

ولم أقف على أسماء أتباعه والذي يظهر أنه لا قائل به من بعدهم، فقد قال الحافظ: ((شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه في الاختلاف، وأما إذا تفاوتت فالحكم للراجح بلا خلاف)) [5] اهـ.

فنفى وجود الخلاف والله أعلم.

وحجتهم:

أن الاختلاف على الراوي دليل على عدم ضبطه في الجملة، فيضر ذلك ولو كان رواته ثقات إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعاً أو بالطريقين[6].

المذهب الثاني:

() تهذيب الكمال (26/431) للمزي.
() انظر نزهة النظر (124-128) للحافظ.
() علوم الحديث (269).
() النكت (2/785) للحافظ وانظر الاقتراح (223) لابن دقيق العيد.
(فائدة) قال الحافظ في النكت (1/236):ـ ((بعض المحدثين يرد الحديث بكل علة سواء كانت قادحة أو غير قادحة)) اهـ. فلعل هؤلاء منهم. والله أعلم.
() الإصابة (10/196).
() الاقتراح (223) لابن دقيق والنكت (2/785) للحافظ.

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف بين الرواة المقبولين (ثقة أو صدوق) لا يؤثر في صحة الحديث إلا عند التنافي والتعارض في المتن دون السند.

وإليه ذهب الفقهاء وأكثر الأصوليين وطائفة من المحدثين [1].

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في معرض بيانه للعلة: ((أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً، ويتفرد به ثقة مسنداً. فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال)) [2] اهـ.

والاضطراب المؤثر في السند إذا كان راويه ضعيفاً [3].

حجتهم: أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز [4]، الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه فمتى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطاً، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه [5].

وأن توهيم حافظ في زيادة زادها لا معنى له إلا لو صرح الناس بمخالفته وهم لم يصرحوا. وإنما سكتوا عن شيء جاء هو به [6].

() النكت (2/209-211) للزركشي وانظر: المدخل إلى كتاب الإكليل (47) للحاكم والعدة (3/1004) لأبي يعلى والإشارة (251-252) للباجي والإحكام (1/133) لابن حزم والبحر المحيط (4/339-340) للزركشي، وبيان الوهم (2/250،283) و(3/498،518) و(4/26) و(5/430) لابن القطان وجزء القلتين (49) للعلائي وشرح الإلمام (1/61،179) لابن دقيق، ونقد بيان الوهم (71) للذهبي والنكت (2/224) للزركشي والنكت (1/235) والتلخيص الحبير (2/157) للحافظ وجواهر الدرر (2/938) للسخاوي.

() الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/163).

() انظر بيان الوهم (4/26) و(5/416) لابن القطان.

() انظر العدة في أصول الفقه (3/1004،1011) لأبي يعلى وقواطع الأدلة في أصول الفقه (3/16، 19) للسمعاني وبيان الوهم (3/272،499) و(5/430) لابن القطان ونقد بيان الوهم (124) للذهبي وفتح الباري (13/545) ونتائج الأفكار (2/179) للحافظ.

() شرح الإلمام (1/60،179،390) لابن دقيق والنكت (2/209-210) للزركشي.

() بيان الوهم (2/454) و(5/403) لابن القطان.

وأن رواية الحديث الواحد تارة متصلاًوتارة مُرْسلاًأو مُنْقَطِعاً قوة للخبر ودليل على شهرته، وتحدث الناس به فجعل ذلك علل الحديث، شيء لا معنى له[1].

قال ابن حزم: ((قد علل قوم أحاديث؛ بأن رواها عن رجل مرة وعن آخر أخرى. وهذا قوة للحديث وزيادة في دلائل صحته ومن الممكن أن يكون سمعه منهما))[2] اهـ.

وقال أبوالحسن بن الحصار الأندلسي: ((إن للمحدثين أغراضاً في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط ولا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك، كتعليلهم الحديث المرفوع بأنه قد روي موقوفاً أو مرسلاً، وكطعنهم في الراوي إذا انفرد بالحديث أو بزيادة فيه أو لمخالفته من هو أعدل منه وأحفظ.

وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث والعمل به واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله تعالى وسائر أصول الشريعة))[3]

وقال ابن القطان الفاسِي: ((لا نرى الاضطراب في الإسناد علة؛ فإنما ذلك إذا كان الذي يدور عليه الحديث ثقة فنجعل حينئذ اختلاف أصحابه عليه إلى رافع وواقف ومرسل وواصل غير ضار، بل ربما كان سبب ذلك انتشار طرق الحديث، وكثرة رواته وإن كان المحدثون يرون ذلك علة تسقط الثقة بالحديث المروي بالإسناد المضطرب فيه))[4] اهـ.

وقال ابن القطان أيضاً في معرض بيانه لحديث روي مرفوعاً وموقوفاً: ((ليس فيه أكثر من أن ابن وهب وقفه وزيد بن الحباب رفعه. وهو أحد الثقات، ولو خالفه في رفعه جماعة ثقات فوقفته ما ينبغي أن يحكم عليه في رفعه إياه بالخطأ)) [5] اهـ.

() بيان الوهم (5/438) والنكت (2/210) للزركشي والتلخيص الحبير (2/188) للحافظ.
() الإحكام (1/133)وانظر النكت (2/211، 224) للزركشي.
() نقله الزركشي في النكت (1/106).
() النظر في أحكام النظر (110) لابن القطان، وانظر منه (88).
() بيان الوهم (3/371).

المذهب الثالث:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف بين الرواة منه ما هو مؤثر في ثبوت الحديث ومنه ما ليس بمؤثر في ثبوت الحديث.

وإليه ذهب الأكثر من أهل الحديث [1].

وحجتهم:

أن الحديث الواحد تحكمه ملابسات ومداخلات لا تتوفر في كل حديث إذ ليست الرواة الثقات في درجة واحدة ولا أحوال الرواة منضبطة، فالوهم والغلط يطرأ على الثقات فما دونهم.

قال الحازمي: ((الرواية يراعى فيها الألفاظ والأحوال والأسباب لتطرق الوهم إليها والتغيير والتبديل ويختلف ذلك بالكبر والصغر فيبالغ في مراعاتها))[2]اهـ.

فإذا كان ذلك كذلك فلا تطرد القاعد بل يحكم لكل حديث خاص بحكم خاص.

وأن القرائن والدلالات معمول بها في هذا العلم ؛ إذ هو مبني على غلبة الظن، فإن غلب على الظن بالقرائن أن الراوي ضبط ما تحمله حكم به. وإن غلب على الظن أن الراوي لم يضبط ما تحمله - مع ثقته - حكم به في ذلك الحديث خاصة.

وأن رواية الحديث قائمة على الضبط. والضبط عند كل راو معرض للوهم والخطأ والنسيان.

الترجيح:

المذهب الثالث: الذي ذهب إليه جمهور أهل الحديث وهو [التفصيل في الاختلاف] هو الراجح لأمور:

1- أنه عمل بأمرين:

أ- عدم توهيم الثقة بلا حجة.

() النكت (2/778) للحافظ وقال العلائي في جزء القلتين (49): ((قول الجمهور)) اهـ وانظر بيان الوهم (5/430) لابن القطان.

() الناسخ (12).

ب- توهيم الثقة بحجة.

2- أن هذا الأمر يتمشى ويتفق مع طريقة الرواية تحملاًوأداءً ؛ إذ هي مبنية على غلبة الظن.

3- أن حال الراوي زمن التحمل والأداء مختلف ودرجة ضبطه زمن عن زمن متفاوتة، فكذلك حديثه يتفاوت في الضبط [1].

4- أنه وسط بين المذهبين.

المناقشة:

مناقشة المذهب الأول:

وما ذهب إليه كثير من المحدثين من أن الاختلاف يقدح في ثبوت الحديث إلا إن دَل دليل على أنه عند المختلف عليه بالطريقين فهو مذهب مبني على شدة الاحتياط لاحتمال الوهم والغلط قال ابن القطان الفاسي: ((أهل هذه الصناعة - أعني المحدثين - بنوا على الاحتياط حتى صدق ما قيل فيهم لا تخف على المحدث أن يقبل الضعيف. وخَفَ عليه أن يترك من الصحيح وبذلك انحفظت الشريعة))[2]اهـ.

[ولكن من الاحتياط أن لا يخرج من السنة ما هو منها أيضاً فلا بد أن نراعي الأمرين:

أ- أن لا يدخل في السنة ما ليس منها.

ب- وأن لا يخرج من السنة ما هو منها.

فلا يوهم الثقة بلا حجة ولا يرد الحديث بأدنى علة] [3].

فهو لا يراعي أن يخرج من السنة ما هو منها.

ومجرد الاختلاف لا يلزم منه القدح ؛ إذ الاختلاف على نوعين:

أ- اختلاف تنوع: وهو ما كانت المخالفة لا تقتضي المنافاة. ولا تقتضي إبطال أحد القولين للآخر فيكون كل وجه للآخر نوعاً لا ضداً.

() انظر الناسخ (12) للحازمي.
() النظر في أحكام النظر (112).
() أفادنيه أبو مالك محمد بازمول.

ب ـ اختلاف التضاد: هو الوجهان المتنافيان [4].

وإذا وقع اختلاف التضاد فلا يخلو:

إما أن يمكن الجمع فإن أمكن فلا إشكال وإن لم يمكن فالترجيح، فإن لم يمكن الترجيح اضطرب الحديث. فتعليل الحديث مع إمكان الجمع أو الترجيح [من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف][2].

قال الحافظ: ((الاختلاف عند الحفاظ لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم)) [3] اهـ.

وقال الخطابي: ((الخطأ من إحدى روايتيه متروك والصواب معمول به وليس في ذلك ما يوجب توهين الحديث)) [4] اهـ.

وهذا المذهب لا يراعي اختلاف التنوع إلا أن دل دليل عليه. ولا يراعي اختلاف التضاد مع إمكان الجمع أو الترجيح.

واختلاف بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره. قال الشافعي: ((لو استويا في الحفظ وشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع لئن يغلط به الذي لم يشك)) [5] اهـ.

قال ابن الجوزي في معرض رده على من ضعف حديثاً بالاضطراب: ((اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره. قال الأثرم قلت لأحمد قد اضطربوا في هذا الحديث ؟ فقال حسين المُعَلِّم يجوده)) [6] اهـ.

وفي الصحيحين اللَّذَيْنِ تلقتْهما الأمة بالقبول [سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ] [7] أحاديث مختلفة الإسناد قال

() تأويل مشكل القرآن (40) لابن قتيبة واقتضاء الصراط المستقيم (37-39) لابن تيمية والاختلاف وما إليه (19-21) لمحمد بازمول.
() هدي الساري (347) للحافظ.
() هدي الساري (368) وانظر النصيحة (44) للألباني.
() معالم السنن (1/36).
() اختلاف الحديث (294).
() التحقيق في أحاديث الخلاف (1/188) وانظر الناسخ (46) للحازمي.
() علوم الحديث (171) لابن الصلاح وانظر النكت (1/380-383) للحافظ وجه فيها كلام ابن الصلاح توجيهاً جيداً.

ابن التركماني: ((إذا أقام ثقة إسناداً اعتمد، ولم يبال بالاختلاف، وكثير من أحاديث الصحيحين لم تسلم من هذا الاختلاف)) [1] اهـ.

وقال الحافظ: ((ما اختلف في إرساله ووصله بين الثقات ففي الصحيحين منه جملة))[2] اهـ.

وقال الحافظ أيضاً: ((من عادة البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتج بها خلاف على بعض رواتها ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة وعَلّق الطريق الأخرى؛ إشعاراً بأن هذا اختلاف لا يضر ؛ لأنه إمّا أن يكون للراوي فيه طريقان، فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا. فلا يكون ذلك اختلافاً يلزم منه اضطراب يوجب الضعف وإما أن لا يكون له فيه إلا طريق واحدة، والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة. والله أعلم))[3]اهـ.

والأصل المعتمد عليه هو عدم توهيم الثقة بلا حجة قال المازري عن تخطأت الرواة بلا دليل: ((سوء ظن بالرواة، وتطريق إلى إفساد أكثر الأحاديث))[4]اهـ.

وقال القرطبي: ((الأَوْلَى أن لا يغلط الراوي العدل الجازم بالرواية ما أمكن))[5]اهـ.

وقال أيضاً في معرض رده على من رد حديثاً بالتوهم: ((هذا لا ينبغي أن يرد الخبر له؛ لأنه وهم وظن غير محقق بل هو مردود. بل المعتمد ثقة الراوي وأمانته))[6]اهـ.

و[السنن الثابتة لا ترد بالدعاوى] [7].

() الجوهر النقي (1/143). وانظر كلاماً للعلائي نقله الحافظ في النكت (2/785).
() النكت (1/369) وانظر فتح الباري (7/474) للحافظ.
() النكت (1/362-363) وكلامه هذا متين جداً يدل على قوة الحافظ رحمه الله.
() المعلم (2/145).
() المفهم (5/16).
() المفهم (3/10) بتصرف منه. وانظر (3/298، 362) و(5/454).
() النبلاء (4/528) وانظر الكفاية (24-25) للخطيب.

و[إذا ثبت الحديث بعدالة النقلة وجب العمل به ظاهراً ولا يترك بمجرد الوهم والاحتمال] [1] إذ [لو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا السنن بالتوهم][2].

وهذا المذهب لو قيل به لذهب شيء كثير من السنة. قال العلائي في معرض رده على إعلال حديث بالاختلاف: ((مَنْ يقول: إن الاختلاف في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة فهو قولٌ ضعيفٌ عند أئمة هذا الفن في مثل هذا الاختلاف ولو كان ذلك مسقطاً للاحتجاج بالحديث؛ لسقط الاحتجاج بما لا يحصى من الحديث مما في إسناده مثل هذا الاختلاف وقد جاء في الصحيحين منه كثير)) [3] اهـ.

وعليه فالمذهب الأول [رأي فيه ضعف] [4] بل [ضعيف] [5].

مناقشة المذهب الثاني:

وما ذهب إليه الفقهاء وأكثر الأصوليين وطائفة من المحدثين من أن الاختلاف بين الرواة المقبولين في الإسناد لا يؤثر في صحة الحديث. فهو مذهب مبني على قبول ما جاء به الثقة مطلقاً، وعدم توهيمه. لكن الثقة مع حفظه وضبطه قد يهم ويخطئ. فهذا هو يحيى بن سعيد القطان الإمام الحافظ الناقد قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: ((إليه المُنْتَهى في التَثَبُّت بالبصرة)) اهـ. وقال عنه أبو حاتم: ((حافظ ثقة)) اهـ. وقال أبو زرعة: ((من الثقات الحفاظ)) [6] اهـ.

وقال الإمام أحمد: ((رحم الله يحيى القطان ما كان اضبطه وأشد تفقده كان محدثاً وأثنى عليه فأحسن الثناء عليه اهـ هذا الإمام مع حفظه وضبطه أخطأ في أحاديث قال الإمام أحمد: ((ما رأيت أحداً أقل

() إحكام الإحكام (3/103) لابن دقيق.
() المغني (1/361) للذهبي.
() جزء القلتين (25-26) وانظر الكامل (3/357) لابن عدي والتمهيد (2/102) لابن عبد البر وبيان الوهم (2/250) لابن القطان ونصب الراية (4/377) للزيلعي.
() قاله العلائي نقله الحافظ في النكت (2/785).
() جزء القلتين (26) للعلائي.
() ما سبق من الجرح (9/150-151). لابن أبي حاتم.

خطأ من يحيى بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث ثم قال أبو عبدالله: ومن يَعْرى من الخطأ والتَصْحِيف)) [1] اهـ.

بل قال يحيى نفسه: ((كنت إذا أخطأت قال لي سفيان الثوري أخطأت يا يحيى)) [2] اهـ.

وقال أبو داود: ((قلت لأحمد: فيحيى - أعني القطان - في بعض ما يروي حديثاً غيره يدخل بينهما رجل ؟ قال :بُدّ من أن يحيى الوهم)) [3] اهـ.

وقال أبو عيسى الترمذي: ((إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم))[4]اهـ.

وقال الذهبي: ((ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً)) [5] اهـ.

ومن قال: إنه لا يخطئ فهو كذاب قال: [الإمام الحافظ الجهبذ شيخ المحدثين أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي أحد الأعلام] [6]: ((من لا يُخْطِئ في الحديث فهو كذاب)) [7] اهـ.

والمحدث من خلال الطرق والأسانيد واعتبار الروايات يغلب على ظنه أن الراوي أخطأ في هذا الحديث فيعل الحديث به[8].

قال السخاوي: ((الشّاذ لم يوقف له على علة أي معينة. وهذا يشعر باشتراك هذا مع ذاك في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط وقد تقصر

() تاريخ بغداد (14/140).
() تاريخ بغداد (14/136) وفي الكفاية للخطيب (224) باب فيمن خالفه أحفظ منه فحكى خلافه له في روايته)).
() سؤالات أبي داود للإمام أحمد (353رقم549) وانظر العلل (3/82-84-عبدالله).
() العلل الصغير (5/702).
() النبلاء (6/346).
() النبلاء (11/71) للذهبي.
() التاريخ (3/549-الدوري).
() انظر: الجواهر والدرر (2/924) للسخاوي.

عبارته عن إقامة الحجة على دعواه وأنه من أغمض الأنواع وأدقها.. بل الشاذ كما نسب لشيخنا أدق من المعلل بكثير)) [1] اهـ.

وقال الزركشي: ((الفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه إلا إذا تبين الجرح وعلم الاتفاق على ترك الراوي)) [2] اهـ.

وغلبة الظن معمول بها في باب الرواية دون الشهادة [3].

قال الخطيب: ((أخبار الآحاد يصح دخول التقوية والترجيح فيها عند التعارض وتعذر الجمع ؛ لأنها تقتضي غلبة الظن دون العلم والقطع. ومعلوم أن الظن يقوى بعضه على بعض عند كثرة الأحوال والأمور المقوية لغلبته)) [4] اهـ.

بل باب الرواية والتعليل مبنيان على غلبة الظن، قال العراقي: ((باب الرواية مبني على غلبة الظن)) [5] اهـ.

وقال العلائي: ((المتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن)) [6] اهـ.

وقال الحافظ: ((تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر بل هو راجح الاحتمال فيعتمد. ولو لا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح))[7]اهـ.

والترجيح باعتبار القرائن مسلك علمي جرى عليه أهل العلم في كل العلوم؛ لأنه يفيد غلبة الظن. قال الحافظ: ((الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم)) [8] اهـ.

() فتح المغيث (1/232).
() النكت (2/210).
() انظر الناسخ (11) للحازمي والمستصفى في علم الأصول (1/313) للغزالي.
() الكفاية (434) وانظر الرسالة (599) للشافعي.
() طرح التثريب (2/105)، وانظر اكمال المعلم (1/175) للقاضي عياض.
() جامع التحصيل (132) وانظر النكت (2/691) للحافظ.
() فتح الباري (1/585).
() هدي الساري (368) وانظر منه (15،347،381) والنكت (2/60) للزركشي.

واعتبارهم التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه مقابل بمثله قال العلائي: ((أما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى فهو مقابل بمثله. بل هذا أولى. وهو أن يكون رواه عن الأعلى جرياً على عادته ثم يذكر أن بينه وبينه فيه آخر فرواه كذلك والمتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن)) [1] اهـ.

وفَرْقٌ بين حديث رواه الثقة لم يُخَالَف فيه، وبين حديث رواه وخالفه ثقة آخر؛ إذ المخالفة تفيد وهماً [2].

قال الإمام مسلم في معرض بيانه لكيفية معرفة خطأ الراوي: ((الجهة الأخرى: أن يروي نفرٌ من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد [مجتمعين] على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذٍ أنّ الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد. وإن كان حافظاً على المذهب الذي رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم)) [3] اهـ.

وقال البيهقي في معرض كلامه على حديث وصله واحد وتابعه بعض الضعفاء والمجاهيل وأرسله جماعة ثقات: ((من حكم لهذا الحديث بالوصل برواية واحد ومتابعة جماعة من الضعفاء والمجهولين إياه على ذلك وترك رواية من ذكرناهم من الأئمة عن موسى بن أبي عائشة مرسلاً لم يكن له كبير معرفة بعلم الحديث. ولو لم يستدل بمخالفة راوي الحديث ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه على خطأ الحديث. لم يعرف قط صواب الحديث من خطئه)) [4] اهـ.

() جامع التحصيل (132).
() انظر المدخل (97) للبيهقي وجزء القلتين (47) للعلائي والنكت (2/182) للزركشي والنكت (2/747) للحافظ.
() التمييز (172).

وقال الذهبي في معرض كلامه على اختلاف الثقات: ((إذا اختلف جماعة فيه وأتوا به على أقوال عدة. فهذا يوهن الحديث. ويدل على أن راويه لم يتقنه))[1]

وقال الذهبي أيضاً في نقده لابن القطان: ((حديث الدارقطني عن عفيف بن سالم عن الثوري: ((لا يحصن الشرك شيئاً)).

قال:((وهم عفيف في رفعه.والصحيح من قول ابن عمر)) [2].فهذا غير علة.

الثقة عفيف فرفع الثقة لا يضر)) [3].

قلت [4]: بل يضر لمخالفته ثقتين فأكثر ؛ لأنه يلوح بذلك لنا أن الثقة قد غلط))[5] اهـ.

وقوة الخبر إذا تعددت الأوجه ليست على إطلاقها فإنما تكون قوة للحديث إذا اختلف المخرج [6]. أو يكون راويها مكثراً واسع الرواية من الحفاظ.

قال الحافظ في معرض تعليله لحديث: ((هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن راويـــه. وينبئ بقلة ضبطـــه إلا أن يكون من الحفــاظ المكثرين المعروفين يجمع طـــرق الحديث فلا يكون ذلك دالاًعلى قلة ضبطه))[7] اهـ.

وأحياناً ينسب الراوي للاضطراب مع ثقته وجلالته وسعة روايته قال الإمام أحمد لما ذكر له حديث اختلفوا فيه على سفيان بن عيينة:

() القــراءة خلــف الإمــام (135) باختصــار. وانظــر الرســالة (281) للشافعي وقارن كلام البيهقي هنا بمـا جـاء فـي بيـان الـوهم (5/456) لابـن القطان.
() الموقظة (53).
() هذا من كلام الإشبيلي في الأحكام (6/220).
() هذا من كلام ابن القطان في بيان الوهم (3/279).
() القائل هو الذهبي.
() نقد بيان الوهم (86) وانظر بيان الوهم (3/278) لابن القطان.
() انظر الرسالة (464) للشافعي.
() التلخيص الحبير (2/216) وانظر جزء القلتين (43) للعلائي.

((اختلفوا على سفيان - يعني ابن عيينة فيه وما أراه إلا من سفيان - يعني اضطرابه فيه)) [1] اهـ.

وموافقة الحديث الضعيف للأصول أو لآية من كتاب الله لا يلزم منها صحته؛ لأن الحديث فيه جهتان:

الجهة الأولى: نسبته للرسول ﷺ.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] [2].

[illegible] [3]. [illegible]

[illegible]: (([illegible]

[illegible]

[illegible]: [illegible]

[illegible]: [illegible]

[illegible] [4] [illegible]

---

(1) مسائل أبي داود للإمام أحمد (316) وانظر منه (319) وانظر زاد المعاد (3/577) لابن قيم الجوزية.

(2) شرح الإلمام (1/61) لابن دقيق العيد وانظر الاقتراح (230) له.

(3) انظر الاقتراح (186-187) لابن دقيق العيد والنكت (1/235) و(653-654) للحافظ والجواهر والدرر (2/938) للسخاوي.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() وهذه الطريقة يسلكها كثير من الفقهاء. انظر: نظـم الفرائـد (112) للعلائي.

() زاد المعاد (3/42).

() زاد المعاد (2/397) وانظر منه (264).

الفصل الثاني
أثره على الراوي والمروي

الفصل الثاني: أثره على السند والمتن.

الاضطراب والاختلاف يؤثران على الحديث سنداً ومتناً.

فمن الآثار المترتبة على السند:

1- مخالفة الراوي للثقات تؤثر في الحكم عليه إذ تدل على عدم ضبطه:

قال الترمذي: ((ذكر عن يحيى بن سعيد أنه إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه)) [1] اهـ.

وقال ابن عدي في ترجمة الحسن بن علي المعمري: ((رفع أحاديث وزاد في المتون أشياء ليس فيها)) [2] اهـ.

ثم قال ابن عدي: ((وما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد في المتون، فإن هذا موجود في البغداديين خاصة، وفي حديثهم وفي حديث ثقاتهم فإنهم يرفعون الموقوف ويوصلون المرسل ويزيدون في الأسانيد)) [3] اهـ.

فعلق عليه الذهبي بقوله: ((بئست الخصال هذه وبمثلها ينحط الثقة عن رتبة الاحتجاج به)) [4] اهـ.

وقال ابن رجب: ((اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب وإن كان سيئ الحفظ ينسب إلى الاضطراب وعدم الضبط))[5]اهـ.

والأئمة يستدلون على حفظ الراوي إذا لم يخالف غيره.

قال ابن مهدي: ((إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ))[6]اهـ.

() العلل الصغير (5/699) وانظر مقدمة مسلم (1/90-نووي).
() الكامل (2/337).
() الكامل (2/338).
() النبلاء (13/513).
() شرح العلل (1/ 424).
() أخرجه الخطيب في الكفاية (435).

2- ترجيح الراوي الذي لم يوصف بالاضطراب على الراوي الموصوف بالاضطراب:

قال ابن هاني: ((سئل - أي الإمام أحمد -: أيما أحب إليك العلاء بن عبد الرحمن أو محمد بن عمرو ؟

قال: العلاء أحب إلي ؛ محمد بن عمرو مضطرب الحديث)) [1] اهـ.

وقال الذهبي: ((فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أولهم أوهام يسيرة في سعة علمهم؛ أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم)) [2] اهـ.

3- ترجيح رواية من لم يختلف عليه على من اختلف عليه:

قال أبو يَعْلى في باب الترجيحات: ((أن لا تختلف الرواية عن أحدهما فتقدم روايته على رواية من اختلفت الرواية عنه)) [3] اهـ.

قال الذهبي: ((إذا اختلف جماعة فيه وأتو فيه على أقوال عدة فهذا يوهن الحديث ويدل على أن راويه لم يتقنه)) [4] اهـ.

4- الاختلاف قد ينزل الحديث عن مرتبة الصحة إلى الحسن:

قال الحافظ أثناء كلامه على حديث اختلف في سنده ومتنه: ((هذا حديث

حسن وإنما لم أحكم لحديثه هذا بالصحة؛ لاختلاف وقع في سنده ومتنه)) [5] اهـ.

وقال الدارقطني في حديث رواه أبو إسحاق السبيعي واختلف الرواة عنه على عشرة أوجه: ((عشرة أقاويل من أبي إسحاق أحسنها

() المسائل (2/240) وانظر منه (2/213) وانظر الأسامي والكنى (2/143) لأبي أحمد الحاكم.
() الميزان (3/141).
() العدة (3/1031) وانظر الكفاية (435) للخطيب، وقواطع الأدلة (3/36) للسمعاني.
() الموقظة (53).
() نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (1/88) وانظر منه (1/367) و(2/330،380) وموافقة الخبر الخبر (2/69) للحافظ.

إسناداً الأول الذي أخرجه البخاري. وفي النفس منه شيء؛ لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق والله أعلم)) [1] اهـ.

5- يؤثر الاضطراب والاختلاف على الراوي من حيث معرفة اسمه أو قد يظن أنه اثنان وهو واحد:

قال ابن عبد البر في ترجمة أبي هريرة الصحابي المعروف: ((ولكثرة الاضطراب فيه لم يصح عندي في اسمه شيء يعتمد عليه)) [2] اهـ.

وقال الذهبي: ((ناسح الحضرمي بمهملتين. له صحبة وابنه عبدالله)) [3] اهـ.

فتعقبه ابن ناصر الدين الدمشقي بقوله: ((في هذا نظر؛ فإن ناسحاً وعبدالله واحد اضطرب فيه)) [4] اهـ.

6- الاضطراب في اسم الصحابي أو من دونه قد يجعل الناظر يظن أنه شاهد ومتابع:

قال الحافظ: ((قد يقع الاختلاف في السند؛ فيوهم ورود الحديث عن جماعة من الصحابة كما يقع للترمذي في كثير من الأحاديث المختلفة أسانيدها حيث يقول: وفي الباب عن فلان وفلان ويسمى عدداً من المختلف فيهم))[5] اهـ.

7- قد يتوقف عن الحكم على الحديث:

سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن حديث وقع فيه اختلاف في سنده: ((الصحيح ما هو ؟ قال الله أعلم. قد اضطربوا فيه والثوري أحفظهم)) [6] اهـ.

ومن الآثار المترتبة على المتن:

() التتبع (334).
() الاستغناء (1/346). وانظر النظر في أحكام النظر (170) لابن القطان.
() المشتبه في الرجال أسماؤهم وأنسابهم (627-628).
() توضيح المشتبه (9/12). وانظر الإصابة (6/228) و(10/126) للحافظ.
() نقله السخاوي في الأجوبة المرضية (3/1191) وعنه بتصرف.
() العلل (1/229).

1- اختلاف الألفاظ قد يدل على أن الرواية بالمعنى:

قال القرطبي على حديث اختلفت ألفاظه: ((هذه الروايات وإن اختلفت ألفاظها فمعناها واحد. وهذا الاختلاف يدل على أنهم كانوا ينقلون بالمعنى))[1] اهـ.

2- قد يترتب على اختلاف الألفاظ اختلاف الفقهاء:

قال العلائي معلقاً على حديث الواهبة نفسها حين اختلف الثقات في لفظه على وجوه (زوجتكها) و(أنكحتكها) و(ملكتكها) و(أمكناكها) [2]: ((من قال:بأن النكاح ينعقد بلفظ التمليك. وأنه من صرائحه. يحتج بمجيئه في هذا الحديث الصحيح. فإذا عورض ببقية الألفاظ التي في بقية الروايات، لم ينتهض احتجاجه.

فإن قال: إن النكاح في القصه انعقد بلفظ التمليك ومن قال غيره عبر بالمعنى.

يقلبه خصمه عليه. ويقول مثل ذلك في التزويج والإنكاح)) [3] اهـ.

3- اختلاف الألفاظ يجعل بعضهم يظن أنه أكثر من حديث:

وقال ابن قيم الجوزية في معرض رده على من يجعل كل اختلاف قصة أخرى: ((هذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى كما جعلوا الإسراء مراراً ؛ لاختلاف ألفاظه. وجعلوا اشتراءه من جابر بعيره مراراً ؛ لاختلاف ألفاظه. وجعلوا طواف الوداع مرتين ؛ لاختلاف سياقه. ونظائر ذلك.

() المفهم (5/209).
() سيأتي تخريجه إن شاء الله (177).
() نظم الفرائد (120). وانظر المعلم بفوائد مسلم (2/230) للمازري واكمال المعلم (4/447) للقاضي عياض وإحكام الأحكام (4/48) لابن دقيق، والأجوبة المرضية (3/1135) للسخاوي.

وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة ولا يجبنون عن تغليط من ليس معصوماً من الغلط ونسبته إلى الوهم)) [4] اهـ.

4- ترجيح المتن السالم من الاضطراب على الذي وقع فيه اضطراب:

قال الطحاوي في معرض بيانه لحديث: ((هذا حديث صحيح مستقيم الإسناد، غير مضطرب في إسناده ولا في متنه فهو أولى عندنا مما رويناه أولاًمن الآثار المضطربة في أسانيدها))[2].

وقال أبو يعلى في باب الترجيحات: ((أن يكون أحد الراويين لم يضطرب لفظه والآخر اضطرب لفظه فيقدم خبر من لم يضطرب لفظه ؛ لأنه يدل على حفظه وضبطه. وسوء حفظ صاحبه)) [3] اهـ.

وقال الخطيب: ((مما يوجب تقوية أحد الخبرين المتعارضين وترجيحه على الآخر: سلامته في متنه من الاضطراب. وحصول ذلك في الآخر ؛ لأنّ الظن بصحة ما سلم متنه من الاضطراب يقوى ويضعف في النفس سلامة ما اختلف لفظ متنه، وإن كان اختلافاً يؤدي إلى اختلاف معنى الخبر فهو آكد، وأظهر في اضطرابه. وأجدر أن يكون راويه ضعيفاً. قليل الضبط لما سمعه أو كثير التساهل في تغيير لفظ الحديث.

وإن كان اختلاف اللفظ لا يوجب اختلاف معناه فهو أقرب من الوجه الأول غير أن ما لم يختلف لفظه أولى بالتقديم عليه))[4] اهـ.

5- قد تؤدي كثرة اختلاف الحديث إلى توهينه وعدم العمل به:

قال القرطبي على حديث اختلفت ألفاظه: ((والذي يظهر لي وأستخير الله في ذكره: أن حديث جابر في العمري رواه عنه جماعة واختلفتْ ألفاظهم اختلافاً كثيراً ثم رواه عن كل واحد من تلك الجماعة قوم آخرون، واختلفوا كذلك. ثم كذلك القول في الطبقة الثالثة وخلط فيه بعضهم بكلام النبي [illegible])) [illegible].

() زاد المعاد (2/297).

() شرح معاني الآثار (1/76).

() العدة (3/1029) وانظر قواطع الأدلة (3/35) للسمعاني.

() الكفاية (434) وانظر اكمال المعلم (5/108) للقاضي عياض والمفهم (4/241) للقرطبي.

الفصل الثالث
معرفة الراوي المضطرب

() المفهم (4/595) وانظر ناسخ الحديث ومنسوخه (91) للأثرم والكفايــة (434) للخطيب والإنصاف (189) لابن عبد البر واكمال المعلم (4/107) للقاضي عياض.

الفصل الثالث: معرفة الراوي المضطرب:

الاضطراب علة خفية تقدح في ثبوت الحديث. والعلة تدرك بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته قال أبو بكر الخطيب: ((السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه. وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط)) [1] اهـ.

وقال عبدالله بن المبارك: ((إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض)) [2]. اهـ

وكان حفاظ الحديث يهتمون كثيراً بجمع طرق الحديث الواحد لا للتكثير بل لمعرفة الخطأ من الصواب قال يحيى بن معين: ((لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً؛ ما عقلناه))اهـ [3] أي لم ندرك موضع الخطأ من الصواب.

وقال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)) [4]اهـ.

وقال أحمد بن حنبل: ((الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً)) [5] اهـ.

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري [6]: ((كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه، فأنا فيه يتيم)) [7]. يريد طرقه وعلله واختلاف ألفاظه [8].

() الجامع لأخلاق الراوي (2/295) وانظر التمييز (209) لمسلم.
() الجامع لأخلاق الراوي (2/296) وانظر معرفة الرجال (2/39-ابن محرز) لابن معين.
() التاريخ (4/271 - الدوري) ومن طريقه ابن حبان في المجروحين (1/33) وكذا الحاكم في المدخل (32) وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (2/212).
() الجامع لأخلاق الراوي (2/212).
() نفس المصدر.
() الإمام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري ت249هـ. النبلاء (12/149).
() ت.بغداد (6/94) للخطيب. وانظر النبلاء(12/150).
() النبلاء (13/190) للذهبي وانظر الجامع لأخلاق الراوي (2/177).

وكان إدراك العلة أحب عليهم من استفادة عشرين حديثاً يقول عبدالرحمن بن مهدي: ((لأنْ أعرف علة حديث هو عندي أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي)) [1].

ولا يستغرب مثل هذا الكلام ؛ لأن من الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد [2]، فها هو الإمام أبو الحسن علي ابن عبدلله المديني - الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: ((كان علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل [3] - يقول: ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة)) [4].

إذا عُلِمَ هذا، فكذلك الراوي الذي أخطأ، أو اضطرب في الحديث، لا نستطيع إدراكه إلا بعد جمع طرق الحديث.

والحفاظ عندما يحكمون بأن المخطئ في هذا الحديث هو فلان، إنما يحكمون بعد وقوفهم على الروايات المختلفة.

ومما يدل على ذلك أن يحيى بن معين جاء إلى عفّان؛ ليسمع منه كتب حماد بن سلمة ؟

فقال له: ما سمعتها من أحدٍ ؟

قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة.

فقال: والله لا حدثتُك !

فقال: إنما هو دِرهم. وانحدر إلى البصرة وأسمع من التَّبوذكي !!

فقال: شأنك.

فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل.

فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟

قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر

فقال: وماذا تصنع بهذا ؟

() معرفة علوم الحديث (112) للحاكم ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (2/295). وانظر منه (1/191).
() الجامع لأخلاق الراوي (2/257).
() الجرح (6/194).
() الجامع لأخلاق الراوي (2/257).

فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ؛ فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره.

فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه!

وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حمّاد.

فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه [1].

فهذا النص يفيد؛ بأن معرفة الراوي المخطئ تكون بعد جمع طرق الحديث ودراستها.

فهذه هي الطريقة الرئيسة لمعرفة الراوي المخطئ مع طريقتين اثنتين هما:

1) أن يصرح الراوي بنفسه بأنه أخطأ أو لم يضبط.

2) أن يصرح الراوي عنه بأنه هو المخطئ.

وهناك طرق أخرى؛ لمعرفة الراوي المخطئ.

وإليك بيانها:

الطريقة الأولى: أن يُصرِّح الراوي المخطئ بنفسه بأنه اضطرب أو شك أولم يضبط:

قال ابن حزم: ((لا يصح الخطأ في خبر الثقة إلا بأحد ثلاثة أوجه:

إما تثبت الراوي واعترافه بأنه أخطأ فيه.

وإما شهادة عدل على أنه سمع الخبر مع راويه فوهم فيه فلان.

وإما بأن توجب المشاهدة بأنه أخطأ)) [2] اهـ.

وكان يزيد بن هارون يقول في مجلسه الأعظم غير مرة حديث كذا وكذا أخطأت فيه[3].

() المجروحين (1/32) لابن حبان وانظر الإعلام بسنته (2ق99/أ) لمغلطاي.
() الإحكام في أصول الأحكام (1/137).
() الكفاية (146).

وقال ابن محرز: وسمعت يحيى وقال له عبد الوهاب بن باذام: أيما أكثر جرير أو أبوعوانة؟.

فقال: أبوعوانة أثبت منه.

فقال له عبد الوهاب بن باذام: يا أبا زكريا جرير صاحب كتاب!

فقال: أبوعوانة أثبت منه، قال لهم - يعني جرير -: اضطرب عليَّ حديث الأشعث وعاصم فقلت لبهز - يعني ابن أسد البصري - فخلصها لي وكانت في دفتر واحد[1].

وفي مسند الشافعي: ((أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع أخبرني عبدالله ابن علي بن السائب عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح - أو عمرو بن فلان بن أحيحة بن الجلاح.

قال الشافعي رحمه الله: أنا شككت)) [2].

الطريقة الثانية: أن ينص في أحد الأسانيد؛ بأن فلاناً أخطأ، أو شك، أو اضطرب:

وهي طريقة صريحة؛ لبيان الراوي المخطئ، وذلك لمباشرة الراوي لذلك الاختلاف بنفسه والراوي أدرى بمروياته من غيره.

من ذلك ما قاله الحميدي: ثنا سفيان ثنا عاصم بن عبيد الله عن عبدالله ابن عامر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ﷺ:

(([illegible]))[3].

() معرفة الرجال (1/114)

() (2/57ترتيب المسند).

() أخرجه الحميدي في المسند (1/10) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (25/260).

[illegible]

[illegible]

[illegible]: [illegible].

[illegible]

() أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (25/259).
() العلل (2/129) للدارقطني.
() أخرجه الخطيب في الكفاية (435).
() سؤالات أبي داود (295رقم354) وانظر العلل (118) رواية المروذي وغيره.
() العلل (2/125) وانظر المهروانيات (173) وتعجيل المنفعة (1/723) لابن حجر.
() العلل (4ق8/ أ).

[illegible]

[illegible]

[illegible]: [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() المجروحين (1/32) لابن حبان.
() نصب الراية (1/97) للزيلعي وانظر علل الخلال (215 - المنتخب).
() المجروحين (1/32).
() التمييز (172) وانظر توضيح المشتبه (1/156) لابن ناصر الدين الدمشقي.
() التاريخ (4/458الدوري) ومعرفة الرجال (1/116- ابن محرز).

[illegible]

() سؤالات أبي داود (219). وانظر الأحاديث التي خولف فيها مالك (44،77) للدارقطني.

() أخرجه النسائي في السنن الكبرى (1/515 رقم 1655) عن ابن عَمّار عنه به.

() التهذيب (1/113) وانظر الضعفاء (4/176) للعقيلي والأسامي والكنى (2/264) لأبي أحمد الحاكم.

() سؤالات ابن الجنيد (478رقم837).

() العلل (60رقم53) وانظر العلل (11/317) للدارقطني.

() بيان الوهم (3/368) وانظر منه (5/276) وانظر العلل (7/20) للدارقطني.

() سؤالات السلمي (364) وما بين القوسين أصلحته من النكت (2/180) للزركشي والنكت (2/689) للحافظ و الأجوبة المرضية (1/201) للسخاوي.

() انظر نصب الراية (3/8).

() الجرح (3/47) وما بين القوسين من النبلاء (14/114).

() النبلاء (14/114) وانظر الجرح (3/457). والتنقيح (2/230) لابن عبد الهادي.

() الإرشاد في معرفة علماء الحديث (3/955). وانظر الميزان (3/651) للذهبي.

() العلل (2/49-50) وانظر منه (2/229).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() تاريخ دمشق (25/259) لابن عساكر باختصار. وانظر شرح العلــل (2/864). لابن رجب.
() العلل (2/159) وانظر منه (6/39) و(5/113) والميزان (1/548).
() النبلاء (6/132).
() حديث ضعيف: انظر السلسلة الضعيفة (4/21 رقم 1512) للألباني.
() الكامل (2/386) وانظر معجم شيوخ ابن عساكر (ق 141/ب).
() السنن (3/315).
() نصب الراية (3/264) وانظر بيان الوهم (3/127).

[illegible]

() الجرح (3/69) وانظر عجالة الإملاء على الترغيب والترهيب (408) للناجي.

() معجم شيوخ ابن عساكر (ق 216/أ)

() المجروحين (1/314) وانظر منه (2/110،240)، وانظر بيان الوهم (3/89) لابن القطان والأجوبة المرضية (1/17) للسخاوي.

() إذا عرف فعدل فلا إشكال من إعلاله بالضعيف أمّا وهو مجهول فيعل الحديث بهما إلا إذا توبع أحدهما وإن كان الضعيف مظنة الوهم فيه أكثر والله أعلم.

() هذا إذا توبع أمّا إذا لم يتابع فذكرهم جميعاً أولى وانظر بيان الوهم (3/127) لابن القطان.

() أحياناً يكون المدار على أكثر من ضعيف.

[illegible]

[illegible]

[illegible]: [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]: [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() أي أن الضعيف السافل قد يتابع بخلاف الذي عليه مدار السند.
() النكت (2/223) للزركشي بتصرف.
() العلل (2/237) حديث أم سلمة أخرجه البخاري في الصحيح (8/43 رقم 4324 ـ فتح) وحديث عمر بن أبي سلمة أخرجه البخاري في الصحيح (1/468 رقم 354 ـ فتح).
() العلل (11/317)
() العلل (1/441). وانظر العلل (6/151) للدارقطني والأنساب (5/260) للسمعاني. والرواية الموقوفة أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (3/72 رقم 12181ـ العلمية)، وانظر (8/210 ـ 211) من إرواء الغليل.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() العلل (148رقم264-المروذي) وانظر التاريخ (3/560- الدوري) لابن معين. حديث جابر أخرجه أبو نعيم في الحلية (7/316). وحديث ابن عمر أخرجه أحمد في المسند (2/60) والترمذي في السنن (5/729) وإسناده صحيح.

() معرفة علوم الحديث (59) وانظر الرواة عن سعيد بن منصور (60) لأبي نعيم.

() العلل (1/291).

() نصب الراية (2/163).

() إلا إذا صرح بنفسه.

() انظر السنن الكبرى (1/306) للبيهقي.

() انظر فتح الباري (1/585) للحافظ.

[illegible] [1]. [illegible] [illegible].

الباب الثالث
قاعدة الاضطراب سنداً – متناً – سنداً و متناً

() الخطأ ()

هـدته مـن

الفصل الأول
قاعدة الاضطراب في السند

الفصل الأول: قاعدة الاضطراب في السند

المبحث الأول: منهج المحدثين في زيادة الثقة مع قاعدة في الرواة المختلفين.

الاضطراب في السند له ست صور:

أ - الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال.

ب - الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع.

ج - الاضطراب بتعارض الوقف والرفع.

د - الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين.

هـ- الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف.

و- الاضطراب في تعيين الراوي [1].

وإنما يعل الحديث في هذه الصور بشرط اتحاد المخرج.

قال العلائي: ((لايقدح أحدهما في الآخر إذا اختلف السندان)) [2]اهـ.

وقال ابن دقيق في معرض كلامه عن تعليل الحديث بالاختلاف: ((وهذا بشرط أن لا يكون الطريقان مختلفين بل يكونان عن رجل واحد)) [3]اهـ.

وقال ابن عبد الهادي: ((محل الخلاف إذا اتحد السندان أمّا إذا [اختلفا] فلا يقدح أحدهما في الآخر إذا كان ثقة جزماً))[4]اهـ.

وسبب الضعف في هذه الصور أمران:

1- أنها دلت على عدم ضبط الراوي لذلك الحديث [5].

2- أنها في إحدى الحالتين تكون ضعيفة [6] إلا في صورة الرفع والوقف؛ فلأن الموقوف ليس حجة كالمرفوع.

وهذه الصور لها تعلق بمسألة ((زيادة الثقة)).

قال ابن الصلاح في معرض حديثه عن الحديث الذي اختلف في وصله وإرساله أو وقفه ورفعه:((ولهذا الفصل تعلق بفصل ((زيادة الثقة)) في الحديث))[7]اهـ.

وإنما تعلقت بزيادة الثقة؛ [لأنه آت بزيادة] [8].

وتعلقت زيادة الثقة بها؛ لأن فيها - أي الزيادة - مخالفة لما رواه غيره وصورة مسألة زيادة الثقة: [أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة] [9].

() من كلام العلائي بتصرف. نقله الحافظ في النكت (2/778).
() جزء القلتين (49).
() الاقتراح (224) وانظر النكت (2/611) للحافظ.
() نقله السخاوي في فتح المغيث (1/207).
() علوم الحديث (269) لابن الصلاح.
() كالإرسال والانقطاع.
() علوم الحديث (229) وانظر النكت(2/605) للحافظ وفتح المغيث (1/200) و(4/72) للسخاوي.
() سلاسل الذهب (329) للزركشي.
() شرح العلل (2/635) لابن رجب.

ومحلها في التابعين فمن دونهم [1].

واختلف العلماء في زيادة الثقة على مذاهب:

1- القبول مطلقاً.

2- الرد مطلقاً.

3- التفصيل فيه.

قال ابن عبد الهادي في معرض ردِّه على من قال الزيادة من الثقة مقبولة:

((فإن قيل الزيادة من الثقة مقبولة ؟

قلنا: ليس ذلك مجمعاً عليه، بل فيه خلاف مشهور !

فمن الناس: من يقبل زيادة الثقة مطلقاً.

ومنهم: من لا يقبلها.

والصحيح التفصيل وهو أنها تقبل في موضع دون موضع فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة [2].

وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها.

ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها.

ففي موضع يجزم بصحتها.

وفي موضع يغلب على الظن صحتها.

وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة.

وفي موضع يغلب علىالظن خطؤها.

() فتح الباقي (1/211) للأنصاري.

قال الحافظ في النكت (2/691): ((الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صح السند فلا يختلفون في قبولها))اهـ وانظر جزء رفع اليدين (189) للبخاري.

() وهذا ليس علىإطلاقه انظر شرح العلل (2/582) لابن رجب.

وفي موضع يتوقف عن الزيادة)) [1]اهـ.

وهذا الذي صححه ابن عبد الهادي هوالصواب إن شاء الله؛ لأن الإسناد الذي اختلف فيه رواته لا يخلو من حالتين:-

أ- أن تحتف بالإسناد قرائن ترجح أحد الأوجه.

ب- أن لا تحتف بالإسناد قرائن [2].

فإن احتفت بالإسناد قرائن ترجح أحد الأوجه؛ فليس لأهل الحديث قاعدة مضطردة بل هم يحكمون في كل حديث بحكم خاص.

قال أبو داود للإمام أحمد: ((إذا اختلف الفريابي ووكيع، أليس يقضي لوكيع ؟

قال: مثل ماذا ؟

قلت: مالم يروه غيره ؟

قال: ما أدري وكيع ربما خولف أيضاً)) [3]اهـ.

وقد نص جماعة من أهل التحقيق والدراية والتدقيق على أنه ليس لأهل الحديث حكم عام مطرد عند الاختلاف بل مرجع ذلك إلى القرائن والمرجحات.

منهم:

1- الإمام العلامة المحقق المدقق أبو الفتح محمد بن علي القشيري الشافعي المعروف بابن دقيق العيد ت 702هـ.

قال رحمه الله: ((أهل الحديث قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته. كمخالفة جمع كثير له أو من هو أحفظ منه أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه.

ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث. ولهذا أقول: إن من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارضت رواية مرسل

() نقله الزيلعي في نصب الراية (1/336-337) باختصار.
() انظر النكت (2/605) للحافظ.
() سؤالات أبي داود (199رقم139) وانظر العلل (6/151) للدارقطني.

ومسند أو واقف ورافع أو ناقص وزائد: أن الحكم للزائد؛ فلم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً. وبمراجعة أحكامهم الجزئية، تعرف صواب ما نقول))[1]اهـ.

2- والإمام العلامة المحقق أبو الفتح محمد بن محمد المصري المعروف بابن سيد الناس ت 734هـ.

قال رحمه الله: ((ليس لأكثر أهل الحديث في تعارض الوصل والإرسال عمل مطرد)) [2]اهـ.

3- والإمام العلامة المحقق أبو عبدالله محمد بن أحمد المقدسي المعروف بابن عبد الهادي الحنبلي ت 744هـ.

قال رحمه الله: ((ذهب الحذاق من الأئمة - وهي أقوى الطرق - أنه يصار إلى الترجيح فتارة يحكم للوقف وتارة يحكم للرفع وتارة يتوقف كل بحسب القرائن.

وهذه طريقة الشافعي وأحمد وعلي بن المديني والبخاري والنسائي وغيرهم من الأئمة)) [3]اهـ.

وقال أيضاً: ((الأخذ بالمرفوع والمتصل في كل موضع طريقة ضعيفة لم يسلكها أحد من المحققين وأئمة العلل في الحديث))[4].

4- والإمام العلامة المحقق أبو سعيد خليل العلائي الشافعي ت 761هـ.

قال رحمه الله: ((الذي يظهر من كلامهم - أي المحدثين - خصوصاً المتقدمين كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد ابن حنبل وعلي بن المديني ويحيى ابن معين وهذه الطبقة، ومن بعدهم كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ومسلم والترمذي والنسائي وأمثالهم والدارقطني والخليلي. كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى مايقوى عند الواحد

() شرح الإلمام (1/60-61) باختصار وانظر النكت (2/60) للزركشي.

() نقله الحافظ في النكت (2/604).

() نقله الزركشي في النكت (1/156 - تحقيق: نور علي) وانظر تنقيح التحقيق (1/108) لابن عبد الهادي، ونصب الراية (1/336).

() تنقيح التحقيق (1/119).

منهم في كل حديث ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث. وهذا هو الحق)) [1]اهـ.

5- والإمام العلامة المحقق أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد الدمشقي المعروف بابن رجب الحنبلي ت 795هـ.

قال رحمه الله: ((ربما يستنكر أكثر الحفاظ المتقدمين بعض تفردات الثقات الكبار. ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه))[2]اهـ.

6- والإمام العلامة المحقق أبو الفضل أحمد بن علي الشافعي المعروف بابن حجر العسقلاني ت 852 هـ.

قال رحمه الله: ((المنقول عن أئمة الحديث المتقدمين اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها. ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة)) [3]اهـ.

7- والإمام العلامة المحقق إبراهيم بن عمر البقاعي ت 885هـ.

قال رحمه الله: ((لحذاق المحدثين في هذه المسألة نظر - وهو الذي لاينبغي أن يعدل عنه - وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد وإنما يديرون في ذلك مع القرائن)) [4]اهـ.

8- والإمام العلامة المحقق أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي ت 902هـ قال رحمه الله: ((الحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن عدم اطراد حكم كلي. بل ذلك دائر مع الترجيح: فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد ذوات الصفات، وتارة العكس. ومن راجع أحكامهم الجزئية؛ تبين له ذلك))[5]اهـ.

وإن لم تحتف بالإسناد قرائن فاختلف المحدثون في الترجيح:

فمنهم من يرجح الوصل والرفع.

() نقله الزركشي في النكت (2/175) والحافظ في النكت (2/604، 778) وانظر نظم الفرائد (209) للعلائي.

() شرح العلل (2/582).

() نزهة النظر (96). وانظر النكت (2/746).

() نقله الصنعاني في توضيح الأفكار (1/339-340).

() فتح المغيث (1/203).

ومنهم من يرجح الإرسال والوقف.

ومنهم من يرجح رواية الأكثر.

ومنهم من يرجح رواية الأحفظ.

قال الحافظ معلقاً على كلام العلائي السابق: ((هذا العمل الذي حكاه [1] عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه ترجيح.

وأما ما لايظهر فيه الترجيح فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة[2]))[3] اهـ.

وقال السخاوي بعد ذكره لاختلافهم في تقديم الوصل أو الإرسال أو الأكثر أو الأحفظ: ((والظاهر أن محل الأقوال [4] فيما لم يظهر فيه ترجيح كما أشار إليه شيخنا)) [5] اهـ.

قاعدة في الرواة المختلفين:

الرواة المختلفون في الحديث وصلاً وإرسالاً رفعاً ووقفاً. اتصالاً وانقطاعاً، ونحوه [إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان أم لا.

فالمتماثلون إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أم لا.

فإن استوى عددهم مع استواء أوصافهم، وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقين بقرينة من القرائن فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها.

ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر. ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث. بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص .لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق.

() من أنهم لايحكمون بحكم كلي.
() أي تعارض الوصل والإرسال.
() النكت (2/605).
() وفي نسخة (الخلاف) ذكره المحقق.
() فتح المغيث (1/202-203) وانظر فتح الباقي (1/178) للأنصاري والأجوبة المرضية (1/200-201) للسخاوي.

ولأجل هذا كان مجال النظر في هذا أكثر من غيره. وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر. وقد ذهب قوم إلى تعليله، وإن كان من وصل أو رفع أكثر. والصحيح خلاف ذلك] [1].

وقال يحيى بن معين: ((أصحاب سفيان الثوري ستة: يحيى بن سعيد ووكيع ابن الجراح وابن المبارك والأشجعي وعبدالرحمن بن مهدي وأبو نعيم.

وليس أحد من هؤلاء يحدث عن سفيان فيخالفه بعض هؤلاء الستة فيكون القول قوله حتى يجيء إنسان يفصل بينهما فإذا اتفق من هؤلاء اثنان على شيء كان القول قولهما)) [2]اهـ.

[وأما غير المتماثلين فإما أن يتساووا في الثقة أو لا فإن تساووا في الثقة فإن كان من وصل أو رفع أحفظ فالحكم له ولا يلتفت إلتعليل من علله بذلك.

أيضاً إن كان العكس فالحكم للمرسل والواقف] [3].

قال ابن هاني للإمام أحمد: ((إن اختلف شعبة وسفيان فالقول قول من؟

قال: سفيان أقل خطأ وبقول سفيان آخذ)) [4]اهـ.

[وإن لم يتساووا في الثقة فالحكم للثقة ولا يلتفت إلى تعليل من علله برواية غير الثقة إذا خالف] [5].

() من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (2/778).
وقال الذهبي في الموقظة (52): ((العبرة بما اجتمع عليه الثقات فإن الواحد قد يغلط وهنا ترجح ظهور غلطه فلا تعليل والعبرة بالجماعة))اهـ.
() التاريخ (3/560 ـ الدوري).
() من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (2/779).
() المسائل (2/213) وانظر تاريخ ابن معين (44 ـ 45 رقم 58ـ الدقاق).
() من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (2/779).

قال النسائي في معرض بيانه لاختلافٍ في حديث: ((لا يحكم بالضعفاء على الثقات)) [1]اهـ [إذ رواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء] [2].

[وإذا كان رجال أحد الإسنادين أحفظ، والآخر أكثر فقد اختلف المتقدمون فيه:

فمنهم من يرى قول الأحفظ أولى؛ لإتقانه وضبطه.

ومنهم من يرى قول الأكثر أولى؛ لبعدهم عن الوهم.

ولا شك أن الاحتمال من الجهتين منقدح قوي، لكن ذاك إذا لم ينته عدد الأكثر إلى درجة قوية جداً بحيث يبعد اجتماعهم على الغلط أو يندر أو يمتنع عادة فإن نسبة الغلط إلى الواحد وإن كان أرجح من أولئك في الحفظ والإتقان أقرب من نسبته إلى الجمع الكثير] [3].

() السنن الكبرى (3/491). وانظر العلل (1/16) لابن أبي حاتم.

() انظر نصب الراية (4/97) للزيلعي، وشرح الإلمام (1/391) لابن دقيق.

() من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (2/779 ـ 780).

(فائدة):

قال محمد ناصر الدين: ((الأخذ بالأقل هو المتيقن عند اضطراب الرواة وعدم إمكان ترجيح وجه من وجوه الاضطراب))اهـ. السلسلة الصحيحة (4/371) وانظر المعلم (2/174) للمازري والنكت (2/58) للزركشي.

المبحث الثاني: الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال.

الاضطراب بتعارض الاتصال والإرسال:

المتصل: هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه إلى منتهاه.

ويطلق على المرفوع والموقوف [1].

ومرادهم هنا المرفوع؛ لأنه مقابل للإرسال [2].

والمرسل: ما سقط من منتهاه ذكر الصحابي. بأن يقول التابعي قال رسول الله e [3].

وليس من المرسل ابهام اسم الصحابي. قال ابن دقيق العيد: ((عدم ذكر اسم الصحابي، لا يجعل الحديث مرسلاً)) [4]اهـ.

وصورة الاضطراب: أن تتعارض رواية الوصل مع رواية الإرسال. ولا مرجح.

وله حالتان:

1- أن يكون الواصل والمرسل راوياً واحداً.

2- أن يكون الواصل غير المرسل.

فإذا كان الواصل والمرسل واحداً. ولا مرجح فقد اختلف أهل العلم في ذلك.

1- الحكم للوصل على الإرسال.

() انظر علوم الحديث (192) لابن الصلاح، والاقتراح (211) لابن دقيق والمقنع (1/112) لابن الملقن.

() انظر علوم الحديث لابن الصلاح (193).

() انظر علوم الحديث (202) لابن الصلاح والاقتراح (208) لابن دقيق العيد والمقنع (1/129) لابن الملقن.

() نقله الزيلعي في نصب الراية (1/35). وانظر بيان الوهم (2/592) والنكت (1/462) للزركشي.

(فائدة): قال الحميدي: ((إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من أصحاب النبي فهو حجة. وإن لم يسمّ ذلك الرجل؛ لأن أصحاب النبي كلهم عدول))اهـ نقله ابن القطان في بيان الوهم (2/611). وانظر الكفاية (415) للخطيب.

لأنه زيادة ثقة.

وإليه ذهب ابن الصلاح وقال: ((على الأصح)) [1]اهـ.

وقال الخطيب:((إذا كان الإرسال والوصل من راوٍ واحد لا يضر لنسيانه)) [2]اهـ

2- الحكم لما وقع منه أكثر من وصل أو إرسال:

لأنه يدل على أنه الراجح من روايته.

وإليه ذهب الأصوليون كالرازي وأتباعه [3].

قال العراقي: ((الأصوليون صححوا أن الاعتبار بما وقع منه أكثر فإن وقع وصله أكثر من إرساله فالحكم للوصل، وإن كان الإرسال أكثر فالحكم له))[4]اهـ.

3- الحكم بتعارضهما:

لأنه لا يدري ما الراجح في الرواية. الوصل أم الإرسال.

وإليه ذهب أئمة الحديث.

قال السخاوي: ((زعــم بعضهم: أن الراجح من قول أئمة الحديث فيهما التعارض)) [5]اهـ.

مثاله:

ما رواه سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: اغتسل بعض أزواج النبي

() علوم الحديث (229) وانظر التبصرة والتذكرة (1/179) للعراقي. والنكت (2/65 - 66) للزركشي وفتح المغيث (1/206) للسخاوي وتوضيح الأفكار (1/343) للصنعاني. والتمهيد في أصول الفقه (3/144 ـ 145) للكلوذاني ومنتهى الوصول في علم الأصول (85) لابن الحاجب والمعتمد (2/151) للبصري والمسودة (226) آل تيمية.

() الكفاية (411).

() المقنع (1/208) لابن الملقن. وفتح المغيث (1/206) للسخاوي. وتوضيح الأفكار (1/343) للصنعاني.

() التبصرة والتذكرة (1/179). وانظر بذل النظر في الأصول (430) للأسمندي وشرح الكوكب المنير (2/546) للفتوحي.

() فتح المغيث (1/206).وانظر العدة في أصول الفقه (3/1032) لأبي يعلى وانظر النكت للزركشي (2/65).

[illegible]

() أخرجه أبو داود في السنن (1/55 رقم 86) والنسائي في السنن (1/189 رقم 324) وابن خزيمة في الصحيح (1/48 رقم 91) من طرق عن سماك عنه به.

() أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (2/ رقم 1037، 1039) من طريقين عن سماك عنه به.

() نقله مغلطاي في الإعلام بسنته (اق 81/ أ).

() انظر الكفاية (411) للخطيب وعلوم الحديث (229) لابن الصلاح والنكت (2/59) للزركشي.

() هذا تعليل المحب الطبري نقله الزركشي في النكت (2/58).

() هذا اعتراض للزركشي كما في النكت (2/58).

() أخرجه الخطيب في الكفاية (189).

() قاله النسائي وغيره نقله البلقيني في محاسن الاصطلاح (256).

[illegible] [1]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] [5] [illegible] [6] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() انظر توضيح الأفكار (1/339) للصنعاني.

() قاله البلقيني في محاسن الاصطلاح (256).

() نهاية السول في علم الأصول (2/137 ـ 139) للاسنوي.

() نقله الزركشي في النكت (2/58) وانظر علوم الحديث (256) لابن الصلاح.

() في الإرشاد (1/163) وكذا الخطيب في الكفاية (411).

() نقله الزركشي في النكت (2/60).

() في علوم الحديث (256) وانظر العدة في أصول الفقه (3/1004) والمعتمد في أصول الفقه (2/151) للبصري ومنتهى الوصول والأمل في علم الأصول والجدل (85) لابن الحاجب.

() الكفاية (411). وفي إطلاقه نظر سبق في الفصل الثاني (83).

() نقله الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل (47) والبيهقي في المدخل (93) والخطيب في الكفاية (411). وانظر النكت (2/59) للزركشي.

() الرسالة (281،285) واختلاف الحديث (177) للشافعي والكفاية (436) للخطيب والنكت (2/59) للزركشي، وانظر الإلزامات (346) والأحاديث التي خولف فيها مالك (44،77) للدارقطني والمحصول في علم أصول الفقه (4/437) للرازي.

[illegible]

[illegible]] [illegible].

[illegible]

[illegible]: [illegible]

[illegible]: [illegible].

[illegible]

[illegible]: ((...)) [illegible].

[illegible]: ((...)) [illegible].

[illegible]: ((...)) [illegible].

[illegible]: ((...)) [illegible].

[illegible]: ((...)) [illegible].

[illegible]: ((...)) [illegible].

[illegible]: [illegible].

() انظر نظم الفرائد (201) للعلائي ونصب الراية (1/359-360) للزيلعي.
() الناسخ (11) للحازمي.
() أخرجه البخاري في الصحيح (3/97رقم1228 - فتح).
() التمهيد (1/342) وانظر المدخل (92-93) للبيهقي.
() التمييز (172).
() نقله ابن رجب في فتح الباري (9/194).
() نقله الحافظ في التلخيص الحبير (2/25،92).

[illegible]

() كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (3/207-210) للبخاري. وكذا بعض الشافعية قال به كما في قواطع الأدلة (3/32) للسمعاني.

() الناسخ (11) وانظر العدة في أصول الفقه (3/1022-1023) لأبي يعلى والتمهيد في أصول الفقه (3/32) للكلوذاني وقواطع الأدلة في أصول الفقه (3/32) للسمعاني وبذل النظر في الأصول (485) للأسمندي ونظم الفرائد (201) للعلائي.

() نقله الخطيب في الكفاية (411).

() نظم الفرائد (201). وانظر العلل (1/42) لابن أبي حاتم والعلل (1/194-عبدالله) للإمام أحمد والسنن الكبرى (7/160) للبيهقي.

[illegible]

() فتح المغيث (1/202). وانظر فتح الباقي (1/178) للأنصاري.

() فتح المغيث (1/206). وانظر العدة في أصول الفقه (3/1032) لأبي يعلى والنكت (2/66) للزركشي.

() [صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك] التقريب (817رقم5721).

() أخرجه الترمذي في السنن (5/162رقم2911).

() [صدوق فقيه لكن رمي بالقدر وقد اختلط] التقريب (759رقم 5265).

() أخرجه الترمذي في السنن (5/162رقم2912).

() السلسلة الصحيحة (2/650رقم961).

المبحث الثالث: تعارض الاتصال والانقطاع.

الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع:

المتصل: هو الذي اتصل إسناده. فكان كل واحد من رواته قد سمعه فمن فوقه إلى منتهاه.

ويطلق على المرفوع والموقوف.

والمنقطع: مالم يتصل إسناده. على أي وجه. سواء كان يعزى إلى رسول الله ﷺ أو من دونه [1].

[illegible]

[illegible]: (([illegible])) [2].

[illegible] [3].

[illegible]: [illegible]. [illegible].

[illegible]. [illegible] [4].

[illegible]:

[illegible] ﷺ [illegible]: (([illegible])) [5].

[illegible] ﷺ [illegible]: (([illegible])) [6].

---

(1) الكفاية (21) للخطيب وعلوم الحديث (213) لابن الصلاح والمقنع (1/141) لابن الملقن.

(2) المفهم (1/122).

(3) انظر نصب الراية (2/427) للزيلعي.

(4) انظر: منتهى الوصول في علم الأصول (85) لابن الحاجب وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (3/18) للبخاري والتقرير والتحبير (2/294) لابن أمير الحاج وسلاسل الذهب (329) للزركشي وشرح الكوكب المنير (2/549-550) للفتوحي.

(5) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (8/277- الجوهر النقي) ومن طريقه ابن عبد البر في الاستذكار (24/21).

(6) أخرجه النسائي في السنن (8/468رقم4999).

[illegible] (1).

[illegible].

[illegible]: (([illegible])) (2).

[illegible]: (([illegible])) (3).

[illegible]: ((لا [illegible])) (4).

المبحث الرابع: تعارض الرفع والوقف

الاضطراب بتعارض الرفع والوقف

المرفوع: هو ما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير (5).

() التقريب (943رقم6712). وانظر العلل (1/452) لابن أبي حاتم.
() العلل (4/295).
() السنن (8/468).
() العلل (4/295).
() الكفاية (21) للخطيب وعلوم الحديث (193) لابن الصلاح.

[illegible]

() علوم الحديث (193) لابن الصلاح.

() علوم الحديث (193) لابن الصلاح.

() والخطيب يخص المرفوع بما أخبر به الصحابي انظر الكفاية (21) وتوجيهه في النكت (1/511) للحافظ.

() الكفاية (21) للخطيب وعلوم الحديث (194) لابن الصلاح والنكت (512) للحافظ.

() علوم الحديث (194) لابن الصلاح ومختصر علوم الحديث (1/147- الباعث) لابن كثير.

() علوم الحديث (194) لابن الصلاح.

[illegible]

() المعتمد في أصول الفقه (2/151) للبصري والتمهيد في أصول الفقه (145-3/144) للكلوذاني ومنتهى الوصول (85) لابن الحاجب والمسودة (226) لآل تيمية.

علوم الحديث (229) لابن الصلاح والتقييد والإيضاح (78) للعراقي.

() علوم الحديث (229). وانظر المفهم (148-5/147) للقرطبي ونصب الراية (1/19) للزيلعي.

() المصادر السابقة.وانظر الكفاية (417) للخطيب.

() بذل النظر في الأصول (430) للأسمندي وشرح الكوكب المنير (2/546) للفتوحي والتقييد والإيضاح (78) للعراقي وفتح الباقي (1/179) للأنصاري.

() العدة (3/1032) لأبي يعلى وفتح المغيث (1/206) للسخاوي.

() النكت (2/65).

() سورة الواقعة (82).

() أخرجه الترمذي في السنن (5/374رقم3295).

() أخرجه ابن جرير في التفسير (11/662رقم33554).

[illegible]

[illegible]:

[illegible]:

[illegible]:

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() العلل (4/163-164).
() الكفاية (417) وانظر العدة في أصول الفقه (3/1004) لأبي يعلى وقواطع الأدلة في أصول الفقه (3/14) للسمعاني وبيان الوهم (3/272) لابن القطان والبحر المحيط (4/341) للزركشي .
() علوم الحديث (229) وانظر شرح مسلم (1/57) للنووي.
() انظر المصادر السابقة مع فتح المغيث (1/206) للسخاوي.
() النكت (2/610) للحافظ.
() الكفاية (411) للخطيب وقواطع الأدلة (3/19) للسمعاني وعلوم الحديث (229) لابن الصلاح وفتح المغيث (1/205) للسخاوي.
() فتح الباقي (1/178) للأنصاري.
() فتح الباقي (1/178) للأنصاري.

[illegible].

[illegible]: [illegible] ((قال الله { [illegible] }[1] [illegible] {[illegible] [illegible] [illegible]}[2] [illegible]: [illegible]))[3].

[illegible]:

[illegible]: ((قال الله { [illegible] } [illegible] { [illegible] [illegible]} [illegible]: [illegible]))[3].

[illegible][3].

المبحث الخامس: الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين

الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين له تعلق بمسألة المزيد في متصل الأسانيد [6]، ومسألة المرسل الخفي [7] والتدليس.

() سورة القيامة (1).
() سورة القيامة (40).
() أخرجه أبو داود في السنن(1/550رقم887).
() أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (71).
() الميزان (4/589).
() علوم الحديث (480) لابن الصلاح والنزهة (126) للحافظ وفتح المغيث (4/73) للسخاوي. وانظر العلل (1/171) للرازي.
() علوم الحديث (483) لابن الصلاح والنكت (2/785) للحافظ.

والمزيد في متصل الأسانيد: هو أن يزيد الراوي في الإسناد رجلاًلم يزيده من هو أتقن منه.

وشرطه: أن يقع التصريح في محل الزيادة [1].

والمرسل الخفي: أن يروي الراوي عمّن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه [2].

والتدليس: أن يروي الراوي عمن عاصره، ولقيه مالم يسمع منه [3].

وصورة المسألة:أن تتعارض رواية من زاد مع رواية من نقص، ولا مرجح.

قال العلائي في معرض بيانه للمرسل الخفي وكيفية إدراكه:

إحداها [4]: عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه، أو عدم السماع منه. وهذا هو أكثر ما يكون سبباً للحكم.

والطريق الثاني: أن يذكر الراوي الحديث عن رجل. ثم يقول في رواية أخرى نبئت عنه أو أخبرت عنه ونحو ذلك.

((الثالث: أن يرويه عنه ثم يجيء عنه أيضاً بزيادة شخص فأكثر بينهما فيحكم على الأول بالإرسال [5] إذ لوكان سمعه منه لما رواه بواسطة بينهما.

وفائدة جعله مرسلاً في هذا الطريق الثالث أنه متى كان الواسطة الذي زيد في الرواية الأخرى ضعيفاً لم يحتج بالحديث بخلاف ما إذا كان ثقة.

ثم لا بد في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ ((عن)) ونحوها. فأما متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما. فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد ويكون الحكم للأول.

() علوم الحديث (483) لابن الصلاح والنزهة (114) للحافظ.

() علوم الحديث (483) لابن الصلاح والنزهة (114) للحافظ.

() علوم الحديث (230) لابن الصلاح والنزهة للحافظ (113).

() هذه طرق لمعرفة الانقطاع. وقد ذكرها من قبل ابن القطان في بيان الوهم (2/371) وانظر النكت (2/26 - 28) للزركشي.

() [وشرطه أن يعنعن في موضع النقص وأن يكون رواي الزيادة ثقة وأن لا يخالف راوي الزيادة الحفاظ ولا يأتي بشذوذ] قاله ابن المواق ونقله الزركشي في النكت (2/28).

قال ابن الصلاح: ((الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظ ((عن)) في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله. ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد.

وإن كان فيه تصريح بالسماع أو الإخبار فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه. ثم لقي الأعلى فسمعه منه بعد ذلك كما جاء مصرحاً به في موضع - يعني: ويكون روايته بزيادة الواسطة قبل أن يلقى الأعلى - قال اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً.

فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك - يعني: أن يسمع الحديث من رجل عن شيخه ثم يسمعه من الأعلى - أن يذكر السماعين فإذا لم يجيء عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة. قلت: ويحتمل أيضاً أنه حالة روايته الحديث نازلاً بذكر المزيد لم يكن ذاكراً لسماعه له عالياً بدونه ثم تذكر فرواه عن الأعلى وقد أشار ابن الصلاح رحمه الله آخر كلامه على هذين النوعين أنهما متعرضان؛ لأن

يعترض بكل منهما على الآخر[1] وهو كما ذكر فإن حكمهم على أفراد هذين النوعين مختلف اختلافاً كثيراً.

وحاصل الأمر أن ذلك على أقسام:

أحدها: ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيداً فيه. وإن الحديث متصل بدون ذلك الزائد [2].

وثانيهما: ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روى بدون الراوي المزيد.

وثالثها: ما يظهر فيه كونه بالوجهين. أي أنه سمعه من شيخه الأدنى وشيخ شيخه أيضاً. وكيف ما رواه كان متصلاً[3].

ورابعها: ما يتوقف فيه لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين.

والحكم بالزيادة تارة يكون، للاعتبار برواية الأكثر. وتارة؛ للتصريح بالسماع من الأعلى. وتارة؛ لقرينة تنضم إلى ذلك إلى غيرها من الوجوه.

() أي المزيد في متصل الأسانيد والمرسل الخفي وانظر علوم الحديث (483 ـ 484).

() انظر فتح الباري (3/405) لابن رجب.

() انظر الإعلام بسنته (1ق38/أ) لمغلطاي ونصب الراية (1/176) للزيلعي.

وهي كلها جارية في القسم الثاني الذي يحكم فيه بالإرسال إذا لم يذكر فيه المزيد.

وحاصل الأمر أن الراوي متى قال عن فلان. ثمّ أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة إذ لا فائدة في ذلك. وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس. وإلا فمدلسه. وحكم المدلس حكم المرسل.

وخصوصاً إذا كان الراوي مكثراً عن الشيخ الذي رواه عنه بالواسطة. فلو أن هذا الحديث عنده عنه، لكان يساير ماروى عنه. فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه. ولا سيما إذا كان ذلك الواسطة رجلاًمبهماً أو متكلماً فيه.

وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى فهو مقابل بمثله بل هذا أولى. وهو أن يكون رواه عن الأعلى جرياً على عادته ثم يذكر أن بينه وبينه فيه آخر. فرواه كذلك، والمتبع في التعليل إنما هوغلبة الظن.

وإنما يقوى الحكم بهذا جداً عندما يكون الراوي مدلساً.

وأما القسم الثالث:

فتارة يظهر كونه عندالراوي بالوجهين ظهوراً بيناً؛ بتصريحه بذلك ونحوه.

وتارة يكون ذلك بحسب الظن القوي [1].

وأما القسم الرابع:

المحتمل فاحتمال كونه على الوجهين ليس قوياً. بل هو متردد بين الإرسال بإسقاط الزائد وبين الاتصال والحكم بكونه مزيداً فيه» [2]اهـ.

وقال ابن القطان: «اعلم أن المحدث إذا روى حديثاً عن رجل قد عُرف بالرواية عنه والسماع منه ولم يقل حدثنا أو أخبرنا أو سمعت. وإنما جاء به بلفظة «عن»؛ فإنه يحمل حديثه على أنه متصل إلا أن يكون ممن عرف بالتدليس. فيكون له شأن آخر.

() انظر النكت (1/381-383) للحافظ.

() جامع التحصيل (125-138) باختصار وانظر فتح المغيث (4/73-74) للسخاوي.

وإذا جاء عنه في رواية أخرى إدخال واسطة بينه وبين من كان قد روى الحديث عنه معنعناً. غلب على الظن أن الأول منقطع من حيث يبعد أن يكون قد سمعه منه. ثم حدث به عن رجل عنه [1].

وأقل ما في هذا سقوط الثقة باتصاله وقيام الريب [2] في ذلك.

ويكون هذا أبين في اثنين، لم يعلم سماع أحدهما من الآخر. وإن كان الزمان قد جمعهما.

وعلى هذا المحدثون [3]. وعليه وضعوا كتبهم. كمسلم في كتاب التمييز والدارقطني في علله والترمذي. وما يقع منه للبخاري والنسائي والبزار وغيرهم ممن لا يحصى كثرة. تجدهم دائبين يقضون بانقطاع الحديث المعنعن إذا روي بزيادة واحد بينهما. بخلاف ما لو قال في الأول حدثنا أو أخبرنا أو سمعت ثم نجده عنه بواسطة بينهما فإن هاهنا نقول: سمعه منه ورواه بواسطة عنه. وإنما قلنا: سمعه منه؛ لأنه ذكر أنه سمعه منه أو حدثه به)) [4]اهـ.

لكن المحدثون لا يطلقون القول بانقطاع الحديث المعنعن إذا روى بزيادة واحد بينهما.

قال ابن المواق متعقباً ابن القطان: ((إنمايكون منقطعاً بشروط:

أحدها: أن يكون الراوي قد عنعن. ولم يصرح بالسماع ولا بما يقتضيه من حدثنا وشبهه.

الثاني: أن يكون راوي الزيادة ثقة؛ فإن رواية غير الثقة مناقضة غير قادحة.

قال النسائي لا يحكم بالضعفاء على الثقات.

() وأحياناً يغلب علىالظن أنه سمع منهما ولو لم يصرح بروايته عنهما في رواية واحدة.
انظر جامع التحصيل (134) للعلائي.

() وهذه علة رد الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين.

() كذا أطلق. والصواب أنهم لا يحكمون حكماً عاماً. بل يحكمون على كل حديث بما يليق به. وانظر مثالاًعلى ذلك في فتح الباري (3/405) لابن رجب.

() بيان الوهم (2/415).

(فائدة): وكلامه هنا يخالف قاعدته المعروفة من عدم اعتباره الاضطراب في السند إذا كان راويه ثقة.

الثالث: أن لايخالف راوي الزيادة الحفاظ. ولا يأتي بشذوذ ومالا يتابع عليه. وإن كان ثقة فإنه إذا خالف الحفاظ أو شذ لم تعتبر روايته وكان القول قول الجمهور. وهذا الشرط لم يعتبره ابن القطان)) [1]اهـ.

واختلف أهل العلم في هذه الزيادة على أقوال:

1- الحكم للأكثر أو للأحفظ:

لما سبق في تعارض الوصل والإرسال.

2- **الحكم للسند الخالي من الزيادة:**

والحكم على الزيادة بأنها من المزيد في متصل الأسانيد، المحكوم فيه بكون الزيادة غلطاً. من راويها أوسهواً وباتصال السند الناقص بدونها.

3- الحكم للزيادة:

ويحكمون على السند الخالي من الزيادة بالإرسال والانقطاع.

4- التوقف:

لعدم ترجيح أحدهما على الآخر.

مثاله: ما رواه ابن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبدالله بن عامر عن عمر عن النبي ▯ ▯▯▯: ((▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯)) [▯].

▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯ ▯▯▯.

▯▯▯▯▯ ▯▯▯ ▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯ [▯].

▯▯▯▯ ▯▯▯ (▯▯ ▯▯▯▯).

▯▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯ ▯▯ ▯▯▯▯ [4] ▯▯▯▯▯▯▯▯▯▯ [▯] ▯▯▯▯▯▯▯▯▯▯.

() نقله الزركشي في النكت (2/28). وانظر النكت (1/381-383) وهدي الساري (347) للحافظ.

() أخرجه ابن ماجه في السنن (3/407رقم2887/2).

() أخرج رواية ابن عيينة الحميدي في المسند (1/10) ورواية عبيدالله ابن ماجه في السنن (رقم2887/1).

() نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (25/259).

() العلل (2/129).

المبحث السادس: الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف.

الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف إنما ضعف؛ لأنه في إحدى الصورتين ضعيف.

وشرطه: أن لا يكون روى الوجهين [1].

وصورة المسألة: أن تعارض رواية من ذكر الثقة رواية من ذكر الضعيف ولا مرجح.

قال العلائي: ((الاختلاف في اسم الراوي ونسبه، فهو على أقسام أربعة:

القسم الأول: أن يبهم في طريق ويسمى في الأخرى، فالظاهر أن هذا لا تعارض فيه؛ لأنه يكون المبهم في إحدى الروايتين هوالمعين في الأخرى.

وعلى تقدير أن يكون غيره، فلا تضر رواية من سماه وعرفه، إذا كان ثقة رواية من أبهمه [2].

القسم الثاني: أن يكون الاختلاف في العبارة فقط. والمعني بها في الكل واحد فإن مثل هذا لا يعد اختلافاً أيضاً. ولا يضر إذا كان الراوي ثقة [3].

والقسم الثالث: أن يقع التصريح باسم الراوي ونسبه لكن مع الاختلاف في سياق ذلك فمثل هذا الاختلاف لا يضر. والمرجع فيه إلى كتب التواريخ وأسماء الرجال فيحقق ذلك الراوي، ويكون الصواب فيه من أتى به على وجهه.

القسم الرابع: أن يقع التصريح به من غير اختلاف لكن يكون ذلك من متفقين:

() انظر جزء القلتين (31) للعلائي.

() ونحوه ما في الاقتراح (222) لابن دقيق العيد.

() وهذا القسم قال عنه الزركشي: ((قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن))اهـ نقله السيوطي في التدريب (1/239). وانظر الاقتراح (222) لابن دقيق العيد.

أحدهما: ثقة والآخر ضعيف.

أو أحدهما مستلزم الاتصال والآخر الإرسال)) [1]اهـ.

مثاله:

ما رواه هشام بن سعيد الطالقاني [2] عن محمد بن مهاجر [3] عن عقيل ابن شبيب [4] عن أبي وهب الجشمي [5] - وكانت له صحبة - قال قال رسول الله ﷺ: (([illegible]

[illegible])) [illegible].

[illegible] [illegible].

[illegible]: (([illegible]

() نقله الحافظ في النكت (2/785-787).

() قال عنه الحافظ في التقريب (1021رقم7345): ((صدوق))اهـ.

() الأنصاري [ثقة] التقريب (900رقم6371).

() قال عنه الحافظ في التقريب (686رقم4694): ((مجهول من الرابعة))اهـ.

() قال عنه الحافظ في التقريب (1221رقم8507):((صحـــابي سكن الشام له حديث واحــد))اهـ.وقال ابن القطان في بيان الوهم (4/380): ((لا تعلم لأبي وهب الصحبة إلا بزعم عقيل بن شعيب هذا ولا يعرف روى عنه غيره وعقيل المذكور يحتاج في تعديل نفسه إلى كفيل))اهـ أي لجهالته ولم يرو عنه إلا محمد بن مهاجر.

() أخرجه أحمد في المسند (4/345) وعنه البخاري في الكنى (78) ومن طريق أحمد أخرجه البخاري في الأدب المفرد (284رقم814) وكذا الطبراني في المعجم الكبير (22/380رقم949) وكذا أبو نعيم في معرفة الصحابة (6/3042رقم7045) وكذا البيهقي في الكبرى (9/306) عن هشام عنه به.

وأخرجه أبو حاتم في العلل (2/213) وأبو داود في السنن (رقم2543، 2553،4950) وأبو يعلى في المسند (13/111رقم7169) والنسائي في السنن (رقم3567) والدولابي في الكنى (1/112) من طرق عن هشام عنه به.

() كما نبه عليه أبو حاتم في العلل (2/312).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() أخرجه أحمد في المسند (4/345) وأبو داود في السنن (رقم2544) عن أبي المغيرة عنه به.
وأخرجه الدولابي في الكنى (1/59) من طريق يحيى الوحاظي عن محمد بن مهاجر عنه به إلا أنه لم ينسبه.

() الإمام أحمد رحمه الله سماه في المسند ((أبا وهب الجشمي)) ومرة قال ((الكلاعي)) فلعله مشى على ظاهر قول بعضهم ((له صحبة)) والله أعلم.

() العلل (2/312-313) باختصار وانظر المراسيل (102) لابن أبي حاتم.

() وانظر حول الحديث: بيان الوهم والإيهام (4/379-384) لابن القطان والإصابة (12/93) للحافظ والسلسلة الصحيحة (رقم904،1040) للألباني.

المبحث السابع: الاضطراب في تعيين الراوي

الاضطراب في تعيين الراوي وإنما ضعف لأنه في إحدى الصورتين ضعيف؛ أو لأنه يدل على عدم ضبطه.

وشرطه: أن لا يكون عنده على الوجهين [1].

قال العلائي: ((الاختلاف في السند لا يخلو:

إما أن يكون الرجلان ثقتين أم لا.

فإن كانا ثقتين فلا يضر الاختلاف عند الأكثر؛ لقيام الحجة بكل منهما فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة [2].

وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعاً [3]. وقد وجد ذلك في كثير من الحديث لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق[4].

وأما ما ذهب إليه كثير من أهل الحديث، من أن الاختلاف دليل على عدم ضبطه في الجملة فيضر ذلك ولو كانت رواته ثقات. إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعاً أو بالطريقين جميعاً. فهو رأي فيه ضعف؛ لأنه كيفما دار كان على ثقة وفي الصحيحين من ذلك جملة أحاديث[5].

لكن لا بد في الحكم بصحة ذلك؛ سلامته من أن يكون غلطاً أو شاذاً[6].

وأما إذا كان أحد الراويين المختلف فيهما ضعيفاً لا يحتج به فههنا مجال للنظر وتكون تلك الطريق التي سمى فيها الضعيف وجعل الحديث عنه

() انظر الاقتراح (223).

() انظر الانصاف (189) لابن عبد البر وشرح الإلمام (1/392) والاقتراح (223) لابن دقيق

() انظر العلل (1/19-20) للرازي ومحاسن الاصطلاح (273) للبلقيني.

() قال أبو حاتم على حديث رواه قتادة عن ثلاثة من شيوخه: ((أحسب الثلاثة كلها صحاح وقتادة كان واسع الحديث))اهـ. العلل (1/86).

() نقله الحافظ في النكت (1/381-383) للحافظ.

() قال أبو داود قلت لأحمد: ((اختلاف أحاديث الزهري ؟ قال منها ما روى عن رجلين ومنها ما جاء عن أصحابه - يعني الوهم))اهـ.السؤالات (219رقم 192).

كالوقف أو الإرسال بالنسبة إلى الطريق الأخرى فكل ما ذكر هناك من الترجيحات يجيىء هنا.

ويمكن أن يقال - في مثل هذا يحتمل أن يكون إذا كان مكثراً قد سمعه منهما [1] - أيضاً - كما تقدم.

فإن قيل: إذا كان الحديث عنده عن الثقة فلم يرويه عن الضعيف ؟

فالجواب: يحتمل أنه لم يطلع على ضعف شيخه. أو اطلع عليه ولكن ذكره اعتماداً على صحة الحديث عنده من الجهة الأخرى)) [2]اهـ.

ومما يلحق بهذا النوع أن يقول الراوي عن فلان أو فلان وكلاهما ثقة.

قال أبو عبدالله البوشنجي معلقاً على أثر رواه قال فيه راويه (عن أبي الزعراء أو عن زيد بن وهب): ((وليس مما يدخل إسناده وهن ولا ضعف لقول الراوي (عن أبي الزعراء أو عن زيد بن وهب)؛ لما لعله توهمه شكاً فيه وليس مثل هذا الشك يوهن الخبر ولا يضعف به الأثر؛ لأنه حكاه عن أحد الرجلين. وكل منهما ثقة مأمون وبالعلم مشهور وإنما كان الشك فيه أن يقول عن أبي الزعراء أو عن غيره، كان الوهن يدخله؛ إذ لا يعلم الغير من هو. فأما إذا صرح الراوي وافصح بالنا قلين أنه عن أحدهما فليس هذا بموضع ارتياب. تفهموا رحمكم الله))[3]اهـ.

وقال الخطيب: ((إن كان كل واحد من الرجلين اللذين سماهما عدلاً؛ فإن الحديث ثابت والاحتجاج به جائز؛ لأنه قد عينهما وتحقيق سماع ذلك من أحدهما وكلاهما ثابت العدالة)) [4]اهـ.

ومن ذلك حديث رواه ابن عيينة واضطرب فيه هل هو من مسند عبدالله ابن عمر بن الخطاب أم مسند عبدالله بن عمرو بن العاص.

قال الحافظ: ((ليس في التعليل بذلك كبير تأثير. والله أعلم)) [5]اهـ.

() وهذا يطرد حيث يحصل الاستواء في الضبط والاتقان. انظر النكت (1/383) للحافظ.

() نقله الحافظ في النكت (2/782-785) ونحوه في جزء القلتين (25-29،43) وانظر الاقتراح (223-224) لابن دقيق.

() أخرجه الخطيب في الكفاية (376).

() الكفاية (375).

() هدي الساري (382).

[ولو كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فهذا أشد وهناً مما لو أبهمه؛ لأن المبهم يحتمل العدالة أو الجرح والضعيف ثابت الجرح. وهو أسوأ حالاً ممن احتمل الجرح وغيره] [1].

مثاله:

ما رواه عبدالله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو عن أبي هريرة أن رسول الله [illegible] [2].

[illegible].

[illegible].

[illegible] [3].

[illegible] [4].

[illegible]:

[illegible] [5].

[illegible]:

[illegible] [6].

[illegible] [7].

[illegible]: [illegible].

[illegible]: [illegible].

() انظر الكفاية (376-377) للخطيب.
() أخرجه أحمد في المسند (6/225) وابن ماجه في السنن (رقم3122).
() أخرجه عبدالرزاق في المصنف (رقم8130).
() أخرجه أحمد في المسند (6/220).
() أخرجه الطحاوي في المعاني (4/177).
() أخرجه أحمد في المسند (6/391).
() الهاشمي [صدوق في حديثه لين ويقال: تغير بآخره]. التقريب (542رقم3617).

[illegible]

(1) العلل (9/320).

(2) العلل (2/39،44).

الفصل الثاني
قاعدة الاضطراب في المتن

الفصل الثاني:

قاعدة الاضطراب في المتن

الاضطراب الواقع في المتن دون السند قليل والغالب في الإسناد قال الحافظ: ((المضطرب وهو يقع في الإسناد غالباً [1] وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف في المتن دون الإسناد)) [2]اهـ.

وقوله (وقد يقع في المتن) قال اللقاني: ((أي وقد يقع الاضطراب في المتن بقلة)) [3]اهـ.

وقال اللكنوي: ((الاضطراب في المتن قلما يوجد إلا ومعه اضطراب في السند))[4]اهـ.

والحديث الذي وقع الاختلاف في متنه لا يخلو من حالتين:

أ- أن يقع الاختلاف في المتن مع اختلاف المخرج.

ب- أن يقع الاختلاف في المتن مع اتحاد المخرج.

() قال زكريا الأنصاري في فتح الباقي (1/240): ((الاختلاف في السند وهو الغالب))اهـ.

() نزهة النظر (127).

() قضاء الوطر (ق205/ب).

() ظفر الأماني (392).

المبحث الأول: أن يكون المخرج مختلفاً

إذا وقع الاختلاف في المتن مع اختلاف المخرج:

فهذا يعرف بمختلف الحديث: وهو الحديث المقبول المعارض في الظاهر بمثله.

قال يحيى بن سعيد للإمام أحمد: ((لا تضرب الأحاديث بعضها ببعض يعطي كل حديث وجهه)) [1]اهـ.

وقال ابن خزيمة: ((لا أعرف أنه روى عن رسول الله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() مسائل صالح (2/267). وهذه قاعدة عظيمة يغفل عنها كثير ممن ينتقد الأحاديث النبوية. وانظر الرسالة (284-341،285-342) للشافعي.

() أخرجه الخطيب في الكفاية (432).

() زاد المعاد (3/682). وانظر المعلم (2/168) للمازري.

() زاد المعاد (4/149-150).

[illegible]

() مسائل صالح (3/20). وانظر تهذيب الآثار (2/713-عمر) لابن جرير والقراءة خلف الإمام (218) للبيهقي وزاد المعاد (2/204) لابن قيم الجوزية.

() النبلاء (4/528).

() نزهة النظر (102-108) باختصار. وما بين المعكوفتين مني. وانظر زاد المعاد (4/149) لابن قيم الجوزية.

() اكمال المعلم (7/259).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() أجوبة ابن سيد الناس (ق40/أ).

() نظم الفرائد (112).

() شرح العلل (2/843). وانظر فتح المغيث (1/207) للسخاوي.

() انظر احكام الإحكام (4/132) لابن دقيق وفتح الباري (3/342) لابن رجب والتلخيص الحبير (4/11) للحافظ.

() انظر المفهم (3/174) للقرطبي وموافقة الخبر (2/124) ونتائج الأفكار (1/205) و(2/194،272) والتهذيب (6/105) للحافظ والأجوبة المرضية (1/132) للسخاوي.

() النكت (2/791) وانظر المفهم (2/367) للقرطبي.

() انظر فتح الباري (3/342) لابن رجب وطرح التثريب (7/206). للعراقي ونتائج الأفكار (2/174) للحافظ والمقاصد الحسنة (190،281) للسخاوي.

() العلل (1/283) وانظر تحفة الأشراف (11/355-356) للمزي.

المبحث الثاني: أن يكون المخرج واحداً

[إذا اتحد مخرج الحديث وتقاربت ألفاظه فالغالب حينئذ على الظن أنه حديث واحد وقع الاختلاف فيه على بعض الرواة لا سيما إذا كان ذلك في سياقة واقعة تبعد أن يتعدد مثلها في الوقوع] [1].

فإن أمكن رد بعضها إلى بعض صير إليه؛ لأن الأصل في الحديث [أن يحمل على الاتفاق ما وجد السبيل إلى ذلك. ولا يحمل على التنافي والتضاد] [2].

[إذ الجمع بين ألفاظ الحديث الواحد وبناء بعضها على بعض أولى من إطراح أحدها أو توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه][3].

قال ابن دقيق العيد: ((يعرف كون الحديث واحداً باتحاد سنده ومخرجه وتقارب ألفاظه)) [4]اهـ.

ولما اختلفت ألفاظ حديث عبدالله بن عمرو بن العاص في كراهية سرد الصوم وبيان أفضل الصوم [5] قال بعضهم: ((هو مضطرب)) فتعقبه القرطبي بقوله: ((حديث عبد الله بن عمرو اشتهر وكثر رواته؛ فكثر اختلافه، حتى ظن من لا بصيرة عنده أنه مضطرب ! وليس كذلك؛ فإنه إذا تتبع اختلافه. وضم بعضه إلى بعض. انتظمت صورته وتناسب مساقه؛ إذ ليس فيه اختلاف تناقض ولا تهاتر، بل يرجع اختلافه إلى أن ذكر بعضهم ما سكت عنه غيره. وفصل بعض ما أجمله غيره.

قوله: ((صم من كل عشرة يوماً)) هذا في المعنى موافق للرواية التي قال فيها: ((صم من كل شهر ثلاثة أيام؛ فإن الحسنة بعشرة أمثالها))

() من كلام العلائي في نظم الفرائد (112).
() من كلام الطحاوي في المعاني (4/392) وانظر طرح التثريب (2/166) للعراقي.
() انظر اكمال المعلم (5/350) للقاضي عياض.
() إحكام الإحكام (2/231).
() أخرجه البخاري في الصحيح (رقم1974-1980) ومسلم في الصحيح (رقم1159)

وكذلك قوله في الرواية الأخرى: ((صم يوماً. ولك أجر ما بقي)). وهذا الاختلاف وشبهه من باب النقل بالمعنى))[1]اهـ.

وقال القرطبي أيضاً على حديث اختلفت ألفاظه: ((حديث عائشة [2] كثرت رواياته. واختلفت ألفاظه حتى يتوهم أنه مضطرب وليس كذلك؛ لأنه ليس فيه تناقض. وإنما كانت القضية مشتملة على كل ما نقل من الكلمات والأحوال المختلفة لكن نقل بعض الرواة ما سكت عنه غيرهم وعبر كل منهم بما تيسر له من العبارة عن تلك القضية.

ويجوز أن يصدر مثل ذلك الاختلاف من راوٍ واحد في أوقات مختلفة. ولا يعد تناقضاً؛ فإنه إذا اجتمعت تلك الروايات كلها. انتظمت وكملت الحكاية عن تلك القضية.

وعلى هذا النحو وقع ذكر اختلاف كلمات القصص المتحدة في القرآن فإنه تعالى يذكرها في موضع وجيزة. وفي آخر مطولة. ويأتي بالكلمات المختلفة الألفاظ مع اتفاقها على المعنى. فلا ينكر مثل هذا في الأحاديث)) [3]اهـ.

وقال الإمام أحمد: ((الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً)) [4]اهـ.

وقال الأثرم: ((الأحاديث يفسرها بعضها بعضاً ويصدق بعضها بعضاً))[5].

وقال القاضي عياض: ((الحديث يفسر بعضه بعضاً ويرفع مفسره الإشكال عن مجمله ومتشابهه))[6].

وقال ابن دقيق: ((الحديث إذا اجتمعت طرقه فسر بعضها بعضاً)) [7]اهـ.

() المفهم (3/224-225) باختصار. وانظر شرح النووي على مسلم (8/57-69) وفتح الباري (4/217-226) للحافظ.
() أخرجه مسلم في الصحيح (رقم2107،2106).
() المفهم (5/425) وانظر منه (5/108) والإعلام بسنته (1ق83/أ) لمغلطاي والنكت (3/608) للزركشي.
() أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (2/212).
() ناسخ الحديث ومنسوخه (251).
() اكمال المعلم (8/380).
() إحكام الإحكام (1/117).

وقال ابن حزم: ((ليس اختلاف الروايات عيباً في الحديث إذا كان المعنى واحداً؛ لأن النبي ﷺ [illegible]))[1].

[illegible]: (([illegible]))[2].

[illegible]: (([illegible]))[3].

[illegible]: (([illegible]))[4] [illegible]][5].

[illegible]: (([illegible]))[6].

[illegible]: (([illegible]))[7].

[illegible]: (([illegible])))[8]. [illegible]:

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام (1/139) وانظر اختلاف الحديث (71) للشافعي.
(2) أخرجه الدارمي في السنن (1/105 رقم 317) بسند صحيح.
(3) نقله محقق نقد بيان الوهم (58).
(4) فتح الباري (6/393) بتصرف.
(5) من كلام المازري في المعلم (2/145).
(6) عمارة القبور (175) بتصرف. وانظر تهذيب الآثار (1/426-عمر) للطبري.
(7) أجوبة ابن سيد الناس (ق40/ب).
(8) قال المعلمي في الأنوار الكاشفة (262): ((ما لايختلف به المعنى وهذا ليس باضطراب))اهـ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() أخرجه البخاري في الصحيح (4/274رقم2032-فتح) ومسلم في الصحيح (11/178رقم1656-نووي).

() أخرجه مسلم في الصحيح (11/179رقم 1656-نووي).

() شرح مسلم (11/178).

() نظم الفرائد (113 ـ 114) وانظر فتح الباري (4/274) للحافظ.

وقال ابن حبان: ((ألفاظ أخبار عمر في نذر اعتكاف ليلة إلا هذا [illegible] يوماً أراد [illegible] بليلته، [illegible] بيومها. حتى [illegible] تضاد))[1] [illegible].

الثاني: رد إحداهما إلى الأخرى بتفسير [illegible] وتبين المجمل [illegible]:

[illegible] الزهري [illegible] حدثه: ((أن [illegible] رجلاً أفطر [illegible] ستين [illegible]))[2].

[illegible] قال: جاء [illegible]: [illegible] ! [illegible]: [illegible] ؟ [illegible]: [illegible] ! [illegible]: [illegible] ! [illegible]: [illegible] ! [illegible]: [illegible] ! [illegible]: [illegible] ! [illegible]: [illegible]: ((أنا [illegible] أنيابه [illegible]: [illegible]))[3].

[illegible] العلائي: ((أن [illegible] هؤلاء [illegible] الثانية؛ [illegible] [illegible]))[4] [illegible].

[illegible]: [illegible] بتقييد الإطلاق.

[illegible]:

[illegible] كثير عن [illegible] قتادة [illegible]: ((أن [illegible] [illegible]))

() الصحيح (10/226 ـ 227).
() أخرجه مسلم في الصحيح (7/320 رقم 1111ـ نووي).
() أخرجه مسلم في الصحيح (7/317 رقم 1111ـ نووي).
() نظم الفرائد (118).
() أخرجه البخاري في الصحيح (1/253رقم153-فتح).

() أخرجه البخاري في الصحيح (1/254رقم154-فتح).
() إحكام الأحكام (1/60).
() نظم الفرائد (115).
() الصحيح (1/254- فتح).
() فتح الباري (1/254).
() أخرجه مسلم في الصحيح (7/82رقم984-نووي).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() أخرجه البخاري في الصحيح (3/ 369 رقم 1504-فتح) ومسلم، في الصحيح (7/81رقم984-نووي).

() نظم الفرائد (116) وانظر التمهيد (14/312) لابن عبد البر وفتح الباري (3/369-371) للحافظ.

() أو يغلب على الظن حفظه لها.

() نظم الفرائد (115-118) بتصرف.

() انظر المفهم (5/310) للقرطبي وزاد المعاد (1/110-111) لابن قيم الجوزية.

() أجوبة ابن سيد الناس (ق40/ب).

() أخرجه البخاري في الصحيح (9/74رقم5029-فتح).

() أخرجه البخاري في الصحيح (9/205رقم5149-فتح).

() أخرجه البخاري في الصحيح (9/180رقم5126-فتح).

() أخرجه أحمد في المسند (5/334).

() أخرجه البخاري في الصحيح (9/175رقم5121-فتح).

() نظم الفرائد (118-120).

() نقله الحافظ في الفتح (9/215) وانظر التنقيح (3/172) لابن عبد الهادي.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

() إحكام الأحكام (4/48) وانظر اكمال المعلم (4/583) للقاضي عياض وفتح الباري (9/214-216) والنكت (2/808) للحافظ والأنوار الكاشفة (85) للمعلمي.

() أجوبة ابن سيد الناس (ق40/ب).

() الأنوار الكاشفة لما في كتاب ((أضواء على السنة)) من الزلل والتضليل والمجازفة (262) للمعلمي.

() الأنوار الكاشفة (262) للمعلمي، وانظر التلخيص الحبير (3/9) للحافظ.

() النكت (2/802) وانظر تنقيح التحقيق (1/436) لابن عبد الهادي.

() نظم الفرائد (121).

() أخرجه البخاري في الصحيح (3/96رقم1227-فتح).

() أخرجه البخاري في الصحيح (3/99رقم1229-فتح).

() أخرجه مسلم في الصحيح (5/96رقم573-نووي).

[illegible]

() أخرجه مسلم في الصحيح (5/97رقم573-نووي).
() نظم الفرائد (96)باختصار.
() فتح الباري (3/97).
() من كلام المعلمي في الأنوار الكاشفة (262).
() الأنوار الكاشفة (262) للمعلمي.
() شرح الإلمام (2/330) بتصرف.
() أخرجه أبو داود في السنن (4/370رقم4127).
() أخرجه أبو داود في السنن (4/371رقم4128).
() أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (153رقم156).
() أخرجه أحمد في المسند (4/310).

[illegible]: [[illegible]] [illegible].

[illegible].

[illegible]: [illegible] [illegible]: (([illegible]
[illegible]))[illegible].

[illegible]))[illegible].

[illegible].

[illegible]: ((([illegible]))[illegible].

() الأنوار الكاشفة (262) للمعلمي.
() أخرجه ابن ماجه في السنن (1/206رقم326).
() أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (3/381).
() الإعلام بسنته (1ق46/أ).

الفصل الثالث:

قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً

قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً متعلقة بالقاعدتين السابقتين بل لا تخرج عنهما لكن النظر هنا في طريقة العمل عند اختلاف واضطراب الحديث سنداً ومتناً.

فإذا وقع الاختلاف في سند الحديث ومتنه كانت النظرة الأولى إلى الإسناد؛ [لأن الوهـــم إنما يتطرق إلى أخبــار الآحاد من جهــة واحدة وهي الطريق ـ أي السند ـ][1].

قال شعبة: ((إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد))[2].

وقال يحيى بن سعيد: ((لا تنظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الإسناد فإن صح الإسناد. وإلا فلا تغتر بالحديث إذا لم يصح الإسناد)) [3]اهـ.

فالنظرة الأولى للإسناد فقط فما كان من رواية الضعفاء والمختلطين والمتروكين أبعدناه عن الدراسة؛ إذ [لا يحكم بالضعفاء على الثقات] [4].

قال ابن دقيق العيد: ((الواجب أن ينظر إلى تلك الطرق فما كان منها ضعيفاً أسقط عن درجة الاعتبار. ولم يكن مانعاً من التمسك بالصحيح القوي))[5]اهـ.

وقال ابن دقيق أيضاً: ((ينظر في الاختلافات الواقعة في الحديث سنداً ومتناً فيسقط منها ما كان ضعيفاً؛ إذ لا يعلل القوي بالضعيف وينظر فيما رجاله ثقات فما وقع في بعضه شك طرح. وأخذ ما لم يقع فيه شك من راويه)) [6]اهـ.

() من كلام القرطبي في المفهم (1/563) بتصرف.
() أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (1/75).
() أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (2/102).
() من كلام النسائي في السنن الكبرى (3/491) وانظر نصب الراية (4/97) للزيلعي.
() أحكام الأحكام (3/173) وانظر بيان الوهم (3/339) و(4/26) لابن القطان.
() شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (1/391) بتصرف. وانظر الاقتراح (222).

فإذا زال الاضطراب عن السند والمتن فلا اعتلال وإن بقي الاضطراب ننظر إلى الإسناد مرة أخرى، فإن أمكن الجمع بلا تكلف بين الأسانيد المختلفة صير إليه [1].

فإن لم يمكن الجمع صير إلى الترجيح بين الأسانيد المختلفة [فإذا كان الترجيح واقعاً في بعضها فينبغي العمل بها؛ إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى والمرجوح لا يدفع التمسك بالراجح] [2].

قال ابن دقيق: ((لا يغفلن عن طلب الترجيح عند الاختلاف، فإن النظر إنما هو عند التساوي أو التفاوت)) [3]اهـ.

فإن زال الاضطراب عن المتن بعد الترجيح فلا إشكال. وإن بقي الاختلاف صير إلى الجمع بين مروياتهم. فإن أمكن الجمع بلا تعسف صير إليه.

قال ابن حزم: ((إذا اختلفت الألفاظ من طرق الثقات أخذ بجميعها ما أمكن ذلك)) [4]اهـ.

فإن لم يمكن الجمع صير إلى الترجيح بالنظر إلى الإسناد. فإن لم يمكن الترجيح لتكافؤ الروايات وتساويها فهو المضطرب.

مثاله:

ما رواه الحجاج بن أرطأة عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: (([illegible])) [5].

() انظر بيان الوهم (5/276) لابن القطان، وشرح الإلمام (1/391) لابن دقيق.

() من كلام ابن دقيق في احكام الأحكام (3/172). وانظر النكت (2/712) للحافظ.

() الاقتراح (224) باختصار.

() نقله الزركشي في النكت (2/228).

() أخرجه أبو داود في السنن (2/499 رقم 1978).

[illegible]

[illegible] (([illegible]))[1].

[illegible] (([illegible]))[2].

[illegible] [3] [illegible].

[illegible]:

[illegible]: [illegible].

[illegible]: [illegible].

[illegible]:

[illegible].

[illegible]: [illegible].

[illegible]: [illegible].

[illegible]: [illegible].

[illegible]: ((([illegible]))[illegible]).

[illegible]: ((([illegible]))[illegible]. [illegible] ((([illegible]))[illegible].

() أخرجه الطبري في جامع البيان في تأويل القرآن (2/323 رقم 3963).
() أخرجه أحمد في المسند (6/143).
() قال عنه الحافظ في التقريب (222 رقم 1127): ((صدوق كثير الخطأ والتدليس)).
() السنن الكبرى (5/136).
() طرح التثريب (5/81).

القسم الثاني

الرواة الموصوفون

بالاضطراب مطلقاً أو

بقيد

تمهيد

(الراوى بين القبول والرد).

علم الحديث روايةً ودرايةً لم يزلِ العلماء يوصون طلابهم به، ويرغبونهم فيه؛ إذ [الإسناد مِن الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ماشاء][1]، وهو القوائم والدعائم التي يقبل بها الحديث أو يرد كما قال ابن المبارك: ((بيننا وبين القوم القوائم ـ يعني ـ الإسناد)) اهـ[2] وعلق عليه النووي بقوله:(ومعنى هذا الكلام إن جاء بإسنادٍ صحيحٍ قبلنا حديثه،وإلا تركناه)[3].

وقال شعبة: ((إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد)) اهـ[4].

وانقطاع الإسناد وذهابه ذهابٌ للعلم، حيث قال الأوزاعي: ((ماذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد)) اهـ[5].

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني: قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن الحديث الذي جاء:(إنّ من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك).

() أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (1 /ـ 130) والترمذي في العلل الصغير (5/695) ومن طريقه الهروي في ذم الكلام (4/214 رقم 1016) وأخرجه ابن أبي حاتم في الجرح (2 /ـ 16) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (209 رقم 96) والخطيب في الكفاية (393) والهروي في ذم الكلام (4/214 رقم 1016) من قول ابن المبارك.

() أخرجه مسلم في المقدمة (1/131نووي).

() المصدر السابق.

() أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (1/57).

() المصدر السابق.

قال فقال عبد الله يا أبا إسحاق عمّن هذا ؟

قال قلت له: هذا من حديث شهاب بن خِراش.

قال: ثقة، عمّن ؟

قال قلت: عن الحجاج بن دينار.

قال: ثقة. عمّن ؟

قال قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال يا أبا إسحاق: إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاوز،تنقطع فيها أعناق المطي ولكن ليس في الصدقة اختلاف)[1].

قال النووي: ((معنى هذه الحكاية أنه لايقبل الحديث إلا بإسناد صحيح وقوله(مفاوز) جمع مفازة وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها..... ثمّ إن هذه العبارة التي استعملها هنا استعارة حسنة ؛ لأن الحجاج ابن دينار هذا من تابعي التابعين فأقل مايمكن أن يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم التابعي والصحابي فلهذا قال (بينهما مفاوز)أي انقطاع كثير)) اهـ[2].

وممّايوضح هذه الحكاية ما جاء عن إسماعيل عن أيوب السختياني أنه قال: ((كان الرجل يحدث محمد بن سيرين بالحديث فيقول: إني ـ والله ـ مااتهمك ولا اتهم ذاك يعني الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولكن اتهم من بينكما))اهـ[3].

والصحابة الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ كلهم ثقات عدول أمناء بلا خلاف بين المسلمين أدّوا ما سمعوا من الرسول صلى الله عليه وسلم بلا خطأ ولا مين.

ثمّ جاء من بعدهم التابعون وأتباعهم.... وهكذا لكن فيهم المتقن وغير المتقن كما قال عبد الرحمن بن مهدي: ((الناس ثلاثة:

() أخرجه مسلم في المقدمة (1/132 نووي) والخطيب في الكفاية (392).

() شرح مسلم (1/133).

() أخرجه أحمد بن حنبل في العلل (1/155 عبدالله) والعقيلي في الضعفاء (1/12).

* رجل حافظ متقن فهذا لايختلف فيه أحد.

** وآخر يَهم والغالب على حديثه الصحة،فهذا لايترك حديثه ولوترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس.

*** وآخر يَهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه)) اهـ[1].

قال الإمام مسلم صاحب الصحيح أثناء كلامه على درجات رواة الآثار والأخبار: ((... منهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقي لما يلزم توقيه فيه،ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهمٍ يتوهمه، أوتلقينٍ يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثمّ لايميز عن أدائه إلىغيره.

ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث، دون أسانيدها فيتهاون بحفظ الأثر،يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم، على قومٍ غير الذين أدى إليه عنهم.

وكل ما قلنا من هذا، في رواة الحديث ونُقَّال الأخبار، فهو موجود مستفيض، وممّا ذكرت لك، من منازلهم في الحفظ، ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبرٍ وحامل أثرٍ من السلف الماضين، إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ، وينقل إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله فكيف بمن وصفت لك، ممّن طريقه الغفلة والسهولة في ذلك)) اهـ[2].

ولمّا ظهرت الفتنة سألوا عن الإسناد وفتشوا عن الرجال قال محمد بن سيرين: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلايؤخذ حديثهم))اهـ[3].

<u>اختلاف أحوال الناقلين:</u>

() أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (2/38) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (406 رقم 422) وابن عدي في الكامل (1/159) والعقيلي في الضعفاء (1/13) و (4/66) والخطيب في الكفاية (143).

() التمييز (170) وانظر (179) منه.

() أخرجه مسلم في المقدمة (1 / 126نووي) والترمذي في العلل الصغير (5/695)، وابن أبي حاتم في الجرح (2 / 28) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (208 رقم 95) والعقيلي في الضعفاء (1 / 10).

فاختلفت [أحوال الناقلين للآثار، بعد الصحابة والتابعين الأولين، على ثلاث طبقات، كل طبقة على ثلاث منازل، في الإتقان والرتب.

* فطبقة منها، مقبولة باتفاق:وهم على رتب ومنازل فليس الحافظ المتقن، المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى، الواهم في بعض ما يؤدي ويحدث، ولا المؤدي الثقة من كتابه، ممّن لامعرفة له بما يؤدي، كالحافظ المتقن.

** وطبقة منها، قبلها قوم وتركها آخرون، لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية.

*** وطبقة أخرى، متروكة، وهم على مراتب في الضعف، فليس الواهم المخطيء الذي دخل الوهم والخطأ عليه، من سوء حفظه أوعلة، فترك حديثه، لكثرة اضطرابه فيها، كالمتهم، ولا المتهم منهم، كالمصرح بالكذب والوضع...][1].

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا، أنّ الحافظ المتقن من الرواة نُدرةً جداً، خاصةً من قول ابن مهدي:(وآخر يَهم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لايترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا، لذهب حديث الناس). وأن الوَهْم والغلط في الرواية، داخل في حديث الرواة، حتى الثقات منهم، على اختلاف درجاتهم ؛ لذا قال عبدالله بن المبارك: (ومَنْ يَسلم مِن الخطأ)، وقال ابن معين:(لست أعجب ممّن يحدث فيخطيء، إنما أعجب ممّن يحدث فيصيب)[2]، ولهذا قال الإمام أحمد فيما رواه عنه الأثرم: ((الحديث شديد، فسبحان الله ماأشده)) أو كما قال ثمّ قال: ((يحتاج إلى ضبط وذهن)). وكلام يشبه هذا. ثمّ قال: ((لاسيّما إذا أراد أن يخرج منه إلى غيره)) قلت: أي شيء تعني بقولك: يخرج منه إلى غيره ؟ قال: ((إذا حدث)) ثمّ قال: ((هو مالم يحدث مستور، فإذا حدث، خرج منه إلى غيره)) وكلام يشبه نحو هذا)[3] اهـ.

وقال ابن عدي في معرض بيانه، أنّ الثقة قد يخطىء في حديثه: ((لأنّ الثقة،

() شروط الأئمة لابن مندة (32).
() القولان في الكامل لابن عدي (1 / 102).
() الكفاية للخطيب (166-167)، وفي تاريخ الدوري (3/14) قال سمعت خلف بن سالم يقال: ((سماع الحديث هين والخروج منه شديد)) اهـ.

وإن كان ثقة، فلا بدّ، فإنه يَهم في الشىء بعد الشىء)) [1].

وقال الخطيب في ترجمة أبي داود الطيالسي من تاريخه: ((كان أبوداود يحدث من حفظه، والحفظ خَوّان، فكان يغلط، مع أن غلطه يسير، في جنب ماروى، على الصحة والسلامة)) اهـ[2].

وقال الذهبي: ((ليس من شرط الثقة، أن لايغلط أبداً، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلاً..)) اهـ[3].

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة ابن المديني، مناقشاً العقيلي ؛ لإيراده ابن المديني في الضعفاء: ((... وأنا أشتهي أن تُعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث، كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه، لأشياء ما عرفوها، اللهمّ إلا أن يتبين غلطه ووهمه، في الشيء فيعـــرف ذلك... ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ....)) اهــ[4].

<u>فائدة إفراد الرواة الموصوفين بالاضطراب في حديثهم:</u>

افراد الرواة المضطربين له فوائد عديدة:

منها: نفي وصف الاضطراب، وذلك أن الراوي، يوصف بالاضطراب في حديثه، ويكون الاضطراب من غيره، كإبراهيم بن طهمان قال عنه الحافظ ابن عمّار: ((ضعيف مضطرب الحديث)) اهـ، فبينت من خلال الدراسة، أن إبراهيم لم يضطرب، وأنّ الاضطراب من الراوي عنه لا منه [5].

ومنها: أنّ الراوي قد يطلق عليه وصف الاضطراب، بلا تخصيص بشيخٍ معين، ثمّ بتجميع كلامهم حوله، يظهر أنه مقيد بشيخ، كعبّاد بن العوّام الواسطي، قال فيه أحمد ابن حنبل فيما نقله عنه الأثرم:(مضطرب الحديث، عن سعيد ابن أبي عروبة) وعبّاد وثقه جماعة، منهم ابن معين وأبوحاتم وأبوداود وغيرهم،ونقل الإسماعيلي عن الأثرم كلام أحمد بن

() الكامل (5/385).
() تاريخ بغداد (9/26).
() النبلاء (6/346). وانظر الأسامي والكنى (3/13) لأبي أحمد الحاكم.
() الميزان (3 / 140 ـ 141).
() انظر ترجمته (رقم (1)) .

حنبل فأطلقه، والذي في علل الأثرم، مقيد بسعيد[1].

قال ابن قيم الجوزية: ((من الغلط أن يرى الرجل قد تُكِلم في بعض حديثه، وضُعف في شيخٍ أو في حديث، فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه، وتضعيفه أين وجد، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم.

وهذا أيضاً غلط، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب تضعيف حديثه مطلقاً. وأئمة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ماانفرد به أو وافق فيه الثقات)) اهـ[2].

ومنها: أن وصفه بالاضطراب يبين لنا نوع الضعف الحاصل في روايته، فنقف على سبب تضعيفه، وهو مخالفته في الرواية، وعدم ضبطه لها.

ومنها: أن يعرف مدى اضطرابه، شدةً وضعفاً،كخُصَيْف بن عبدالرحمن الجزري، قال فيه أحمد بن حنبل: ((شديد الاضطراب في المسند)) وقوله أيضاً: ((عاصم، أقل اختلافاً عندي من عبد الملك بن عمير، عبدالملك أكثر اختلافاً...))[3].

ومنها: أن يرجح راوٍ على راوٍ من ذلك ماذكره إسحاق بن إبراهيم النيسابوري من أن الإمام أحمد سُئل: ((أيما أحب إليك العلاء بن عبدالرحمن، أو محمدبن عمرو؟ قال العلاء أحب إلي ؛ محمد بن عمرو مضطرب الحديث)) [4].

ومنها: أن بعض الرواة لايذكر في ترجمتهم الوصف بالاضطراب، بل يذكر وصفهم بالاضطراب عرضاً في ترجمة غيرهم، كزمعة بن صالح وصالح بن أبي الأخضر، ومحمد ابن أبي حفصة. فهؤلاء قال عنهم الذُهَلِي: ((في بعض حديثهم اضطراب)).

وقول الذهلي، ذكره الحافظ ابن حجر عرضاً في ترجمة إسحاق بن راشد الجزري من التهذيب، ولم يذكره في ترجمتهم[5].

() انظر ترجمته (رقم 182).
() الفروسية (241) وانظر منه(238ـ240) وانظر النكت (1/200) للزركشي ولسان الميزان (1/17).
() انظر ترجمته (رقم 79).
() انظر ترجمته رقم (133). وانظر النكت (1/75) للزركشي
() انظر ترجمته (رقم 167).

ومنها: أن ينسب القول إلى غير قائله، من ذلك قول الحافظ في ترجمة عبدالرزاق بن عمر الثقفي، من التهذيب: ((قال العقيلي:ذهبت كتبه فخلط واضطرب)) بينما الذي في الضعفاء: ((قال أبومسهر: سمعت سعيداً يقول: ذهبت كتبه ؛ فخلط واضطرب)) [1].

إلى غير ذلك من الفوائد.....

أسباب اضطراب الرواة:

ضَعْفُ الضبط ـ سواءاً كان ضبط صدرٍ أو كتاب ـ هو السبب الرئيسي، لاضطراب الراوي.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي، ما معنى لا يحتج بحديثهم؟

قال:كانوا قوماً لايحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ماشئت[2].

قال الإمام أحمد في محمد بن خازم الضرير: ((في غير حديث الأعمش، مضطرب لايحفظها حفظاً جيداً)) [3].

وقال الأثرم في معرض كلامه عن حديث اضطرب فيه راويان: ((اضطرب فيه هذان؛ لأنهما لم يحفظاه))[4].

ونستطيع من خلال كلام العلماء، في وصف الراوي بالاضطراب أن نقف على بعض الأسباب المؤدية؛ لاضطراب الراوي:

فمنها: أن يروي أشياء لم يسمعها،كمحمد بن عبدالملك الأندلسي، قال عنه ابن الفرضي: ((كان رجلاًصالحاً أحد العدول. حدث وكتب الناس عنه. وعلت سنه. فاضطرب في أشياء قرئت عليه، وليست مما سمع. ولاكان من أهل الضبط)) [5].

ومنها: أن لايكون عنده كتاب أصلاً كعكرمة بن عمّار العجلي قال عنه البخاري: ((لم يكن عنده كتاب فاضطرب حديثه)) [6].

() انظر ترجمته (رقم 71).
() الجرح (2/133).
() انظر ترجمته (رقم 205).
() ناسخ الحديث ومنسوخه (78).
() انظر ترجمته (رقم 129).
() انظر ترجمته (رقم 193).

ومنها: أن يدفن المحدث كتبه، فيحدث من حفظه، فيخطيء في الرواية، كيوسف بن أسباط قال عنه صدقة: ((دفن كتبه، فكان بعد يقلب عليه، ولايجيء كما ينبغي،يضطرب في حديثه)) [1].

ومنها: أن تذهب كتب الشيخ، فيحدث من حفظه، فيضطرب حديثه. كعبدالرزاق بن عمر الشامي. قال عنه سعيد: ((ذهبت كتبه فخلط واضطرب)) [2].

ومنها: أن يُدخل عليه ما ليس من حديثه. من ذلك أحمد ابن أبي طالب ابن محمد الكاتب. قال عنه ابن أبي الفوارس: ((كان في كتبه بعض اضطراب. وظن من جهة ابنه أبي الفياض)) [3].

ومنها: إصابته بالعمى فَقْدُ البصر مؤثر في الراوي، إذاكان يعتمد على كتابه، أو يؤثر في نفسه، ممّا يجعل الحافظة تختل، ولاتثبت. نسأل الله السلامة والعافية.

وفقد البصر قد يؤدي إلى الإدخال في حديث الضرير. قال الخطيب البغدادي: ((ونرى العلة التي ؛ لأجلها منعوا صحة السماع. من الضرير والبصير الأُمي ؛ هي جواز الإدخال عليهما، ما ليس من سماعهما...فمن احتاط في حفظه كتابه، ولم يقرأ إلا منه، وسلم من أن يدخل عليه، غير سماعه جازت روايته)) [4].

من ذلك عبد الرحمن بن عبد الحميد المهري. قال عنه ابن يونس: ((كان قد عمي، فكان يحدث حفظاً ؛ فأحاديثه مضطربة)) [5].

ومنها: الغفلة. قال عبدالله بن الزبير الحميدي: ((فما الغفلة التي ترد بها، حديث الرجل الرضا، الذي لايعرف بكذب؟

قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه، ويحدث بما قالوا، أويغيره في كتابه بقولهم، لايعقل فرقاً ما بين ذلك، أو

() انظر ترجمته (رقم 160).
() انظر ترجمته (رقم 71).
() انظر ترجمته (رقم 3) وانظر دراسات في الجرح والتعديل (192) للأعظمي.
() الكفاية (229).
() انظر ترجمته (رقم 68).

يصحف تصحيفاً فاحشاً، فيقلب المعنى، لايعقل ذلك. فيكف عنه)) [1].

من ذلك، عبد الغني بن علي البخاري. قال عنه ابن عبد الملك: ((كان مقدماً في عقد الشروط. لكنه اضطرب في روايته ؛ لغفلةٍ كانت فيه)) [2].

ومنها: إصابة الراوي باختلاط. من ذلك ليث ابن أبي سليم، قال عنه البزار: ((ليث كان قد اضطرب ؛ أصابه اختلاط)) [3].

ومنها: الخَرْفُ. قال الرامهرمزي: ((إذا تناهى العمربالمحدث، فأعجب إليّ، أن يمسك في الثمانين ؛ فإنه حد الهرم. والتسبيح والاستغفار وتلاوة القرآن، أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتاً، ورأيه مجتمعاً، يعرف حديثه، ويقوم به وتحرى أن يحدث احتساباً، رجوت له خيراً....)) [4].

فالخرف يؤثر تأثيراً كلياً على الحافظة، فيحدث المحدث فيتداخل، حديثه بغيره ولايضبطه، فيرويه على أوجه تخالف ما سبق من روايته.

من ذلك، خلف بن خليفة الأشجعي مولاهم. قال عنه عثمان ابن أبي شيبة: ((صدوق ثقة، لكنه خرف ؛ فاضطرب عليه حديثه)) [5].

ومنها:كثرة تدليسه. قال الخطيب: ((واضطراب السند أن يذكر راويه رجالاً، فيلبس أسماءهم وأنسابهم ونعوتهم، تدليساً للرواية عنهم. وإنما يفعل ذلك غالباً في الرواية عن الضعفاء)) [6].

ولعل المعنى أيضاً. أنه من كثرة مايدلس، تضطرب عليه الرواية، فلا يحفظ على هذا الوجه سماعه، أو على الآخر.

من ذلك، الحجاج بن أرطأة. قال عنه إسماعيل القاضي: ((مضطرب الحديث؛ لكثرة تدليسه)).

وقال يعقوب بن شيبة: ((واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير...)) [7].

() الجرح (2/33) والكفاية (148). وانظر دراسات في الجرح والتعديل (108، 180
() انظر ترجمته (رقم 73).
() انظر ترجمته (رقم 114).
() المحدث الفاصل (354).
() انظر ترجمته رقم (46).
() الكفاية (435). وانظر سؤالات السلمي للدارقطني (286) ومعرفة علوم الحديث للحاكم (107).
() انظر ترجمته رقم (31).

إلى غير ذلك من الأسباب....

درجة ومرتبة الراوي الموصوف بـ(مضطرب الحديث):

وصف الراوي بالاضطراب ـ يعني ـ أنه يخالف الثقات في حديثهم، ويروي الحديث على أوجهٍ مختلفة، تدل على عدم ضبطٍ.

قال عبدالله بن أحمد: ((سألته ـ أي أباه ـ عن أبي إسرائيل الملائي؟

فقال هو كذا !

قلت: ماشأنه ؟

قال:خالف الناس في أحاديث،كأنه عنده!

قلت: إنّ بعضَ مَنْ قال هو ضعيف!

قال لا خالف في أحاديث)) [1] اهـ.

وقال أبوزرعة في عبد الأعلى الثعلبي: ((ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه))اهـ. والثعلبي وصفه الدارقطني بالاضطراب في الحديث كما في العلل[2].

وقال الأثرم لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: ((أبومعشر المدني،يكتب حديثه؟

فقال: عنـــدي حديثه مضطرب، لايقيم الإسناد. ولكن أكتب حديثه اعتبربه))[3]اهـ.

وقال ابن شاهين: ((إذا طرح حديث الإنسان كان أشد من الضعيف والمضطرب))[4].

وقال ابن عدي في ترجمة بحرالسقاء: ((كل رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بيّن)) [5] اهـ.

والوصف بالاضطراب، يعني الضعف في الرواية. قال ابن الصلاح:

() العلل (2/348رواية عبدالله) .
() انظر ترجمته (رقم 67).
() ت بغداد (13/430).
() ذكر من اختلف العلماء فيه (111).
() الكامل (2/55).

((والاضطراب موجبٌ ضعف الحديث ؛ لإشعاره بأنه لم يضبط.والله أعلم))اهـ[1].

ولم يذكر ابن أبي حاتم في الباب الذي عقده في مقدمة الجرح والتعديل، بعنوان: (باب بيان درجات رواة الآثار)[2]هذه الكلمة.

قال ابن الصلاح:وممّا لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة، في هذا الباب، قولهم ((فلان، قد روى الناس عنه)). ((فلان وسط)). ((فلان مقارب الحديث)). ((فلان مضطرب الحديث)). ((فلان لايحتج به)) ....[3].

قال العراقي: (أراد بكونهم لم يشرحوها، أنهم لم يبينوا ألفاظ التوثيق، من أي رتبةٍ هي من الثانية، أو الثالثة مثلاً وكذلك ألفاظ التجريح لم يبينوا من أي منزلةٍ هي، وليس المراد أنهم لم يبينوا هل هي من ألفاظ التوثيق أو التجريح. فإنّ هذا أمر لايخفى على أهل الحديث. وإذا كان كذلك، فقد رأيت أن أذكر كل لفظٍ منها، من أي رتبةٍ هو ؛ لتعرف منزلة الراوي به.

فأقول:

الألفاظ التي هي للتوثيق: .....

وأمّا بقية الألفاظ التي ذكرها هنا فإنها من ألفاظ الجرح، وهي سبعة ألفاظ:

فمن المرتبة الأولى: وهي ألين الفاظ الجرح قوله: ((فلان ليس بذاك)) ((وفلان ليس بذاك القوي)) ((وفلان فيه ضعف)) ((وفلان في حديثه ضعف)).

ومن الدرجة الثانية: وهي أشد في الجرح من التي قبلها قوله: ((فلان لايحتج به)) ((فلان مضطرب الحديث)).

ومن الدرجة الثالثة: وهي أشد من اللتين قبلها قوله: ((فلان لاشيء))[4]

فهنا جعلها العراقي في المرتبة الثانية ؛ لمناسبة كلام ابن الصلاح، وإلا ففي ألفيته جعلها من المرتبة الرابعة، فقال: المرتبة الرابعة ((فلان

() علوم الحديث (270).
() الجرح (2/37).
() علوم الحديث (310- 311).
() التقييد والإيضاح (136) .

ضعيف)) ((فلان منكر الحديث)). أو ((فلان حديثه منكر)) أو ((مضطرب الحديث)) و ((فلان، واه)) و((فلان، ضعفوه)) و ((فلان لايحتج به)) ...)).

والمرتبة الرابعة والخامسة عند العراقي، مرتبة اعتبار.

قال العراقي في ألفيته:

..... وكل من ذكر *** من بعد ((شيئاً)) بحديثه اعتبر

قال في شرحه: ((وقولي (وكل من ذكر من بعد شيئاً)، أي من بعد قولي (لايساوي شيئاً) فإنه يخرج حديثه للاعتبار، وهم المذكرون في المرتبة الرابعة والخامسة)) [1]اهـ.

وإنّما جعلها في المرتبة الرابعة، لـ [صلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها] [2]. وعدّها السخاوي في المرتبة الخامسة[3].

وفرق بين قولهم ((فلان، مضطرب الحديث))، و ((فلان، روى أحاديث مضطربة)) ؛ لأنّ الأول وصف في الرجل، يضعف حديثه، والثاني يقتضي أنه وقع له في حين، لا دائماً[4].

قال ابن رجب: ((وقد ذكر الترمذي أن هؤلاء وأمثالهم، ممن تكلم فيه من قبل حفظه، وكثرة خطئه، لا يحتج بحديث أحد منهم؛ إذا انفرد يعني في الأحكام الشرعية، والأمور العملية، وأن أشد ما يكون ذلك ؛ إذا اضطرب أحدهم في الإسناد، فزاد، أو نقص، أو غير الإسناد، أو غير المتن تغييراً يتغير به المعنى)) [5]اهـ.

وقال أيضاً: ((فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد، إن كان متهماً، فإنه ينسب به إلى الكذب.وإن كان سيء الحفظ، ينسب به إلى الاضطراب،

() التبصرة والتذكرة (2/10-12). وانظر: إتمام الدراية (61) للسيوطي.
() فتح المغيث للسخاوي (2/125).
() فتح المغيث للسخاوي (2/123).
() هذا كتفريقهم بين ((فلان منكر الحديث)) و ((فلان عنده مناكير أو روى المناكير)).
انظر: النظر في أحكام النظر بحاسة البصر (395-396) لابن القطان الفاسي وفتح المغيث (2/126) للسخاوي.
() شرح العلل (1/423).

وعدم الضبط)) [6]اهـ.

() شرح العلل (1/424).

الباب الأول
الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً

(1) إبراهيم بن طهمان الخُراساني أبوسعيد . سكن نيسابور ثمّ مكة. ثقة يغرب، تكلم فيه للإرجاء ،ويقال رجع عنه. من السابعة. مات سنة ثمان وستين[1].

قال محمد بن عبدالله بن عمّار الموصلي: ضعيف؛ مضطرب الحديث[2].

() (تق 109رقم191) .
() الميزان (1/38) والتهذيب (1/113) .

وقال ابن حزم: ((ضعيف)) [3] اهـ.

ذكر من وثقه :

قال عبدالله بن المبارك:صحيح الكتاب[2].

وقال مرة:صحيح الحديث[3].

وقال ابن معين:ثقة[4].

وقال مرة:صالح الحديث[5].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة في الحديث ... [6].

وقال أبوحاتم :صدوق ، حسن الرواية[7].

وقال مرة :ثقة[8].

وقال أبوداود :ثقة[9].

وقال صالح جزرة :ثقة ، حسن الحديث ، يميل شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان[10].

تعقيب :

أمّا قول ابن عمّار رحمه الله: ((ضعيف، مضطرب الحديث". فهو قول [شاذ ، لاعبرة به][11]. وقد ردّ عليه صالح جزرة ،حيث قال الحسين بن إدريس : ((سمعت محمد بن عبدالله بن عمّار الموصلي يقول فيه: ((ضعيف مضطرب الحديث)) .

() هدي الساري(388) وعلق عليه بقوله:وأفرط ابن حزم فأطلق أنه ضعيف وهو مردود عليه .وانظر التلخيص الحبير (3/238) .
() الجرح (2/108) .
() ت. الكمال (2/111) .
() التاريخ (2/10 - الدوري) .
() (رقم 91 - الدقاق) .
() العلل (2/538 - عبدالله) .
() الجرح (2/107) .
() ت.الكمال (2/111) .
() ت. الكمال (2/111) .
() ت. الكمال (2/111) .
() قاله الذهبي في النبلاء (7/382) والميزان (1/38) .

قال: فذكرته لصالح ـ يعني جزرة ـ .

فقال : ابن عمّار ، من أين يعرف حديث إبراهيم ، إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة ـ يعني الحديث الذي رواه ابن عمّار عن المعافى بن عمران عن إبراهيم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة : (أول جمعة جمعت بجواثا)[1].

قال صالح والغلط فيه من غير إبراهيم ؛ لأن جماعة رووه (عنه عن أبي جمرة عن ابن عباسٍ). وكذا هو في تصنيفه ، وهو الصواب .وتفرد المعافي بذكر : محمد بن زياد ، فعلم أن الغلط منه ، لا من إبراهيم))[2]اهـ .

وأمّا قول الحافظ : ((يغرب)) ، ومن قبله الذهبي : ((له ما ينفرد به. ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن))[3].

فلعل التفرد والإغراب من الرواة عنه ، لا منه . وقد قال الحافظ : ((الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث ، إذا روى عنه ثقة ...))[4]اهـ.

وأمّا ((الإرجاء)) الذي نُسِبَ إليه ، فقد قال أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي : ((سمعت سفيان بن عيينه يقول: ما قدم علينا خراساني ، أفضل من أبي رجاء عبدالله بن واقد الهروي .

قلت له: فإبراهيم بن طهمان؟

قال كان ذاك مرجئاً!

قال أبو الصلت:لم يكن إرجاؤهم ، هذا المذهب الخبيث :أنّ الإيمان قول بلا عمل ، وأنّ ترك العمل لايضر ، بل كان إرجاؤهم : أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران ؛ رداً على الخوارج وغيرهم ، الذين يكفرون الناس بالذنوب ، وكانوا يرجئون ولايكفرون بالذنوب ، ونحن كذلك ...)) اهـ[5] .

() أخرجه النسائي في الكبرى (1/515 رقم 1655).
() التهذيب (1/113) .
() النبلاء (7/383) .
() التهذيب (1/113-114) .
() ت. الكمال (2/111-112) .

وقال الحافظ : ((لم يثبت غلوه في الإرجاء ، ولاكان داعيةً إليه ، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه. والله أعلم)) [1]اهـ .

وقال العراقي : ((العمل على أنه حجة ، وإنّما نسب للإرجاء)) [2]اهـ .

(2) أجلح بن عبدالله بن حُجية . ـ بالمهملة والجيم مصغر ـ يكنى أبا حجية الكندي ـ يقال : اسمه يحيى ـ صدوق شيعي من السابعة مات سنة خمس وأربعين[3].

قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، كان كثير الخطأ ، مضطرب الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به[4].

وقال العقيلي : روى عن الشعبي أحاديث مضطربة ، لا يتابع عليها [5].

وقال يحيى القطان : في نفسي منه شيء[6].

وقال أحمد بن حنبل:أجلح ومجالد متقاربان في الحديث ، فقد روى أجلح غير حديث منكر[7].

وقال أبوحاتم:ليس بالقوي ، يكتب حديثه ولايحتج به[8].

وقال أبوزرعة:ليس بقوي[9].

وقال ابن سعد:كان ضعيفاً[10].

وقال النسائي:ضعيف ، ليس بذاك ، وكان له رأي سوء[11].

() التهذيب (1/114) .
() البيان والتوضيح (31) .
() تق (120 رقم 287) .
() الجرح (9/164) .
() التهذيب (1/166) وانظرضـ العقيلي (1/122-123) .
() الجرح (2/347).
() نفسه .
() نفسه.
() الجرح (9/164) .
() التهذيب (1/166).
() ت.الكمال(2/278).

وقال أبوداود:ضعيف[1].

وقال الدارقطني: ضعيف[2].

ذكر من وثقه :

قال ابن معين:صالح[3].

وقال أيضاً: ليس به بأس[4].

وقال أيضاً:ثقة[5].

وقال العجلي:كوفي ثقة ـ وفي موضعٍ آخر ـ قال:جائز الحديث وليس بالقوي في عداد الشيوخ[6].

وقال ابن عدي: أجلح بن عبدالله له أحاديث صالحة غير ماذكرته ، يروي عنه الكوفيون وغيرهم ، ولم أجد له شيئاً منكراً مجاوز الحدّ لا إسناداً ولامتناً، وهو أرجو أنه لابأس به إلا أنه يعد في شيعة الكوفة ، وهو عندي مستقيم الحديث ، صدوق[7].

(3) أحمد بن أبي طالب علي بن محمّد الكاتب أبوجعفر ت 399هـ .

قال ابن أبي الفوارس:كان في كتبه بعض الاضطراب ، وظن من جهة ابنه أبي الفياض[8].

(4) أحمد بن علي بن يحي بن عون الله أبوجعفر الأندلسي الحصّار المقريء ت 608هـ .

قال الأبّار :كانت إليه الرحلة في وقته ، ولم يكن أحد يدانيه في ضبط القرآءآت وتجويدها ، وتصدر في حياة شيوخه ، واضطرب بآخرة[9].

() التهذيب (1/166).
() اللسان (1/199) .
() الجرح (9/164).
() التاريخ (2/19 - الدوري).
() نفسه .
() الثقات (1/212) .
() الكامل (1/429) .
() اللسان (1/226) .
() اللسان (1/231) .

وقال الذهبي : الإمام مقريء الوقت[1].

وقال أيضاً : أكثر عنه الأبّار وقوّاه[2].

وقال أيضاً : لينه أبو الربيع الكلاعي[3].

(5) أحمد بن عيسى التنيسي المصري. ليس بالقوي ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وسبعين[4].

وقال ابن يونس:كان مضطرب الحديث جداً[5].

وقال الدارقطني : ليس بالقوي[6].

وقال مسلمة :كذاب ، حدث بأحاديث موضوعة[7].

وقال ابن عدي :ذكر عنه غير حديث ، لا يحدث به غيره[8].

وقال أيضاً : له مناكير[9].

وقال ابن حبان :يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير،وعن المشاهير الأشياء المقلوبة ، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار[10].

وقال ابن طاهر:كذاب، يضع الحديث[11].

(6) أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبوزيد المدني .صدوق يهم من السابعة مات سنة ثلاث وخمسين وهوابن بضع وسبعين[12].

عدّه محمد بن يحي النيسابوري في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري ، مع ابن إسحاق وفليح ... وقال:هؤلآء في حال الضعف والاضطراب[13].

() النبلاء (22/16) .
() النبلاء (22/17) .
() النبلاء (22/ 17) .
() تق (96 رقم 87 تمييزاً).
() الاكمال لابن ماكولا (3/1) وانظر: الأنساب (2/366) للسمعاني .
() ضـ (280 رقم 73).
() اللسان (1/241).
() الكامل (1/191).
() الميزان (1/126) والتهذيب (1/57).
() المجروحين (1/146) .
() الميزان (1/126) .
() تق (124 رقم 319) .
() ضـ العقيلي (4/88) .

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي ؟ فقال : انظر في حديثه ، يتبين لك اضطراب حديثه[1].

وقال أحمد بن حنبل أيضاً :ترك يحي بن سعيد حديث أسامة بن زيد بآخرة[2].

وقال أحمد أيضاً: ليس بشيء[3].

وقال أبوحاتم :يكتب حديثه ولايحتج به[4].

وقال النسائي: ليس بثقة[5].

وقال مرة:ليس بالقوي[6].

ذكر من وثقه :

وقال ابن معين :ثقة[7]. وقال مرة:ليس به بأس[8].

وقال مرة : ثقة صالح[9].

وقال ابن عدي : وهو حسن الحديث ، وأرجو أنه لابأس به ... وأسامة ابن زيد كما قال يحي بن معين : ليس بحديثه ولا برواياته بأس ...[10].

وقال الذهبي :روى مسلم نسخة لابن وهب عن أسامة ، أكثرها شواهد ، أو يقرنه بآخر . قال النسائي وغيره : ليس بالقوي[11].

وهذه النسخة التي ذكرها الذهبي ، وصفها ابن عدي في الكامل بأنها : نسخة صالحة[12].

() الكامل لابن عدي (1/394) .
() الجرح (2/284) .
() الجرح (2/285).
() المصدر السابق .
() ضـ (51رقم56).
() الكامل لابن عدي (1/394).
() التاريخ (2/23 الدوري) .
() التاريخ (66رقم118 الدارمي) .
() الكامل لابن عدي (1/395) .
() الكامل لابن عدي (1/395) .
() الكاشف (1/232 رقم 263) وانظر توضيح المشـتبه (5/434) لابـن ناصر الدين .
() الكامل (1/395) .

وذكره العراقي في البيان والتوضيح[1].

(7) إسحاق بن إبراهيم الحُنيني ـ بضم المهملة ونونين مصغر ـ أبو يعقوب المدني نزيل طرسوس ضعيف مات سنة ست عشرة من التاسعة[2].

قال البزار:خرج من المدينة ؛ فكف واضطرب حديثه[3].

وقال أيضاً:لم يكن بالحافظ[4].

وقال أبوحاتم:رأيت أحمد بن صالح لايرضى الحنيني[5].

وقال البخاري:في حديثه نظر[6].

وقال النسائي:ليس بثقة[7].

وقال أبوالفتح الأزدي:أخطأ في الحديث[8].

وقال ابن عدي:والحنيني مع ضعفه ، يكتب حديثه[9].

وقال أبو أحمد الحاكم:في حديثه بعض المناكير[10].

وقال الذهبي:صاحب أوابد[11] .

وقال أيضاً:متفق على ضعفه[12].

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال:كان ممن يخطيء[13].

() (43).
() تق (126 رقم 339) .
() المسند (3/171 كشف) ، وانظر البحر الزخار (1/403).
() المسند (4/255 كشف) ، وانظر البحر الزخار (1/396) .
() الجرح (2/208) .
() ت الكبير (1/379) .
() ضـ (54 رقم 44) .
() ت الكمال (2/397) .
() الكامل (1/342) .
() التهذيب (1/195) .
() الميزان (1/179) .
() الديوان (26 رقم 321) .
() الثقات (8/115) .

وقال أبوزرعة:صالح[1] .

تعقيب :

وقول أبي زرعة"صالح" ، المراد في دينه لا في ضبطه[2] ، وقدكان الإمام مالك يعظمه ويكرمه[3] . ولذلك قال الذهبي:"متفق على ضعفه".

(8) إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبدالله بن أبي فروة الفروي المدني الأموي مولاهم . صدوق كف فساء حفظه من العاشرة مات سنة ست وعشرين[4].

قال أبوحاتم:مضطرب[5] .

وقال أيضاً :كان صدوقاً ، ولكنه ذهب بصره ، فربما لقن الحديث ، وكتبه صحيحه[6].

وقال الآجري :سألت أباداود عنه فوهاه جداً[7] .

وقال النسائي:ليس بثقةٍ[8] .

وقال الساجي:فيه لين[9].

وقال الدارقطني :ضعيف ، وقد روى عنه البخاري ، ويوبخونه في هذا[10].
وقال أيضاً : لايترك[11].

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال :يغرب ويتفرد[12].

() الجرح (2/208) .
() التهذيب (1/195) .
() ت الكمال (2/398) .
() تق (131 رقم 385) .
() ت الكمال (2/472) .
() الجرح (2/233) .
() التهذيب (1/217) .
() ضـ (56 رقم 49) .
() التهذيب (1/217) .
() سؤالات السهمي (172 رقم 190) .
() التهذيب (1/217) .
() (8/115) .

وقال الحاكم: عيب على البخاري اخراج حديثه ، وقد غمزوه[13] .

تعقيب :

إسحاق الفروي ، إنّما روى عنه البخاري ماسمعه من كتابه ، قال العراقي: والبخاري لم يسمع منه من حفظه ، وإنّما سمع من كتابه[2].
وقال ابن حجر عن الأحاديث التي أخرجها عنه في الصحيح:كأنّها ممّا أخذها عنه من كتابه ، قبل ذهاب بصره[3] .

(9) إسحاق بن يحي بن طلحة بن عبيدالله التيمي . ضعيف من الخامسة مات سنة أربع وستين ومائة في خلافة المهدي[4] .

وقال يعقوب بن شيبة:لابأس به ، وحديثه مضطرب جداً[5] .

وقال يحي بن سعيد:ذاك شبه لاشيء[6] .

وقال ابن معين:ضعيف ، ليس بشيء[7] .

وقال الفلاس:متروك الحديث ، منكر الحديث[8] .

وقال أحمد بن حنبل:منكر الحديث ، ليس بشيء[9] .

وقال أيضاً:متروك الحديث[10] .

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث ، ليس بقوي ، ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه..[11].

وقال أبوزرعة:واهي الحديث[12].

() التهذيب (1/217) .
() البيان والتوضيح (48) .
() هدي الساري (389) .
() تق (133 رقم 394) .
() ت الكمال (2/492) .
() الجرح (2/236) .
() التاريخ (2/27 - الدوري) .
() الجرح (2/237) .
() الجرح (2/236) .
() العلل (2/483 - عبدالله) .
() الجرح (2/237) .
() الجرح (2/237) .

وقال النسائي:متروك الحديث[1] .

وقال أيضاً:ليس بثقة[2] .

ذكر من وثقه:

قال البخاري :يَهم في الشيء بعد الشيء إلا أنه صدوق[3].

وقال ابن عمّار الموصلي:صالح[4].

(10) إسماعيل بن خليفة العَبْسي ـ بالموحدة ـ أبوإسرائيل الملائي الكوفي . معروف بكنيته وقيل اسمه عبد العزيز صدوق سيء الحفظ نُسب إلى الغلو في التشيع من السابعة مات سنة تسع وستين وله أكثر من ثمانين سنة[5].

قال العقيلي: في حديثه وهم واضطراب ، وله مع ذاك مذهب سوءٍ[6].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل:سألت أبي عن أبي إسرائيل الملائي ؟

فقال : هو كذا !

قلت ماشأنه: قال خالف الناس في أحاديث ، وكأنه عنده !

فقلت: إن بعض من قال هو ضعيف ؟

قال: لا،خالف في أحاديثه!!! [7].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب حديثه[8].

وقال ابن المبارك: لقد منّ الله على المسلمين ؛ بسوء حفظ أبي إسرائيل[9].

() ضـ (55 رقم 47) .
() التهذيب (1/223) .
() التهذيب (1/223).
() التهذيب (1/223) .
() تق (138 رقم 444) .
() ضـ (1/75 رقم 80) .
() العلل (2/348 - عبدالله) .
() الكامل (1/291) .
() الجرح (2/167) .

مراد ابن المبارك أنه غالٍ في التشيع فلو كان حافظاً لكان فتنةً لغيره.

وقال أبوحاتم: حسن الحديث ، جيد اللقاء ، له أغاليط ، لايحتج بحديثه ويكتب حديثه، وهو سيء الحفظ[1].

وقال البخاري: تركه ابن مهدي؛لأنه كان يشتم عثمان[2].

وقال النسائي: ليس بثقة[3].وقال مرة:ضعيف[4].

وقال ابن معين: أصحاب الحديث لايكتبون حديثه. وقال مرة: ضعيف[5].

وقال أيضاً: كان أبوإسرائيل يغلو في التشيع[6].

وقال الجوزجاني: زائغٌ[7].

وقال الذهبي: كان شيعياً بغيضاً ، من الغلاة الذين يكفرون عثمان رضي الله عنه[8].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة[9].وقال مرة: ليس به بأس[10].وقال مرة: صالح الحديث[11].

(11) أشعث بن سعيد البصري أبو الربيع السمان .ضعيف سيء الحفظ.

قال أحمد بن حنبل:حديثه ليس بذاك ، مضطرب[12].

وقال ابن عبد البر:هو عندهم ضعيف الحديث ، اتفقوا على ضعفه ؛ لسوء حفظه ، وأنه كان يخطيء على الثقات ؛ فاضطرب حديثه[13].

() الجرح (2/166) .
() ت الكبير (1/346) .
() ضـ (54 رقم 44) .
() ت الكمال (3/79) .
() ضـ (1/77) للعقيلي .
() (65 رقم 162 - الدقاق) .
() أحوال الرجال (61 رقم 36) .
() الميزان (4/490) .
() التاريخ (2/33 ـ الدوري) .
() سؤالات ابن الجنيد (474 رقم 825) .
() الجرح (2/166) .
() العلل (2/516 عبدالله) ووقع فيه ((حديث لس ..)) والتصويب من الجرح (2/272) وضـ (1/30) للعقيلي .
() الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (1/622) .

وقال ابن معين: ليس بثقةٍ[1].

وقال مرةً: ليس حديثه بشيء[2].

وقال الفلاس:متروك الحديث،وكان لايحفظ[3].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث، منكر الحديث،سيء الحفظ،يروي المناكير عن الثقات[4].

وقال أبوزرعة: ضعيف الحديث[5].

وقال الدراقطني: متروك[6].

وقال ابن عدي: في أحاديثه ما ليس بمحفوظ ،وهو مع ضعفه يكتب حديثه[7].

وقال الذهبي: ضعفوه كلهم[8].

(12) أيوب بن عتبة اليمامي أبويحي القاضي من بني قيس بن ثعلبة. ضعيف من السادسة مات سنة ستين ومائة[9].

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل:سألت أبي عن أيوب بن عتبة ؟

فقال: مضطرب الحديث عن يحي بن أبي كثير! فقلت له: عن غير يحى بن أبي كثير؟

قال: هو على حال[10] . وفي لفظٍ: هو على ذلك[11] !

وقال النسائي: مضطرب الحديث[12].

() التاريخ (126 رقم 68 - الدارمي) .
() التاريخ (2/40 - الدوري) .
() الجرح (2/272) .
() المصدر السابق .
() المصدر السابق .
() سؤالات السلمي (124 رقم 65) .
() الكامل (1/379) .
() الديوان (39 رقم 471) .
() تق (160 رقم 624) .
() العلل (3/117 - عبدالله) .
() ضـ للعقيلي (1/108) .
() ضـ (48 رقم 24) .

وقال ابن معين: ليس بشيء[1].

وقال البخاري: عندهم لين[2] .

وقال أبوزرعة: ضعيف[3] .

وقال مسلم ضعيف الحديث[4].

وقال ابن عدي: أحاديثه في بعضها الانكار ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[5] .

(13) أيوب بن أبي مسكين ـ ويقال ـ ابن مسكين ـ التميمي أبو العلاء القصاب الواسطي .صدوق له أوهام من السابعة مات سنة أربعين[6] .

قال ابن عدي: "في حديثه بعض الاضطراب" ولم أجد في سائر أحاديثه شيئاً منكراً ، ولهذا قال أحمد بن حنبل:لابأس به؛لأنّ أحاديثه ليست بالمناكير ، وهو ممّن يكتب حديثه[7] .

وقال أبوأحمد الحاكم:في حديثه بعض الاضطراب [8].

وقال أبوحاتم: لابأس به ، شيخ صالح يكتب، حديثه ولا يحتج به [9] .

وقال أحمد بن حنبل:ليس به بأس ، وكان يزيد بن هارون لايستخفه،أظنه قال: كان لا يحفظ الإسناد [10] .

وقال الدارقطني:يعتبر به [11] .

ذكر من وثقه:

() الجرح (2/253) .
() ضـ الصغير(411رقم25).
() الجرح (2/253) .
() الكنى (ق 120).
() الكامل (1/353) .
() تق (161 رقم 628) .
() الكامل (1/355) وما بين القوسين ساقط من المطبوع واستدركته من ت الكمال(3/493).
() التهذيب(1/360) .
() الجرح(2/259).
() العلل(2/35 - عبدالله) .
() ت الكمال(3/493).

قال أحمد بن حنبل:رجل صالح ثقة [1] .

وقال ابن سعد:ثقة [2] .

وقال النسائي:ثقة [3] .

(14)بَحْر ـ بفتح أوله وسكون مهمله ـ ابن كنيزـ بنون وزاي ـ السقاء أبو الفضل البصري . ضعيف من السابعة مات سنة ستين [4] .

قال ابن عدي:كل رواياته مضطربة ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها ، والضعف على حديثه بيّن.. وقال أيضاً:ولبحر أيضاً نسخ...وكل ما يحدث به وما يروون أصحاب النسخ عنه فعامة ذلك أسانيدها ومتونها لايتابعه عليها أحد وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره [5] .

وقال ابن معين:وليس بشيء كل الناس أحب إليّ منه [6] .

وقال مرةً: لايكتب حديثه [7] .

وقال يزيد بن زريع:كان لاشيء [8] .

وقال أبوحاتم: ضعيف[9] .

وقال النسائي:متروك الحديث [10] .

وقال الجوزجاني:ساقط [11] .

وقال الدارقطني:متروك [12] .

() العلل(1/519 - عبدالله).
() الطبقات(7/312).
() ت الكمال(3/493) .
() تق (163رقم642)
() الكامل(2/55) .
() الكامل(2/50) .
() نفسه .
() الجرح(2/418).
() نفسه .
() ضـ (65 رقم 82) .
() أحوال الرجال(162رقم149)
() ضـ(290رقم130).

(15)بشر بن نمير القشيري بصري .متروك متهم من السابعة مات بعد الأربعين ومائة [1] .

قال البخاري: مضطرب،تركه علي[2] .

وقال أيضاً: أمّامن يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن نمير ونحوهم في حديثهم مناكيرواضطراب [3] .

وقال يحي :كان ركناً من أركان الكذب[4] وقال مرةً:ليس بثقة [5] . وقال مرة: ليس بشيء [6] .

وقال أحمد بن حنبل:ترك الناس حديثه [7] .

وقال مرة : يحي بن العلاء كذاب يضع الحديث وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه[8].

وقال أبوحاتم: متروك الحديث [9] .

وقال ابن الجنيد: متروك الحديث [10] .

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عن القاسم وعن غيره لايتابع عليه وهو ضعيف كما ذكروه [11] .

وقال الذهبي:متروك عندهم [12] .

(16)بشّار بن قيراط أبونعيم النيسابوري .

قال أبوحاتم :مضطرب الحديث يكتب حديثه ولايحتج به [13] .

() تق (171رقم713) .
() ت الكبير(2/85) .
() ت الصغير(1/253) .
() ت الكمال(4/156) .
() التاريخ(2/59 - الدوري) .
() سؤالات ابن الجنيد(408رقم569) .
() العلل(2/471 - عبدالله) .
() ت الكمال(4/156) .
() الجرح(2/368) .
() ت الكمال(4/157) .
() الكامل(2/8) .
() الديوان(49رقم608) .
() الجرح(2/418) .

وقال أبوزرعة:منكرالحديث [1] .

وفي الميزان:كذبه أبوزرعة[2].

وقال الخليلي:كان يتفقه على رأي أبي حنيفة رضيته الحنفية بخراسان ولم يتفقه عليه حفاظ خراسان[3] .

وقال ابن عدي:وبشّار بن قيراط هذاالذي روى أحاديث غير محفوظة وله أحاديث مناكير عمّن حدث عنه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[4] .

(17) بكر بن الأسود ـ ويقال ابن أبي الأسود ـ أبوعبيدة الناجي أحد الزهـــاد .

قال أبونعيم:ضعيف مضطرب الحديث[5] .

وقال يحي بن كثير:كذاب[6] .

وقال ابن معين:ليس بشيء[7] .

وقال النسائي:ضعيف .

وقال مرة:ليس بثقة[8] .

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[9] .

وذكره العقيلي وابن الجارود والساجي في الضعفاء[10] .

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالقوي عندهم[11] .

() سؤالات البردعي (2/452) .
() (1/310) .
() اللسان(2/17) .
() الكامل(2/23) .
() اللسان(2/47) .
() ت الكبير(2/87) .
() التاريخ(2/453ـ ابن محرز) .
() ضـ(66رقم85) .
() (290رقم133) .
() اللسان(2/47).
() نفسه .

وقال ابن عدي :أبوعبيدة هذا معروف بمواعظ الحسن وهو قليل المسند مقدار مايرويه من المسند لايتابع عليه ومأأري في حديثه من المنكر مايستحق به الكذب[1] .

ذكر من وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[2] .

وذكره ابن شاهين في الثقات ونقل قول ابن معين السابق[3] .

(18)بكّار بن محمد بن عبدالله بن محمد بن سيرين السيريني .ت 224هـ.

قال ابن أبي حاتم:سألت أبي عن بكّار السيريني؟

فدفعه وقال لايسكن القلب عليه مضطرب[4] .

وقال أبوزرعة:كتبت عنه وهو ذاهب الحديث روى أحاديث مناكير ولاأحدث عنه حدث عن ابن عون بما ليس من حديثه[5] .

وقال البخاري:يتكلمون فيه[6] .

وقال أبوداود:كتبت عن بكار السيريني وطرحته[7] .

وقال ابن حبّان:يروي عن ابن عون العمري أشياء مقلوبة لايتابع عليها لايعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد[8] .

وقال ابن عدي:كل رواياته لايتابع عليها[9]

ذكر من وثقه:

() الكامل(2/28).
() التاريخ(2/61ـ الدوري).
() (23) .
() الجرح(2/410) .
() نفسه .
() ت الكبير(2/122).
() سؤالات الآجري(237رقم295) .
() المجروحين(1/197) .
() الكامل(2/46) .

قال ابن معين:كتبت عنه وليس به بأس[1]

(19 جُبارة ـ بضم ثمّ بموحدة ـ ابن المغلِّس ـ بمعجمة بعدها لام ثقيلة مكسورة. ثمّ مهملة ـ الحِمّاني ـ بكسر المهملة وتشديد الميم ـ أبو محمد الكوفي ضعيف. من العاشرة مات سنة إحدى وأربعين[2] .

قال البخاري:حديثه مضطرب[3] .

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل:عرضت على أبي أحاديث سمعتها من جبارة الكوفي فقال:في بعضها هي موضوعة أو هي كذب..[4].

وقال ابن نمير:ماهو عندي ممّن يكذب كان يوضع له الحديث فيحدث به وما كان عندي ممّن يتعمد الكذب[5] .

وقال أبوحاتم :ضعيف الحديث وقال مرة:هو على يدي عدل[6] .

وقال ابن عدي : في بعض حديثه ما لا يتابعه أحد عليه غير أنه كان لايتعمد الكذب إنّما كانت غفلة فيه وحديثه مضطرب كما ذكره البخاري[7] .

(20) جرير بن عبدالحميد بن قُرْط ـ بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة ـ الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يَهم من حفظه مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة[8] .

قال ابن محرز : سمعت يحي وقال له عبد الوهاب بن باذام : أيما أكثر حديثاً جرير أو أبو عوانة؟ فقال : أبوعوانة أثبت منه! فقال له عبد الوهاب بن باذام : يا أبا زكريا جرير صاحب كتاب ، قال : أبو عوانة أثبت منه ، قال

() الجرح(2/410) .
() تق (194رقم898) .
() ت الصغير (2/345) .
() العلل(1/470 - عبدالله) .
() الجرح(2/550) .
() نفسه.وقوله"هو على يدي عدل"أي:"قرب من الهلاك".انظر التهذيب(9/124) .
() الكامل (2/182) .
() تق (196رقم924) .

لهم جرير: اضطرب عليّ حديث أشعث وعاصم فقلت لبهز ـ يعني ابن أسد البصري ـ فخلصها لي وكانت في دفتر[1] .

وقال ابن أبي حاتم لأبيه :جرير يحتج بحديثه؟

فقال نعم جرير ثقة..[2].

وقال أبوزرعة : صدوق من أهل العلم[3] .

وقال النسائي:ثقة وقال ابن خراش:صدوق ، وقال أبو أحمد الحاكم :هو عندهم ثقة[4] .

وقال الدارقطني : من الثقات الحفاظ[5] .

(21) جعفر بن جسر بن فرقد أبو سليمان القصاب البصري .منكر الحديث[6] .

قال العقيلي : في حفظه اضطراب شديد ،كان يذهب إلى القدر وحدث بمناكير[7] .

وقال أبوحاتم :شيخ[8] .

وقال الأزدي : يتكلمون فيه[9] .

وقال الساجي:حدث بمناكير، وكان يذهب إلى القدر[10] .

وقال ابن عدي :لم أر للمتكلمين في الرجال فيه قولاً، ولا أدري كيف غفلوا عنه ؛ لأنّ عامة ما يرويه منكر ، وقد ذكرته لما أنكرت من الأسانيد والمتون التي يرويها ، ولعل ذلك إنّما هو من قبيل أبيه ؛ فإنّ أباه قد تكلم فيه من تقدم ممّن يتكلمون في الضعفاء ؛لأنّي لم أرَ يروي جعفر عن غير أبيه[11] .

() التاريخ(1/114ـ ابن محرز) .
() الجرح(2/506) .
() الجرح(2/506) .
() التهذيب (2/66) .
() العلل (5/ق 129) والجامع في الجرح(1/126).
() المغني (1/201) .
() ضـ (1/187).
() الجرح (2/476) .
() الضعفاء (1/170) لابن الجوزي .
() اللسان (2/112) .
() الكامل (2/151)والحمدلله لم يغفلوا عنه .

(22) جعفر بن الزبير الحنفي أو الباهلي الدمشقي نزيل البصرة .متروك الحديث وكان صالحاً في نفسه ، من السابعة مات سنة أربعين[1] .

قال البخاري :أمّا من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير و...و...ونحوهم في حديثهم مناكير واضطراب[2] .

وقال أيضاً:متروك الحديث ، تركوه[3] .

وضعفه يحي بن سعيد القطان جداً[4] .

وقال ابن معين:ضعيف[5] . وقال مرة:ليس بشيء[6] .

وقال مرة:ليس بثقة[7] .

وقال الفلاس: متروك الحديث كثيرالوهم[8] .

وقال أبوحاتم: متروك الحديث[9] .

وقال أبوزرعة: ليس بشيء[10] .

وقال النسائي: متروك الحديث[11] .

وقال مرة: ليس بثقة[12] .

وقال الدارقطني: متروك[13].

() تق (199رقم947) .
() ت الصغير (1/253) .
() ضـ الصغير (255) .
() الجرح (2/479) .
() التاريخ(2/86 ـ الدوري) .
() سؤالات ابن الجنيد (408رقم570).
() الكامل(2/134) .
() الجرح (2/479) .
() نفسه .
() نفسه .
() ضـ (76رقم108) .
() ت الكمال (5/36) .
() ضـ (295رقم143) .

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه ممّا لايتابع عليه ، والضعف على حديثه بيّن[1].

(23)جعفر بن عبدالله بن عثمان بن كثير بن حميد أبوعبدالله وقيل أبوجعفر القرشي الأسدي وقيل المخزومي الحجازي الحميدي المكي صدوق.

قال العقيلي: في حديثه وهم واضطراب[2] .

وقال الذهبي: شيخ للطيالسي مضطرب الحديث[3] .

وقال أحمد بن حنبل: ثقة[4] .

وذكره ابن حبان في الثقات[5].

(24)جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المعروف بالصادق ، صدوق فقيه إمام من السادسة ، مات سنة ثمانٍ وأربعين[6] .

قال أحمد بن حنبل : ضعيف الحديث ، مضطرب[7] .

وقال أيضاً: قد روى عنه يحيى ولينه[8] .

() الكامل (2/136) .
() ضـ (1/183) .
() المغني (1/203) .
() العلل (3/375 - عبدالله) .

تنبيه: قال الذهبي في الميزان (1/411) والمغني (1/203): "وثقه أبوحاتم" والذي في الجرح (2/483) إنّماهو من قول أحمد بن حنبل وكذا في العلل (3/375عبدالله).

ثمّ وقفت على قول الحافظ في اللسان (2/117): "وقول الذهبي وثقه أبوحاتم وهْم تبع فيه صاحب الحافل والذي في كتاب ابن أبي حاتم أخبرنا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي سألت أبي عن جعفر؟فقال: ثقة"

() (8/159) .
() تق (200رقم958) .
() العلل (201رقم360 - المروذي وغيره) .
() العلل (68رقم68 - المروذي وغيره) . ويحيى هو ابن سعيد القطان .

ذكر من وثقه:

قال الشافعي: ثقة[1] .

وقال ابن معين: ثقة[2] .

وقال مرة: مأمون ثقة صدوق[3] .

وقال النسائي: ثقة[4] .

وقال أبوحاتم: ثقة لايسأل عن مثله[5] .

وقال الساجي: كان صدوقاً مأموناً إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم[6] .

(25)الجلد بن أيوب البصري ضعيف الحديث .

قال ابن معين: جلد مضطرب[7].

وقال مرة: ضعيف[8].

وقال ابن المبارك: أهل البصرة يضعفون الجلد[9].

وضعفه الشافعي[10].

وقال الحميدي : كان ابن عيينة يضعفه[11].

وكان إسماعيل بن علية يرميه بالكذب[12].

وقال أحمد بن حنبل: ليس يسوي حديثه شيء.

() الجرح (2/487) .
() التاريخ (2/87 الدوري) .
() التاريخ (1/110ـ ابن محرز) .
() التهذيب (2/89) .
() الجرح (2/487) .
() التهذيب (2/89) .
() اللسان (2/133).
() الجرح (2/549).
() ضـ الصغيرللبخاري (418رقم57).
() الكامل (2/176).
() اللسان (2/133).
() المجروحين (1/211).

وقال أيضاً: ضعيف الحديث[1].

وقال أبوحاتم: شيخ أعرابي ضعيف الحديث يكتب حديثه ولايحتج به[2].

قال أبوزرعة: ليس بالقوي[3].

وقال الدارقطني: متروك[4].وقال مرة: ضعيف[5].

وقال ابن عدي: قد روى أحاديث لا يتابع عليها على أني لم أرَ في حديثه حديثاً منكراً[6].

(26)جودي بن عبدالرحمن بن جودي أبو الكرم المقريء ت.بعد 630هـ.

قال ابن مسدي في معجمه : كان مضطرب الحال في خبره وخبرته وأبرأ إلى الله من عهدته[7].

(27) الحارث بن عبيد الإيادي - بكسر الهمزة بعدها تحتانية - أبو قدامة البصري صدوق يخطئ من الثامنة[8].

قال ابن معين : مضطرب الحديث [9] .

قال أحمد بن حنبل : مضطرب الحديث. وقال أيضاً : ضعيف الحديث[10].

وقال ابن معين: ضعيف الحديث في حديثه ضعف[4] .

وقال مرة: ليس بشيء ، ولا يكتب حديثه[5] .

وقال أبوحاتم : ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به[6] .

() الجرح (2/549).
() الجرح (2/549).
() سؤالات البردعي (2/543).
() ضـ (295رقم141).
() السنن (1/221).
() الكامل (2/177).
() الميزان (1/427) واللسان (2/143).
() تق (212رقم1040) .
() بيان الوهم والإيهام (3/346) .
() العلل (3/27-28-عبدالله) .
(4) التاريخ (2/93 - الدوري)
(5) الكامل (2/189).
(6) الجرح (3/81).

وقال النسائي: ليس بالقوي[7] .

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة[8] .

وقال النسائي: صالح[9] .

وقال الساجي: صدوق عنده مناكي[1].

وقال ابن مهدي: هو من شيوخنا ، ومارأيت إلاّخيراً[2].

(28) الحارث بن منصور الواسطي أبومنصور الزاهد صدوق يهم من التاسعة[3].

قال ابن عدي: في حديثه اضطراب[4].

ونسبه أبو نعيم الأصبهاني إلى كثرة الوهم[5].

ذكر من وثقه:

قال أبوحاتم: صدوق[6].

وقال أبوداود: كان من خيار الناس[7].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب[8].

---

(7) ضـ (78رقم119).
(8) الثقات (71رقم280)لابن شاهين.
(9) التهذيب (2/130).
() التهذيب (2/130).
() ت الكبير (2/275).
() تق (214رقم1057).
() الكامل (2/196).
() التهذيب (2/138).
() الجرح (3/91).
() ت الكمال (5/287).
() (8/182).

(29)حبيب بن سالم الأنصاري مولى النعمان بن بشير وكاتبه لابأس به من الثالثة[9].

قال ابن عدي: ليس في متون أحاديثه حديث منكر ، بل قد اضطرب في أسانيد مايروى عنه[2].

وقال البخاري: فيه نظر[3].

ذكر من وثقه:

قال أبوحاتم: ثقة[4].

وقال أبوداود: ثقة[5].

وذكره ابن حبان في الثقات[6].

(30)حبيب المُعلم أبومحمد البصري مولى معقل بن يسار اختلف في اسم أبيه فقيل زائدة وقيل زيد صدوق من السادسة مات سنة ثلاثين[7].

قال أحمد بن حنبل: في حديثه اضطراب[8].

وقال النسائي: ليس بالقوي[9].

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: ما أصح حديث حبيب المُعلم وأقربه ثقة[10].

وقال ابن معين: ثقة[11].

وقال أبوزرعة: ثقة[12].

() تق (219رقم1100).
() الكامل (2/406).
() ت الكبير (2/318).
() الجرح (3/102).
() سؤالات الآجري (1/161).
() (4/138).
() تق (222رقم1123).
() المغني (1/222)للذهبي.
() ت الكمال (5/413).
() العلل (2/298-عبدالله).ووقع في التهذيب (2/171): "ماأحتج بحديثه" وهوخطأ مطبعي.
() الجرح (3/101).
() نفسه.

وقال ابن عدي: لحبيب أحاديث صالحة ، وأرجوا أنه مستقيم في رواياته[1].

(31)حجاج بن أَرطأة بفتح الهمزة ابن ثور بن هبيرة النخعي أبوأَرطأة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأوالتدليس من السابعة مات سنة خمسٍ وأربعين[2].

قال عبدالله بن علي: قال يحي : رأيت الحجاج بن أَرطأة يفتي بمكة فلم أحمل عنه ولم أحمل عن رجلٍ عنه كان عنده مضطرباً[3].

وقال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث[4].

وقال إسماعيل القاضي: مضطرب الحديث لكثرة تدليسه[5].

وقال يعقوب بن شيبة: واهي الحديث في حديثه اضطراب كثير وهو صدوق وكان أحد الفقهاء[6].

وقال ابن معين: ضعيف[7].

وقال النسائي: ليس بالقوي[8].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صدوق ليس بالقوي يدلس عن محمد بن عبيد الله العزرمي عن عمرو بن شعيب[9].

وقال أيضاً: صالح[10].

وقال أبوطالب: سمعت أبا عبدالله يعني أحمد بن حنبل يقول: كان الحجاج من الحفاظ!

() الكامل (2/410).
() تق (222رقم1127).
() ضـ (1/280) للعقيلي .
() مسائل ابنه صالح (2/236).و الجرح (3/155).
() التهذيب (2/174).
() ت الكمال (5/427).
() الكامل (2/223).
() الكامل (2/223).
() الجرح (3/156).
() الكامل (2/223).

فقلت: فلِمَ ليس هو عند الناس بذلك؟

قال: لأنّ في حديثه زيادة على حديث الناس ليس يكاد له حديث إلاّفيه زيادة[1].

وقال أبوحاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه وإذا قال حدثنا فهو صالح لايرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّن السماع . ولا يحتج بحديثه[2].

وقال أبوزرعة: صدوق مدلس[3].

وقال ابن خراش: كان مدلساً وكان حافظاً للحديث[4].

وقال ابن عدي: إنّما عاب النّاس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره وربما أخطأ في بعض الروايات فأمّا أن يتعمّد الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه[5].

(32)الحسن بن الحكم بن طهمان الحنفي .

قال أبوحاتم: ما أقربه من عبدالله بن العلاء بن خالد وحديثه صالح ليس بذلك يضطرب[6].

وقال ابن عدي: الحسن بن الحكم هذا ليس له من الحديث إلا القليل وأنكر مارأيت له ما ذكرته[7].

وقال الذهبي: تكلم فيه ولم يترك[8].

(33) الحسن بن عباس بن جرير العامري الحريشي الرازي .

قال ابن النجاشي: ضعيف جداً له كتاب في فضل { إنّا أنزلناه في ليلة القدر} وهو رديء الحديث مضطرب الألفاظ لايوثق به[9].

() الجرح (3/156).
() نفسه.
() نفسه.
() ت الكمال (5/426).
() الكامل (2/229).
() الجرح (3/8).
() الكامل (2/325).
() الميزان (1/486).
() مصنفي الإمامية (2/216ـ217 - اللسان).

وقال علي بن الحكم: ضعيف لايوثق بحديثه وقيل: إنه كان يضع الحديث[1].

(34)الحسن بن عبيدالله بن عروة النخعي أبوعروة الكوفي ثقة فاضل من السادسة مات سنة تسعٍ وثلاثين وقيل بعدها بثلاث[2].

قال البخاري: لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله ؛ لأنّ عامة حديثه مضطرب[3].

وقال الدارقطني : ليس بالقوي ولايقاس بالأعمش[4].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس[5]. وقال مرة: ثقة صالح[6].

وقال أبوحاتم: ثقة[7].

وقال النسائي: ثقة[8].

وقال العجلي: كوفي ثقة[9].

وقال الفسوي: ثقة من خيار أهل الكوفة[10].

وقال الساجي: صدوق[11].

تعقيب:

() اللسان (2/217).
() تق (239رقم1264).
() رواية الصغاني (4/269ـ فتح الباري).
() العلل (2/204).
() التاريخ (94رقم252ـ الدارمي).
() الجرح (3/23).
() نفسه.
() ت الكمال (6/201).
() الثقات (1/296ـ ترتيب).
() المعرفة (3/92).
() التهذيب (2/254).

قول الدارقطني السابق فيه ليس تضعيفاً مطلقاً إنّما هو بالنسبة لحديث رواه الحسن مخالفاً للأعمش قال الدارقطني: وقول الحسن بن عبيدالله ((عن قرثع)) غير مضبوطٍ؛ لأنّ الحسن بن عبيدالله ليس بالقوي ولايقاس بالأعمش[1].

قال الحافظ ابن حجر: وضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش..[2].

(35)الحسين بن ذكوان المعلم المكتب العوذي بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة البصري ثقة ربما وهم من السادسة مات سنة خمسٍ وأربعين[3].

قال يحي بن سعيد القطان: فيه اضطراب[4].

وقال أحمد بن حنبل: في حديثه اضطراب[5].

وقال العقيلي : "ضعيف" مضطرب الحديث[6].

ذكر من وثقه:

قال علي بن المديني : ثقة[7]. وقال ابن معين: ثقة[8].

وقال مرة: ثقة ليس به بأس[1].

وقال أحمد بن حنبل: ثقة[2].

وقال ابن سعد: كان ثقةً[3].

() العلل (2/204).
() التهذيب (2/254).ومعرفة أقوال النقاد ومخارجها أمرٌ مهم في هذا الباب انظر التعديل (1/283)للباجي.
() تق (247رقم1329).
() ضـ (1/250)للعقيلي. وانظر التنقيح (2/213ـ 215) لابن عبد الهادي.
() المغني (1/222).
() ضـ (1/250)ومابين القوسين استدركته من التهذيب (2/293).
() الجرح (3/52).
() التاريخ (90رقم230 - الدارمي).
(1) رواية الدقاق (82رقم241).
(2) بحر الدم (114رقم203).
(3) الطبقات (7/270).

وقال أبوزرعة: بصري ليس به بأس[4].

وقال النسائي: ثقة[5].

وقال الدارقطني: من الثقات[6].

تعقيب :

أمّا قول العقيلي فيه"ضعيف" فلا يسلم له قال الذهبي: الحسين بن ذكوان المعلم أحد الثقات والعلماء ضعفه العقيلي بلا حجة ... وذكر له العقيلي حديثاً واحداً غيره يرسله فكان ماذا فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث أشعبة ؟ أمالك؟[7].

والحسين وصفه يحي القطان وأحمد بن حنبل والعقيلي بالاضطراب وهذامعناه أنّ الرجل مع ثقته وجلالته يخالف غيره ولهذا قال ابن حجر: "ربما وهم" كما سبق ولعل أقرب ما يعتذر له به ما قاله الحافظ: لعل الاضطراب من الرواة عنه فقد احتج به الأئمة[1].

(36)حفص بن عبدالرحمن بن عمر أبوعمر البلخي الفقيه النيسابوري قاضيها صدوق عابد رمي بالإرجاء من التاسعة مات سنة تسعٍ وتسعين ومائة[2].

قال أبوحاتم: صدوق وهو مضطرب الحديث ...[3].

وقال السليماني: فيه نظر[4].

وقال الخليلي: مشهور روى عنه شيوخ نيسابور يعرف وينكر[5].

ذكر من وثقه:

---

(4) الجرح (3/52).
(5) ت الكمال (6/373).
(6) السنن (1/265)و (3/43).
(7) الميزان (1/534 535)وانظر النبلاء (6/346).
() هدي الساري (398).
() تق (258رقم1419).
() الجرح (3/176).
() الميزان (1/560).
() التهذيب (2/348).

قال النسائي: صدوق[6].

وقال أبوداود: خراساني مرجيء ولكنه صدوق[2].

وقال الحاكم: ثقة إلا أنّ البخاري ومسلماً نقما على حفص بن عبدالرحمن الإرجاء وحفص بن عبد الرحمن من أتباع التابعين[3].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان مرجئاً[4].

وقال الدارقطني: صالح[5].

وقال الذهبي بعد نقله لكلام الحاكم: ثمّ ساق له الحاكم عدة أحاديث غرائب وأفراد ... واحتج به النسائي في سننه[6].

(37) الحكم بن ظهير - بالمعجمة مصغر - الفزاري أبومحمد وكنية أبيه أبو ليلى ويقال: أبو خالد متروك رمي بالرفض واتهمه ابن معين من الثامنة[7].

قال عثمان بن أبي شيبة: الحكم بن ظهير عندي صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب، وجفا الناس حتى استقصي[8].

وقال ابن معين: ليس بشيء قد سمعت منه وليس بثقة[9].

وقال البخاري: تركوه منكر الحديث[10].

وقال أبوحاتم: متروك الحديث لا يكتب حديثه[11].

وقال أبوزرعة: واهي الحديث[12].

() ت الكمال (7/24).
() التهذيب (2/348).
() سؤالات السجزي (101).
() (8/199).
() التهذيب (2/348).
() النبلاء (9/311).
() تق (262 رقم 1454).
() ذكر من اختلف العلماء فيه (49) لابن شاهين.
() التاريخ (2/124 - الدوري).
() ت الصغير (422 رقم 70).
() الجرح (3/119).
() نفسه

وقال النسائي: متروك الحديث[1].

وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث[2].

وقال الجوزجاني: ساقط[3] وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة[4].

(38) الحكم بن عبد الملك القرشي البصري نزيل الكوفة ضعيف من السابعة[5].

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث جداً ليس بقوي في الحديث[6].

وقال ابن معين: ليس بشيء[7].

وقال مرة: ضعيف الحديث[8].

وقال أبوداود: منكر الحديث[9].

وقال النسائي: ليس بالقوي[10].

وقال يعقوب بن شيبة : ضعيف الحديث جداً له أحاديث مناكير[11].

ذكر من وثقه:

قال العجلي: ثقة[12].

() الجرح (3/119).
() نفسه.
() الشجرة (60 رقم 35).
() الكامل (2/210).
() تق (263رقم1459).
() الجرح (3/122).
() التاريخ (2/125 - الدوري).
() التاريخ (1/73 - ابن محرز).
() سؤالات الآجري (1/370) .
() ضـ (79رقم123).
() التهذيب (2/371 372).
() نفسه.

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث كلها التي أمليتها للحكم عن قتادة منه ما يتابعه الثقات عليه ومنه ما لا يتابعه[1].

(39) حكيم بن جبير الأسدي وقيل مولى ثقيف الكوفي ضعيف رمي بالتشيع من الخامسة[2].

قال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث مضطرب[3].

وقال مرة: ليس بذاك[4].

وقال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه[5].

وقال ابن معين: ليس بشيء[6].

وقال أبوحاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث له رأي غير محمود ...[7].

وقال مرة: ذاهب الحديث[8].

وقال النسائي : ضعيف[9].

وقال الدارقطني: ضعيف تركه شعبة وغيره[10].

وقال مرة: متروك[11].

وقال البزار: ليس بالقوي[12].

وقال مرة : ضعيف[13].

() الكامل (2/212 213).
() تق (265رقم1476).
() العلل (1/396 - عبدالله). وانظر التحقيق (1/291) لابن الجوزي.
() العلل (1/242 - عبدالله).
() ت الكبير (3/16).
() التاريخ (2/127 الدوري).
() الجرح (3/202).
() العلل (2/406).
() ضـ (80رقم129).
() السنن (2/122).
() نفسه.
() الكشف (4/92).
() الكشف (2/296)..

وقال الجوزجاني: كذاب[1].

ذكر من وثقه:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبازرعة عن حكيم بن جبير؟

فقال: في رأيه شيء !

قلت : ما محله؟

قال محله الصدق إن شاء الله[2].

تعقيب :

قول أبي زرعة "محله الصدق" لعله تراجع عنه كغيره من الأئمة لمّا تحملوا عنه ثمّ تركوه أو أنه أراد الصدق في دينه لا في ضبطه ويدل عليه أنه أورده في كتابه أسامي الضعفاء[3].

وأمّا قول الجوزجاني : "كذاب" فغير معتمد منه قال الذهبي: ضعفوه ولم يترك[4]

.

(40) حمّاد بن قيراط النيسابوري .

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث يكتب حديثه ولايحتج به[5].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه فيه نظر[6].

وقال ابن حبان : يقلب الأخبار على الثقات ويجيء عن الأثبات بالطامات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار وكان أبو زرعة يمرض القول فيه[7].

ذكر من وثقه:

() أحوال الرجال (49رقم23).
() الجرح (3/202).
() (2/612رقم85).
() الديوان (99رقم1098).
() الجرح (3/145).
() الكامل (2/251).
() المجروحين (1/254) .

قال أبوزرعة : كان صدوقاً[8] .

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء[2] .

(41) خارجة بن مصعب بن خارجة أبو الحجاج السرخسي متروك وكان يدلس عن الكذابين ويقال إنّ ابن معين كذبه من الثامنه مات سنة ثمانٍ وستين[3] .

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث ليس بقوي يكتب حديثه ولايحتج به مثل مسلم بن خالد الزنجي لم يكن محله محل الكذب[4] .

وقال ابن معين: ليس هو بشيء ، وقال أيضاً: ليس بثقة [5] .

وقال مرة: كذاب[6] .

وقال أحمد بن حنبل: لايكتب حديثه[7].

وقال ابن سعد: اتقى الناس حديثه فتركوه[8] .

وقال النسائي: متروك الحديث[9] .

وقال مرة: ضعيف ومرة: ليس بثقة[10] .

وقال ابن خراش وأبو أحمد الحاكم متروك الحديث[11] .

وذكره ابن الجارود والعقيلي وسعيد بن السكن وأبو زرعة الدمشقي وأبو العرب وغيرهم في الضعفاء[12] .

() الجرح (3/145) .
() (8/206) .
() تق (283رقم1622) .
() الجرح (3/376) .
() التاريخ (2/142 الدوري) .
() الكامل (3/52) .
() الجرح (3/376).
() الطبقات (7/371).
() ضـ (92رقم174) .
() ت الكمال (8/20) .
() ت الكمال (8/21) .
() التهذيب (3/68) .

وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه وعندي أنه إذا خالف في الإسناد أو المتن فإنه يغلط ولايتعمّد وإذا روى حديثاً منكراً فيكون البلاء ممن روى عنه فيكون ضعيفاً وليس هو ممن يتعمّد الكذب[1].

ذكر من وثقه:

قال يحي بن يحي: خارجة عندنا مستقيم الحديث ولم ينكر من حديثه إلا ما كان يدلس عن غياث فإنّا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض له[2] .

(42) خازم بن محمد بن خازم المخزومي أبوبكر القرطبي ت(496) هـ .

قال ابن بشكوال: كان قديم الطلب وافر الأدب وهو كان الأغلب عليه وله تصرف في اللغة وقول الشعر سمع الناس منه ولم يكن بالضابط لما رواه وكان يختلط في روايته وأسمعته وقفت على ذلك وقرأته في غير موضعٍ بخطه ورأيته قد اضطرب في أشياء من روايته وسألت شيخنا أبا الحسن بن مغيث فقال لي: كان أبوعبدالله محمد ابن فرج الفقيه وأبومروان بن سراج يتكلمان فيه ويضعفانه [3] .

وقال أبوجعفر بن صابر المالقي: ضعيف[4] .

(43) خالد بن برد العجلي البصري .

قال العقيلي: في حديثه اضطراب وفي نسخة: مضطرب الحديث[5] .

وقال أبوحاتم: مجهول[6] .

وقال البخاري: خالد بن برد عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ: (□□ □□□ □□□□□□). □□□□□□□ □□□□[7] .

□□□□ □□□□□□□: □□□□□ □□□□ □□□□□□□□□□ □□ □□□□ □□ □□□□ □□□□□ □□□□ □□□□□□□□:

() الكامل (3/58) .
() الجرح (3/376) .
() الصلة (1/178)لابن بشكوال .
() اللسان (2/372) .
() ضـ (2/4) .
() الجرح (3/323) .
() ت الكبير (3/141) .
() الميزان (1/628) .

[illegible] .

[illegible]
[illegible] .

[illegible] .

[illegible] .

[illegible]

[illegible] .

تعقيب:

قول الذهبي فيه اضطراب مراده والله أعلم الحديث الذي رواه لا خالد نفسه ويدل عليه أنه لم يذكره في الميزان وكذا عبارة العراقي لو كان المراد منها أنّه أي خالد مضطرب فغير مسلم وإن كان المراد منها الحديث أنه مضطرب فنعم . ويدل عليه ما في المغني عن حمل الأسفار: أصحاب السنن وفيه اضطراب[6] .

وقول ابن حجر"مقبول" غير مقبول لتوثيق الفسوي وهو ممّا فاته وأصوله.

45) خُصَيف بالصاد المهملة آخره فاء مصغر ابن عبدالرحمن الجزري أبوعون صدوق سيء الحفظ خلط بآخره ورمي بالإرجاء من الخامسة مات سنة سبعٍ وثلاثين وقيل غير ذلك[7].

قال أحمد بن حنبل: خصيف شديد الاضطراب في المسند[8].

وقال مرة: مضطرب الحديث[9].

() (6/252) .
() تق (286رقم1644) .
() الكاشف (1/364) .
() ذيل الميزان (206رقم323) .
() المعرفة (2/487 ، 501) .
() (1/574رقم2204) .
() تق (297رقم1728).
() العلل (3/214 - عبدالله).
() العلل (2/484 - عبدالله).

وقال أيضاً: ضعيف الحديث[1].

وقال النسائي: ليس بالقوي[2].

وقال أبوحاتم: صالح يخلط وتكلم في سوء حفظه[3].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح[4]. وقال مرة: لابأس به[5].

وقال أبوزرعة: ثقة[6].

وقال النسائي: صالح[7].

وقال ابن عدي: ولخصيف نسخ وأحاديث كثيرة وسمعنا من أبي عروبة جمعه لخصيف الجزري جزءاً وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه وبرواياته إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبدالرحمن البالسي يكنى أباالأصبغ فإن رواياته عنه بواطيل والبلاء من عبدالعزيز لا من خصيف ويروي عنه نسخة عن أنس بن مالك وعن جماعة من التابعين...[8].

(46)خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم أبوأحمد الكوفي نزل واسط ثم بغداد صدوق اختلط في الآخر وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ذلك ابن عيينه وأحمد من الثامنة مات سنة إحدى وثماثين على الصحيح[9].

قال عثمان ابن أبي شيبة: هوصدوق ولكنه خرف واضطرب عليه بعض حديثه[10].

ذكر من وثقه:

() الجرح (3/403).
() ضـ (93رقم177).
() الجرح (3/404).
() الجرح (3/403).
() التاريخ (106رقم310 - الدارمي).
() الجرح (3/404).
() ت الكمال (8/259).
() الكامل (3/272).
() تق (299رقم1741).
() الثقات (48رقم18)لابن شاهين.

قال ابن معين: ليس به بأس[1]. وقال مرة: ليس به بأس صدوق[2].

وقال ابن سعد: كان ثقةً ثمّ أصابه الفالج قبل أن يموت حتى ضعف وتغير لونه واختلط[3].

وقال ابن عمّار: لابأس به ولم يكن صاحب حديث[4].

وقال أبوحاتم : صدوق[5].

وقال النسائي: لابأس به[6].

وقال ابن عدي: أرجوا أنه لابأس به كما قاله يحي بن معين ولاأبرئه من أن يخطيء في "بعض" الأحايين في بعض رواياته[7].

(47) داود بن المُحَبّرـ بمهملة وموحدة مشددة ابن قَحْذَم بفتح القاف وسكون المهملة وفتح المعجمة الثقفي البكراوي أبوسليمان البصري نزيل بغداد متروك. وأكثر كتاب العقل الذي صنفه موضوعات من التاسعة مات سنة ستٍ ومائتين[8].

قال الجوزجاني: كان يروي عن كلٍ وكان مضطرب الأمر[9].

وقال ابن المديني: ذهب حديثه[10].

وقال ابن معين: قد سمع إلا أنه لم يكن له بخت[11].

وقال أيضاً: ليس بكذاب...وكان داود ثقة ولكنه جفا الحديث ثمّ حدث[12].

وقال أحمد بن حنبل: شبه لاشيء كان لا"يدري ذاك أيشٍ الحديث[13].

() نفسه.
() ت بغداد (8/319).
() الطبقات (7/313).
() ت بغداد (8/319).
() الجرح (3/369).
() ت بغداد (8/320).
() الكامل (3/65).ومابين القوسين من ت الكمال (8/288).
() تق (308رقم1820).
() أحوال الرجال (336رقم369).
() الجرح (3/424).
() نفسه.
() التاريخ (2/154 - الدوري).
() العلل (1/388 عبدالله).ومابين القوسين من الجرح (3/424).

وقال أبوحاتم: غير ثقةٍ ذاهب الحديث منكر الحديث[1].

وقال أبوزرعة: ضعيف الحديث[2].

وقال الذهبي: صاحب العقل واهٍ قال ابن حبان: كان يضع الحديث ، وأجمعوا على تركه[3].

(48) داود ابن أبي هند القشيري مولاهم أبوبكر أو أبو محمد البصري ثقة متقن كان يهم بآخرة من الخامسة مات سنة أربعين وقيل قبلها[4].

قال أحمد بن حنبل : كان كثير الاضطراب والخلاف[5].

وقال أيضاً: داود يختلف عنه[6].

ذكر من وثقه:

قال الثوري : من حفاظ البصريين[7].

وقال ابن معين: ثقة[8].

وقال أحمد بن حنبل: ثقة ثقة[9].

وقال أبوحاتم: ثقة[10].

وقال النسائي: ثقة[11]. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت[12].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان داود من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه[13].

() الجرح (3/424).
() نفسه.
() المغني (1/321).
() تق (309رقم1826).
() التهذيب (3/177).
() العلل (1/328 - عبدالله).
() الجرح (3/411).
() الجرح (3/411ـ412).
() العلل (2/375 - عبدالله).
() الجرح (3/412).
() ت الكمال (8/465).
() ت الكمال (8/466).
() (6/378).

(49) روّاد بتشديد الواو ابن الجراح أبوعصام العسقلاني أصله من خراسان صدوق اختلط بآخرة فترك وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد من التاسعة[1].

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث تغير حفظه في آخر عمره وكان محله الصدق[2]

قال النسائي: ليس بالقوي روى غير حديثٍ منكرٍ وكان قد اختلط[3].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة[4].

وقال مرة: ليس به بأس إنّما غلط في حديث سفيان الثوري[5].

وقال أحمد بن حنبل: لابأس به صاحب سنة إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير[6].

وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء !

فقال أبوحاتم: يحول من هناك[7].

وقال ابن عدي: ولرواد بن الجراح أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري وعا مة مايرويه عن مشايخه لايتابعه الناس عليه وكان شيخاً صالحاً وفي حديث الصالحين بعض النكرة إلا أنه ممن يكتب حديثه[8].

(50) زمْعة بسكون الميم بن صالح الجَنَدي بفتح الجيم والنون اليماني نزيل مكة أبووهب ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون من السادسة[9].

() تق (329رقم1969).
() الجرح (3/524).
() ضـ (100رقم194).
() التاريخ (111رقم331 - الدارمي).
() التاريخ (2/167 - الدوري).
() العلل (2/31 - عبدالله).
() الجرح (3/524).
() الكامل (3/179).
() تق (340رقم2046).

قال الذهلي: صالح ابن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد أبن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب[1].

وقال ابن معين: ضعيف الحديث[2].

وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث[3].

وقال البخاري: يخالف في حديثه تركه ابن مهدي أخيراً[4].

وقال أبوحاتم: ضعيف الحديث...[5].

وقال النسائي: ليس بالقوي كثير الغلط عن الزهري[6].

(51)سعد بن سنان ويقال سنان بن سعد الكندي المصري وصوب الثاني البخاري وابن يونس صدوق له أفراد من الخامسة[7].

قال أحمد بن حنبل:سعد بن سنان تركت حديثه ويقال سنان بن سعد حديثه حديث مضطرب[8].

وقال أيضاً:حديثه غير محفوظ حديث مضطرب[9].

وقال ابن معين:سمع عبدالله بن يزيد من سنان بن سعد بعد ما اختلط[10].

وقال ابن سعد:منكر الحديث[11].

وقال النسائي:منكر الحديث وقال أيضاً:ليس بثقة[12].وقال مرة:ضعيف[13].

() التهذيب (1/202).
() رواية الدقاق (46رقم62).
() العلل (2/531 - عبدالله).
() ت الكبير (3/451).
() الجرح (3/624).
() ضـ (107رقم220).
() تق (369رقم2251) .
() العلل(2/517 ـ عبدالله).
() ضـ (2/119)للعقيلي.
() بيان الوهم والإيهام(3/607)لابن القطان وعلق عليه بقوله ففي هذا أنه اختلط.
() التهذيب(3/409).
() ضـ (123،119رقم282،264).
() التمييز (1/ق 5/أ ــ الإعلام بسنته لمغلطاي).

وعده الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[14].

وقال الجوزجاني:أحاديثه واهية ولاتشبه أحاديث الناس عن أنس[2].

وقال الذهبي:ضعفوه ولم يترك[3].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[4].

ونقل مغلطاي عن الدارقطني أنه وثقه[5] .

وقال العجلي:ثقة[6].

وقال ابن حبان: أرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روي عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات وما روي عن سعد بن سنان فيه المناكير كأنهما اثنان فالله أعلم[7].

تعقيب

الاضطراب من الرواة عنه لامنه قال أحمد بن حنبل:لم أكتب أحاديث سنان بن سعد ؛ لأنّهم اضطربوا بها فقال بعضهم:سعد بن سنان وسنان بن سعد[8].

() (321رقم267).
() أحوال الرجال (265رقم277).
() المغني (1/368).
() الجرح (4/251).
() الإعلام بسنته (1/ق5/ب) .
() الثقات (1/390 - ترتيب) .
() الثقات (4/336).
قال مغلطاي:صحح البخاري قول من قال سنان وكذلك ابن يونس.اهـ الإعلام (1ق5/ب).
() الكامل (3/355).ويدل عليه أيضاً كلام ابن حبان السابق.

وتعقبه ابن عدي بقوله:وليس هذه الأحـاديث ممّـا يجـب أن تـترك أصلاً كما ذكره ابن حنبل أنه ترك هذه الأحاديث للاختلاف الذي فيه مـن سعد بن سنان وسنان بن سعد ؛ لأنّ في الحديث وفـي أسـانيدها مـاهو أكثر اضطراباً منها في هذه الأسانيد ولم يتركه أحدٌ أصلاً بل أدخلوه في مسانيدهم وتصانيفهم[1].

وأمّا قول ابن حبان كأنهما اثنان أراد أن حديث سنان يخالف حديث سعد كأنهما راويان أحدهما ثقة والآخر ضعيف وهذا من الرواة عنه وإلا فهو واحـد فقد قال ابن حبان نفسه: سنان بن سعد الكندي من جلة البصريين وهو الذي يخطيء الرواة فيه منهم من قال:سعد بن سنان وقال بعضهم:سعيد بن سنان والصحيح سنان بن سعد والله أعلم[2].

(52)سعيد بن عبدالجبار الزُبيدي ـ بضم الزاي ـ أبوعثمان الحمصي وهو سعيد ابن أبي سعيد ضعيف كان جرير يكذبه من الثامنة[3].

قال أبوحاتم:ليس بقوي مضطرب الحديث[4].

وقال قتيبة بن سعيد:كان جرير بن عبدالحميد يكذبه[5].

وقال ابن المديني:لم يكن بشيء وكان حدثنا بشيء وأنكرنا عليه بعد ذاك فجحد أن يكون حدثنا[6].

وقال النسائي:ليس بثقة[7].

وقال مسلم متروك الحديث[8].

وقال الدارقطني:ضعيف[9].

وقال ابن عدي:عامة حديثه الذي يرويه عن الضعفاء وغيرهم ممّا لايتابع عليه[10].

() الكامل (3/357).
() مشاهير علماء الأمصار (122).
() تق (382رقم2356).
() الجرح (4/44).
() الجرح (4/44).
() الكامل (3/386).
() ضـ (119رقم266).
() الكنى (ق73).
() السنن (1/37).
() الكامل (3/387).

(53)سعيد بن وجيه بن طاهر بن محمد أبوعبد الرحمن الشحامي.

قال أبوالحسن بن بابويه:قدم الري سنة خمس وسبعين وخمس مائة وكان مضطرب الإسناد وليست له معرفة بالحديث حدث عن أبيه[1].

(54)سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبومحمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلس من الخامسة مات سنة سبعٍ وأربعين أو ثمانٍ وكان مولده أول سنة إحدى وستين[2].

قال أحمد بن حنبل:منصور أثبت أهل الكوفة ففي حديث الأعمش اضطراب كثير[3].

وقال ابن المديني: الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق [كان كثير الوهم في أحاديث هؤلآء الضعفاء][4].

وقال ابن نمير: الأعمش أحفظ من منصور ومنصور أقوم حديثاً وأقل اختلافاً في الرواية[5].

وقال ابن معين:ثقة[6].

وقال أبوحاتم:ثقة يحتج بحديثه[7].

وقال أبوزرعة:الأعمش إمام[8].

وقال ابن عمّار:ليس في المحدثين أحدٌ أثبت من الأعمش ومنصور بن المعتمر هو ثبت أيضاًوهو أفضل من الأعمش إلا أنّ الأعمش أعرف بالمسند وأكثر مسنداً منه[9].

وقال العجلي:ثقة كوفي وكان محدث أهل الكوفة في زمانه[10].

() اللسان (3/49).
() تق (414رقم2630).
() الميزان (2/224). وانظر الجرح (1/237) لابن أبي حاتم .
() شرح العلل (2/711، 800)، والزيادة من الميزان (2/224).
() المعرفة (2/796)للفسوي.
() الجرح (4/146).
() الجرح (4/147).
() نفسه .
() ت بغداد (9/11).
() الثقات (1/432).

وقال الذهبي: أحد الأئمة الثقات عداده في صغار التابعين ما نقموا عليه إلا التدليس وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولايدرى به فمتى قال حدثنا فلا كلام ومتى قال عن تطرق إليه[1]احتمال التدليس إلا في شيوخٍ له أكثر عنهم ... فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال (1).

(55) سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل من الخامسة [(2)].

قال أبوحاتم:محله الصدق وفي حديثه بعض الاضطراب ولاأعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه[(3)].

وقال البخاري:عنده مناكير[(4)].

وقال النسائي:ليس بالقوي في الحديث[(5)]. وقال مـرة:فـي حـديثه شيء[(6)].

وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير[(7)].

ذكرمن وثقه:

قال دحيم:أوثق أصحاب مكحول سليمان بن موسى[(8)].

وقال ابن معين:ثقة وحديثه صحيح عندنا[(9)].

وقال ابن سعد:كان ثقةً أثنى عليه ابن جريج[(10)].

---

1) الميزان (2/224).
() تق (414رقم2631).
() الجرح (4/142).
() ت الكبير (4/39).
() ضـ (116رقم252).
() ت الكمال (12/97).
() الأسامي والكنى (1/289).
() الجرح (4/141).
() التهذيب (4/198). وانظر ت الدارمي (46رقم26).
() الطبقات (7/457).

وقال الدارقطني:من الثقات أثنى عليه عطاء والزهري[1].

وقال ابن عدي:فقيه راوٍ حدث عنه الثقات من الناس وهو أحد علماء أهل الشام وقد روى أحاديث ينفرد بها لايرويها غيره وهو عندي ثبتٌ صدوق[2].

تعقيب:

قال الذهبي:كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها[3].

وفي قول الذهبي هذا نظر ؛ لأنّ سليمان في حفظه شيء ومثله يتوقف فيما ينفرد به أويخالف والله أعلم.

(56)سنان بن ربيعة الباهلي البصري أبوربيعة صدوق فيه لين أخرج له البخاري مقروناً من الرابعة[4].

قال أبوحاتم:شيخ مضطرب الحديث[5].

وقال الدارقطني:مضطرب[6].

وقال ابن معين:ليس هو بالقوي[7].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[8].

وفي الثقات لابن شاهين:صالح[9].

وذكره ابن حبان في الثقات[10].

() التهذيب (4/198).
() الكامل (3/270).
() الميزان (2/226).
() تق (417رقم2654).
() الجرح (4/252).
() سؤالآت ابن بكير وغيره (32رقم14).
() التاريخ (2/240 -الدوري).
() التاريخ (243رقم950 - الدارمي).
() (104رقم490).
() (4/337).

وقال ابن عدي:لسنان أحاديث قليلة وأرجو أنه لابأس به[11].

وقال الذهبي:صويلح[2].

(57)سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثمّ الحَدَثاني ـ بفتح المهملة والمثلثة ـ ويقال له الأنباري ـ بنون ثمّ موحدة ـ أبومحمد صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول من قدماء العاشرة مات سنة أربعين وله مائة سنة[3].

قال يعقوب بن شيبة:صدوق ومضطرب الحفظ ولاسيما بعد ما عمي[4].

وقال ابن المديني:ليس بشيء[5].

وقال ابن معين:هو حلال الدم[6].

وقال النسائي:ليس بثقة[7].

وقال ابن عدي:ولسويد أحاديث كثيرة عن شيوخه روى عن مالك الموطأ ويقال إنه سمعه خلف حائط فضعف في مالك أيضاً ولسويد ممّا أنكرت عليه غير ما ذكرت وهو إلى الضعف أقرب[8].

ذكرمن وثقه:

قال أحمد بن حنبل:أرجو أن يكون صدوقاً أو قال:لابأس به[9].

وقال أبوحاتم:كان صدوقاً وكان يدلس ويكثر ذاك ـ يعني التدليس[10].

() الكامل (3/440).
() الميزان (2/235).
() تق (423رقم2705).
() ت بغداد (9/231).
() ت بغداد (9/229).
() ت بغداد (9/230).
() ضـ (118رقم260).
() الكامل (3/429).
() ت بغداد (9/230).
() الجرح (4/240).

وقال أبوالقاسم البغوي:كان قد كف بصره في آخر عمره فربما لقن ما ليس من حديثه وقال:كان من الحفاظ[1].

وقال البردعي:رأيت أبازرعة يسيء القول في سويد ... !!

فقلت لأبي زرعة:فأيش حاله؟

قال:أمّا كتبه فصحاح وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها فأمّا إذا حدث من حفظه فلا[2].

(58)سيار بن ربيعة أبوربيعة عن أنس.

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث.

وقال ابن معين:ليس بالقوي.

وقال ابن حجر:وأنا أظنه سنان بن ربيعة ... وهو يكنى أباربيعة ويروي عن أنس وقد نقل المزي في التهذيب وتبعه الذهبي في التذهيب عن يحي بن معين وأبي حاتم ما ذكر هنا[3].

(59)شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبوعبدالله صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلاً فاضلاًعابداً شديداً على أهل البدع من الثامنة مات سنة سبعٍ أو ثمانٍ وسبعين[4].

قال أحمد بن حنبل:شاذ الحفظ مضطرب الحديث[5].

وقال صالح جزرة:صدوق ولمّا ولي القضاء اضطرب حفظه وقل ما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به[6].

وقال يعقوب بن شيبة:ثقة صدوق صحيح الكتاب رديء الحفظ مضطربه[7].

() ت بغداد (9/229ـ231).
() ت الكمال (12/252).
() اللسان (3/130).
() تق (436رقم2802).
() الإعلام بسنته (1/ق71/ب)لمغلطاي.
() ت بغداد (9/285).
() ت بغداد (9/284).

وقال الجوزجاني:سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل[1].

وقال الأزدي:كان صدوقاً إلا أنه مائل عن القصد غالي المذهب سيء الحفظ. كثير الوهم مضطرب الحديث[2].

وقال يحي بن سعيد:مازال مخلطاً[3].

وقال أبوزرعة:كان كثير الحديث صاحب وهمٍ يغلط أحياناً[4].

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري:أخطأ شريك في أربعمائة حديث[5].

وقال البخاري:كثير الغلط والوهم[6].

وقال الترمذي:كثير الغلط[7].

وقال النسائي:ليس بالقوي[8].

وقال مرة:ليس بالحافظ[9].

وقال الدارقطني:شريك ليس بالقوي فيما ينفرد به[10].

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالمتين[11].

ذكرمن وثقه:

قال ابن المبارك:شريك أعلم بحديث الكوفيين من سفيان الثوري[12].

() أحوال الرجال (150رقم137).
() التهذيب (4/296).
() الجرح (4/366).
() الجرح (4/367).
() الكامل (4/8).
() العلل الكبير (1/221 - ترتيب)للترمذي.
() السنن (1/66).
() التهذيب (4/296).
() تحفة الأشراف (5/130).
() السنن (1/345).
() التهذيب (4/296).
() الكامل (4/8).

وعلق عليه ابن معين بقوله:ليس يقاس بسفيان أحد ولكن شريك أروى منه في بعض المشايخ[13].

وقال ابن معين:صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه[2].

وقال النسائي:ليس به بأس[3].

وقال ابن سعد:كان شريك ثقةً مأموناً كثير الحديث وكان يغلط كثيراً[4].

وقال أبوداود:ثقة يخطيء على الأعمش زهير وأسرائيل فوقه[5].

وقال ابن عدي:لشريك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف وإنّما ذكرت من حديثه وأخباره طرفاً وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه ممّا أمليت بعض الإنكـــار والغالب على حديثه الصحة والإستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنّما أتي فيه من سؤء حفظه لا أنه يتعمّد في الحديث شيئاً ممّا يستحق فيه أن ينسب إلى شيء[6].

وقال الذهبي: العلامة الحافظ القاضي ... أحد الأعلام على لين ما في حديثه توقف بعض الأئمّة عن الاحتجاج بمفاريده[7].

(60)شهر بن حَوْشَب الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة[8].

قال أبوحاتم في معرض نقده لحديث رواه شهر:وشهر لا ينكر هذا من فعله وسوء حفظه وهذا من شهر دليل الاضطراب[9].

() رواية الدقاق (102رقم322).
() نفسه .
() ت الكمال (12/472).
() الطبقات (6/379).
() سؤالآت الآجري (1/173).
() الكامل (4/22).
() النبلاء (8/200).
() تق (441رقم2846).
() العلل (2/148).

قال ابن رجب:وممّن يضطرب في حديثه أيضاً شهر بن حوشب وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة[1].

وقال أيضاً:مختلف فيه وهو كثير الاضطراب[2].

وقال أبوحاتم:لايحتج بحديثه[3].

وقال النسائي:ليس بالقوي[4].

وقال الساجي:فيه ضعف وليس بالحافظ ...[5].

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالقوي عندهم[6].

وقال ابن عدي:ضعيف جداً[7].

وقال أيضاً:ليس بالقوي في الحديث وهوممّن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به[8].

وقال البيهقي:ضعيف[9].

وقال ابن حزم:ساقط[10].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[11].

وقال أحمد بن حنبل:ما أحسن حديثه ووثقه...[12].

وقال أبوزرعة لا بأس به[13].

() شرح العلل (1/422).
() فتح الباري (7/428)لابن رجب.
() الجرح (4/383).
() ضـ (128رقم294).
() التهذيب (4/325).
() التهذيب (4/325) .
() الكامل (5/321).
() الكامل (4/40).
() التهذيب (4/326).
() نفسه .
() الجرح (4/383).
() نفسه .
() نفسه .

وقال ابن القطان:لم أسمع لمضعفيه حجة[1].

تعقيب:

وقول ابن القطان هذا فيه نظر ؛ لأنّ ضعف شهر من جهة سوء حفظه وكثرة الأوهام والاضطراب وهذه حجة كافية لتضعيفه.

(61)صالح ابن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام بن عبدالملك نزل البصرة ضعيف يعتبر به من السابعة مات بعد الأربعين[2].

قال الذهلي:صالح ابن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد ابن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب[3].

وقال ابن معين:ضعيف الحديث[4].

وقال مرة:ليس بشيء[5].

وقال أبوحاتم:لين الحديث[6].

وقال البخاري:ضعيف، وقال أيضاً:ليس بشيء عن الزهري[7].

وقال مرة:لين[8].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث كان عنده عن الزهري كتابان أحدهما عرض والآخر مناولة فاختلطا جميعاً فلا يعرف هذا من هذا[9].

وقال أبوزرعة للإمام أحمد بن حنبل:صالح يحتج به؟

قال:يستدل به ويعتبربه[10].

() بيان الوهم (3/321).
() تق (443رقم2860).
() التهذيب (1/202).
() سؤالآت ابن الجنيد (385رقم460).
() التاريخ (2/262 - الدوري). 0
() الجرح (4/395).
() الكامل (4/65).
() ت الكبير (4/273).
() الجرح (4/395).
() ت الكمال (13/12 ـ13).

وقال النسائي:ضعيف[1]. وقال الجوزجاني: اتهم في أحاديثه[2].

وقال ابن عدي:في بعض أحاديثه ماينكر عليه وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم[3].

(62)صدقة بن عبدالله السمين أبومعاوية أو أبومحمد الدمشقي ضعيف من السابعة مات سنة ستٍ وستين[4].

قال دحيم:مضطرب الحديث ضعيف[5].

وقال ابن معين:ضعيف ليس بشيء[6].

وقال أحمد بن حنبل:ماكان من حديثه مرفوع منكر وماكان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل قال وهو ضعيف جداً[7].

وقال البخاري:ماكان من حديثه مرفوعاً فهو منكر وهو ضعيف جداً[8].

وقال:مسلم:منكر الحديث[9].

وقال النسائي:ضعيف[10].

وقال أبوحاتم:لين يكتب حديثه ولايحتج به[11].

وقال ابن نمير:ضعيف[12].

() ضـ (131رقم302).
() أحوال الرجال (191رقم185).
() الكامل (4/66).
() تق (451رقم2929).
() تاريخ أبي زرعة (905).
() سؤالآت ابن الجنيد (359رقم355).
() العلل (1/300 - عبدالله).
() ضـ (448رقم174).
() الكنى (ق 94) .
() ضـ (132 رقم 307) .
() ت الكمال (13/136) .
() الجرح (4/430).

وقال أبوزرعة:كان شامياً قدرياً ليناً[13].

وقال الدارقطني:ضعيف[2].

وقال ابن عدي:أحاديث صدقة منها ما توبع عليه وأكثره ممّا لايتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[3].

ذكرمن وثقه:

قال دحيم:ثقة[4].

وقال مرة:محله الصدق غير أنه كان يشوبه القدر[5].

وقال أبوحاتم:محله الصدق وأنكر عليه رأي القدر فقط[6].

(63)الصّلت ـ بفتح أوله وآخره مثناة ـ ابن دينار الأزدي الهُنائي البصري أبوشعيب المجنون مشهور بكنيته متروك ناصبي من السادسة[7].

قال أبوحاتم:لين الحديث إلى الضعف ماهو مضطرب الحديث يكتب حديثه[8].

وقال الفلاس:متروك الحديث يكثر الغلط[9].

وقال ابن معين:ليس بشيء[10].

وقال أبوزرعة:لين[11] .

وقال النسائي:ليس بثقة[12] .

() الجرح (4/429) .
() ضـ (328 رقم 298) .
() الكامل (4/76) .
() ت الكمال (13/135) .
() الجرح (4/429) .
() الجرح (4/430) .
() تق (455رقم2963).
() الجرح (4/438).
() نفسه .
() التاريخ (2/270 - الدوري) .
() الجرح (4/438) .
() ضـ (131رقم303).

وقال ابن عدي:ليس حديثه بالكثير وعامة ما يرويه ممّا لايتابعه الناس عليه[1].

(64)عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ضعيف من الرابعة مات في أول دولة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين[2].

قال أبوحاتم:منكر الحديث مضطرب الحديث ليس له حديث يعتمد عليه..[3].

وقال يعقوب بن شيبة : هو مضطرب الحديث [4] .

وقال أبوزرعة:منكر الحديث في الأصل وهو مضطرب الحديث[5] .

وقال الساجي:مضطرب الحديث[6].

وقال ابن القطان:ضعيف الحديث منكره مضطربه[7].

وكان ابن عيينة لايحمد حفظ عاصم[8].

وقال ابن معين:ضعيف لايحتج بحديثه..[9].

وقال ابن سعد:كان كثير الحديث ولايحتج به[10] .

وقال البخاري:منكر الحديث[11].

() الكامل (4/81) .
() تق (472رقم3082) .
() الجرح (6/348).
() ت.دمشق (25/259) لابن عساكر .
() الجرح (4/348).
ووقع في التهذيب (5/42)قول أبي زرعة منسوباً لابن نمير والذي في الجرح سؤال ابن نمير .
() الإعلام بسنته (4/ق124/ب)لمغلطاي، والتهذيب (5/43).
() بيان الوهم (4/594).
() الجرح (6/347) .
() نفسه .
() ت الكمال (13/504).
() ت الكبير (6/493) .

وقال النسائي:ضعيف[1] .

وقال ابن خراش وغير واحد:ضعيف[2] .

وقال ابن عدي:قد احتمله الناس وهو مع ضعفه يكتب حديثه[3].

ذكرمن وثقه:

قال البخاري:صدوق روى عنه مالك بن أنس حديثين مرسلين وروى عنه شعبة والثوري[4].

(65) عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي صدوق رمي بالإرجاء من الخامسة مات سنة بضع وثلاثين [5].

قال البزار : عاصم في حديثه اضطراب ولا سيما في حديث الرفع[6] .

وقال ابن المديني : لا يحتج به إذا انفرد [7] .

وقال ابن معين : قال جرير كان مرجئاً[8] .

ذكر من وثقه :

قال ابن سعد : كان ثقة يحتج به وليس بكثير الحديث[9] .

وقال ابن معين : ثقة مأمون [10].

وقال الإمام أحمد : لا بأس بحديثه [11].

وقال مرة : ثقة [12] .

() الميزان (2/354).
() ت الكمال (13/505).
() الكامل (5/228) .
() العلل الكبير (2/972)للترمذي .
() تق (473 رقم 3092) .
() البحر الزخار (5/47) .
() الضعفاء (2/70) لابن الجوزي . وانظر التهذيب (5/49) للحافظ .
() التاريخ (46 رقم 63 ـ الدقاق) .
() الطبقات (6/341) .
() التاريخ (46 رقم 63 ـ الدقاق) .
() الجرح (6/350) .
() العلل (201 رقم 356ـ الميموني) .

وقال أبو حاتم : صالح [13] .

وقال أبو داود : كان أفضل أهل الكوفة [2] .

وقال ابن شاهين : ثقة مأمون . وقال أحمد بن صالح : عاصم بن كليب يعد من وجوه الكوفيين من الثقات[3] .

وقال الفسوي : ثقة[4] .

وقال النسائي : ثقة [5] .

(66)عباد بن كثير الرملي الفلسطيني ويقال له التميمي واسم جده قيس ضعيف من السابعة .قال ابن عدي:هو خير من عباد الثقفي تأخر إلى حدود السبعين[6].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث ظننت أنه أحسن حالاًمن عباد بن كثير البصري فإذا هو قريب منه[7] .

وقال أحمد بن حنبل:ليس بذاك[8].

وقال البخاري:منكر الحديث[9].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث[10].

وقال النسائي:ليس بثقة[11] .

() الجرح (6/350) .
() سؤالات الآجري (1/310) .
() الثقات (112) .
() المعرفة (3/95) .
() ت الكمال (13/538) .
() تق (482رقم 3157) .
() العلل (2/18).
() العلل (107رقم172 المروذي).وانظر بحر الدم (229رقم502)لابن عبد الهادي .
() ت الكبير (6/43).
() الجرح (6/85) .
() ضـ (162رقم407) .

وقال الحسين الرازي:متروك[1] .

وقال الساجي:ضعيف يحدث بمناكير[2].

وقال ابن عدي بعد ذكره أحاديث لعباد:وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعباد الرملي هذا غير محفوظة وهو خير من عباد البصري[3].

ذكرمن وثقه:

قال علي بن المديني:ثقة لابأس به[4].

وقال ابن معين:ثقة[5].

وقال مرة:ليس به بأس[6].

(67)عبدالأعلى بن عامر الثعلبي ـ بالمثلثة والمهملة ـ الكوفي صدوق يهم من السادسة[7] .

قال الدارقطني:مضطرب الحديث[8] .

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه[9] .

وقال ابن معين:ليس بثقة[10].

وقال مرة:ليس بذاك القوي[11].

وقال أحمد بن حنبل:هوكذا وكذا[12].

() الضعفاء (2/76)لابن الجوزي .
() التهذيب (5/89) .
() الكامل (4/337) .
() سؤالآت ابن أبي شيبة (126رقم157) .
() التاريخ (2/293 - الدوري) .
() الكامل (4/337) .
() تق (561رقم3755) .
() العلل (4/124) .
() الجرح (6/26) .
() المجروحين (2/156) .
() الجرح (6/26) .
() العلل (2/476 - عبدالله) .

وقال مرة:ضعيف الحديث[1]. وقال مرة:منكر الحديث[2].

ووهن أحاديثه الثوري[3].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث[4].

وقال النسائي:ليس بذاك القوي[5] .

وقال ابن سعد:كان ضعيفاً في الحديث[6] .

وقال الدارقطني:ليس بالقوي عندهم[7] .

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح ليس بذاك[8]. وقال مرة:ثقة[9].

وقال الفسوي : شيخ نبيل وفي حديثه لين وهو ثقة كوفي [10] .

تعقيب :

الأقرب أنه ضعيف قال ابن القطان: ((ضعيف))[11] بل قال الحافظ ابن رجب: ((ضعفه الأكثرون ووثقه ابن معين))[12] وكذا قال الحافظ ابن حجر: ((قال الجمهور في عبد الأعلى ليس بقوي)) [13] اهـ .

() العلل (1/394 - عبدالله).
() الكامل (5/316) .
() الجرح (6/26) .
() الجرح (6/26).
() ضـ (154رقم381) .
() الطبقات (6/335) .
() العلل (2/106) .
() سؤالآت ابن الجنيد (343رقم289) .
() الكامل (5/316) .
() المعرفة (3/94) .
() بيان الوهم (3/547).
() فتح الباري (9/257).
() الفتح (13/124).

(68)عبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم المَهْري ـ بفتح الميم وسكون الهاء ـ أبو رجاء المصري المكفوف ثقة من التاسعة مات سنة اثنتين وتسعين ومائة وله أربع وسبعون[1] .

قال أبوسعيد بن يونس:كان قد عمي فكان يحدث حفظاً فأحاديثه مضطربة[2] .

وقال أبوزرعة:شيخ من أهل مصر يكنى أبارجاء[3] .

ذكرمن وثقه:

قال أبوداود:ثقة حدث عنه ابن وهب[4].

وقال أبو عمر الكندي:كان من أفضل أهل مصر[5] .

(69)عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عثمان بن حنيف الأنصاري الأوسي أبومحمد المدني الأُمامي ـ بالضم ـ صدوق يخطيء من الثامنة مات سنة اثنتين وستين بعد المائة وهو ابن بضع وسبعين[6].

قال أبوحاتم:شيخ مديني مضطرب الحديث[7].

وقال ابن معين:شيخ مجهول[8].

وقال ابن عدي:وليس هو بذاك المعروف كما قال ابن معين[9].

ذكرمن وثقه:

قال ابن سعد:كان كثير الحديث وكان عالماً بالسيرة وغيرها[10].

وقال يعقوب بن شيبة:ثقة[11].

() تق (588رقم3956) .
() التهذيب (6/199). وانظر الميزان (2/577) .
() الجرح (5/261).
() ت الكمال (17/250).
() ت الكمال (17/251).
() تق (588رقم3958) .
() الجرح (5/260). والعلل (1/352) .
() التاريخ (139رقم463 - الدارمي) .
() الكامل (4/287) .
() التهذيب (6/200) .
() ت الكمال (17/254) .

وذكره ابن حبان في الثقات[12].

وقال العراقي:روى له مسلم حديثاً واحداً[2].

(70)عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربي أبومحمد الكوفي لابأس به وكان يدلس قاله أحمد من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومائة[3].

قال ابن شاهين قال عثمان ابن أبي شيبة:هو صدوق ولكنه هو كذا مضطرب[4].

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد:كان شيخاً ثقة كثير الغلط[5].

وقال ابن معين:ثقة [6].

وقال أبوحاتم:صدوق إذا حدث عن الثقات ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين [7].

وقال النسائي:ثقة، وفي موضع آخر: ليس به بأس [8].

وقال ابن شاهين:ثقة [9].

وقال الساجي:صدوق يهم[10].

وقال البزار والدارقطني:ثقة[11].

() (7/75) .
() البيان والتوضيح (131) .
() تق (598رقم4025) .
() التهذيب (6/239) . وفي الثقات لابن شاهين عن ابن أبي شيبة : هو صدوق ولكن هو كذا ضعفه . (109رقم184) .
() الطبقات (6/392) .
() التاريخ (2/357 - الدوري) .
() الجرح (5/282) .
() ت الكمال (17/389) .
() الثقات (110رقم195) .
() التهذيب (6/239) .
() نفسه .

(71)عبدالرزاق بن عمر الدمشقي أبوبكر الثقفي متروك الحديث عن الزهري لين في غيره من الثامنة[1].

قال أبومسهر سمعت سعيداً يقول:ذهبت كتبه فخلط واضطرب[2].

وقال ابن معين:ليس هو بشيء[3].

وقال مرة:كذاب[4].

وقال البخاري:منكر الحديث[5].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث منكرالحديث لايكتب حديثه[6].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث ... وروى عن الزهري أحاديث مقلوبة[7].

وقال النسائي:متروك الحديث[8].

وقال مرة:ليس بثقة[9].

وقال أبوداود:سرقت كتبه وكانت في خرج وكان يتتبع حديث الزهري[10].

(72)عبدالعزيز بن عبيدالله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي ضعيف ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عياش من السابعة[11].

قال أبوزرعة:مضطرب الحديث واهي الحديث [12].

() تق (607رقم4090- تمييزاً) .
() ضـ العقيلي (3/107) .
() التاريخ (2/362 - الدوري) .
() الجرح (6/39) .
() ت الكبير (6/131) .
() الجرح (6/39) .
() الجرح (6/39) .
() ضـ (154رقم378) .
() ت الكمال (18/49) .
() ت الكمال (18/50) .
() تق (614رقم4139) .
() الجرح (5/388) .

وقال ابن معين:ضعيف لم يحدث عنه إلا إسماعيل بن عياش[1].

وقال أبوحاتم:هو عندي ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه يروي أحاديث مناكير ويروي أحاديث حساناً[2].

وقال النسائي:ليس بثقة ولايكتب حديثه[3].

وقال أبوداود:ليس بشيء[4].

وقال الجوزجاني:غير محمود الحديث[5].

وقال الدارقطني:متروك[6].

(73)عبدالغني بن علي بن أيوب بن أحمد بن رشيق أبومحمد البخاري مات في ذي الحجة سنة خمسٍ أو ستٍ وخمسين وخمس مائة وقد جاوز السبعين.

قال ابن عبدالملك:كان مقدماً في عقد الشروط لكنه اضطرب في روايته لغفلةٍ كانت فيه[7].

(74)عبدالله البهي ـ بفتح الموحدة وكسر الهاء وتشديد التحتانية ـ مولى مصعب ابن الزبير يقال اسم أبيه يسار صدوق يخطيء من الثالثة[8].

قال أبوحاتم:لايحتج بحديثه وهو مضطرب الحديث[9].

ذكرمن وثقه:

قال ابن سعد:قالوا: كان ثقة قليل الحديث[10].

() التاريخ (2/366 - الدوري) .
() الجرح (5/387-388) .
() ت الكمال (18/172) .
() نفسه .
() أحوال الرجال (293رقم311) .
() التهذيب (6/311) .
() اللسان (4/45) .
() تق (560رقم3734) .
() العلل (1/206) .
() الطبقات (6/299) .

وقال ابن معين:ثقة[11].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال:كان يجالس عائشة كثيراً وكذلك عروة وروى عن عائشة وعن عروة عن عائشة جميعاً[2].

(75)عبدالله بن دينار العدوي مولاهم أبوعبدالرحمن المدني مولى ابن عمر ثقة من الرابعة مات سنة سبعٍ وعشرين[3].

قال العقيلي:أَمّا رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب[4].

وقال أيضاً:وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير إلا أن الحمل فيها عليهم[5].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[6].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة مستقيم الحديث[7].

وقال أبوحاتم وأبوزرعة:ثقة[8].

تعقيب:

قال الذهبي:انفرد بحديث الولاء فذكره لذلك العقيلي في الضعفاء وقال:في رواية المشايخ عنه اضطراب.ثمّ ساق له حديثين مضطربي الإسناد وإنّما الاضطراب من غيره فلا يلتفت إلى فعل العقيلي فإنّ عبدالله حجة بالإجماع[9].

() التاريخ (1/103 - ابن محرز) .
() الثقات (5/47-48) .
() تق (504رقم3320) .
() ضـ (2/247) .
() ضـ (2/249) .
() التاريخ (107رقم339 - الدقاق) .
() الجرح (5/46-47) .
() نفسه .
() الميزان (2/417) وقال في أول ترجمته ((صح)) وهي تعني أن العمل على توثيقه ، كما قاله الذهبي في ترجمة أبان العطار من الميزان (1/9- اللسان) وهي ساقطة من طبعة الميزان .

(76)عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبوعبدالرحمن العُمري المدني ضعيف عابد من السابعة مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها[1].

قال يعقوب بن شيبة:ثقة صدوق في حديثه اضطراب[2].

وقال مرة:رجل صالح مذكور بالعلم والصلاح وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب ويزيد في الأسانيد كثيراً[3].

وقال ابن المديني :ضعيف[4].

وقال أحمد بن حنبل:كان يزيد في الأسانيد ويخالف وكان رجلاً صالحاً[5].

وقال أبوحاتم:يكتب حديثه ولايحتج به [6] .

وقال النسائي:ليس بالقوي[7].

وقال مرة:ضعيف الحديث[8].

ذكرمن وثقه:

وقال ابن معين:صويلح. وقال مرة:صالح لابأس به ولكن ليس مثل عبيدالله[9].

وقال أيضاً:ليس به بأس يكتب حديثه[10].

وقال ابن عدي:لعبدالله بن عمر حديث صالح وأروى من رأيت عنه ابن وهب ووكيع وغيرهما من ثقات المسلمين وهو لابأس به في رواياته

() تق (528رقم3513) .
() ت بغداد (10/20) .
() التهذيب (5/287) .
() ت بغداد (10/20) .
() نفسه .
() الجرح (5/110) .
() ضـ (140رقم325) .
() ت. الكمال (15/331) .
() الجرح (5/110-112) .
() ت. بغداد (10/20) .

وإنّما قالوا به لايلحق أخاه عبيدالله وإلا فهو في نفسه صدوق لابأس به[1].

وقال الذهبي:صدوق في حفظه شيء[2].

(77)عبدالله بن عيسى بن خالد الخزاز ـ بمعجمات ـ أبوخلف وقد ينسب إلى جده ضعيف من التاسعة[3].

وقال ابن عدي:هو مضطرب الحديث وأحاديثه إفرادات كلها ويختلف عليه لاختلافه في رواياته[4].

وقال أيضاً:يروي عن يونس بن عبيد وداود ابن أبي هند ممّا لايوافقه عليه الثقات[5].

وقال أبوزرعة:منكر الحديث[6].

قال النسائي:ليس بثقة[7].

وقال الساجي:عنده مناكير[8].

(78)عبدالله بن محمد بن ربيعة بن قدامة بن مظعون أبومحمد القدامي المصيصي أحد الضعفاء أتى عن مالك بمصائب[9].

قال ابن عدي:عامة حديثه غير محفوظ وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره[10].

[وضعفه الدارقطني في غرائب مالك.

وقال الحاكم والنقاش:روى عن مالك أحاديث موضوعة.

() الكامل (4/143) .
() الميزان (2/465) .
() تق (534رقم3548) .
() الكامل (4/253) .
() الكامل (4/251) .
() الجرح (5/127) .
() ت الكمال (15/416) .
() التهذيب (5/309) .
() الميزان (2/488) .
() الكامل (4/258) .

وقال الخليلي:أخذ أحاديث الضعفاء من أصحاب الزهري فرواها عن مالك.

وقال السمعاني:كان يقلب الأخبار لايحتج به.

وقال أبونعيم الأصبهاني:روى المناكير][1] .

(79)عبدالملك بن عمير بن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي ويقال له الفرسي ـ بفتح الراء والفاء ثمّ مهملة ـ نسبة إلى فرسٍ له سابق كان يقال له القبطي ـ بكسر القاف وسكون الموحدة وربما قيل ذلك أيضاً لعبدالملك ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس مات سنة ستٍ وثلاثين بعد المائة وله مائة وثلاث سنين[2].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث قلّ من روى عنه إلا اختلف عليه قيل فهو أحب إليك أو عاصم ؟ قال عاصم[3].

وقال أيضاً:مضطرب الحديث جداً مع قلة حديثه ما أرى له خمسمائة حديث وقد غلط في كثير منها[4].

وقال أيضاً:سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبدالملك بن عمير وذلك أنّ عبدالملك يختلف عليه الحفاظ[5].

وسئل أحمد بن حنبل عن عبدالملك بن عمير وعاصم بن أبي النجود؟

فقال:عاصم أقل اختلافاً عندي من عبدالملك بن عمير عبدالملك أكثر اختلافاً وقدم عاصماً على عبدالملك[6].

وقال ابن معين:مخلط[7].

ذكرمن وثقه:

() اللسان (3/335-336) .
() تق (625رقم4228) .
() العلل (90رقم131- المروذي) .
() الجرح (5/361) .
() الجرح (5/360) .
() العلل (118رقم197- المروذي) .
() الجرح (5/361) .

قال ابن معين:ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين[1].

وقال أبوحاتم:ليس بحافظ وهو صالح تغير حفظه قبل موته[2].

وقال ابن نمير:كان ثقةً ثبتاً في الحديث[3].

وقال النسائي:ليس به بأس[4].

تعقيب:

تعقب الذهبي ابنَ معين في قوله "مخلط"بقوله:مااختلط الرجل ولكنه تغير تغير الكبر[5].

(80) عبدالملك بن مسلمة بن يزيد الأموي أبومروان المصري ضعيف

قال أبوحاتم:كتبت عنه وهو مضطرب الحديث ليس بقوي[6].

وقال أبوزرعة:ليس بالقوي وهومنكرالحديث هو مصري[7].

وقال ابن حبان:شيخ يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لاتخفى على من عُنِيَ بعلم السنن[8].

وقال ابن يونس:منكر الحديث[9].

() التهذيب (6/365) .
() الجرح (5/361) .
() التهذيب (6/365) .
() ت الكمال (18/375) .
() التذكرة (1/136) وانظر الميزان (2/660) وهدي الساري (422) .
() الجرح (5/371) وانظر العلل (2/343) .
() الجرح (5/371) .
() المجروحين (2/134) .
() الميزان (2/664) .
تنبيه : استدرك الحافظ العراقي هذا الرجل على الذهبي في ذيل الميزان (346) وهو في الميزان .

(81) عبدالوهاب بن عطاء الخفاف أبونصر العجلي مولاهم البصري نزيل بغداد صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال دلسه عن ثور مات سنة أربع ويقال سنة ست ومائتين[1].

قال أحمد بن حنبل:ضعيف الحديث مضطرب[2].

وقال ابن معين:يكتب حديثه[3].

وقال البخاري:ليس بالقوي عندهم سمع من ابن أبي عروبة وهو محتمل[4].

وقال النسائي:ليس بالقوي[5].

وقال البزار:ليس بالقوي في الحديث وقد روى عنه أهل العلم[6].

وقال عثمان ابن أبي شيبة:ليس بكذاب ولكن ليس هو ممن يتكل عليه[7].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[8].

وقال ابن سعد:كان كثير الحديث معروفاً صدوقاً إن شاء الله[9].

وقال ابن نمير:ليس به بأس[10].

وقال البخاري:يكتب حديثه. قيل له:يحتج به؟قال:أرجو إلا أنه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير[11].

() تق (633رقم4290) .
() العلل (201رقم359- المروذي) .
() ت بغداد (11/24) .
() ضـ (460رقم 233) .
() ضـ (152رقم374) .
() الكشف (3/388) .
() الثقات (167رقم984) لابن شاهين . وانظر التهذيب (6/400) .
() التاريخ (2/379-الدوري) .
() الطبقات (7/333) .
() الجرح (6/72) .
() التهذيب (6/400) .

وقال النسائي:ليس به بأس[12].

وقال الفسوي:ثقة[2].

وقال الدارقطني:ثقة[3].

وقال ابن عدي:لابأس به[4].

وقال الذهبي: ((حديثه في درجة الحسن))[5].

وعده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين التي لابد فيها من التصريح[6].

(82)عثمان بن أبي رواد البصري مؤذن بني عقيل

قال العقيلي : في حديثه وهم واضطراب[7].

وذكره الذهبي في الميزان[8]. والحافظ في اللسان[9].

(83)عثمان بن عثمان الغطفاني أبوعمرو القاضي البصري صدوق ربما وهم من الثامنة[10].

قال البخاري:مضطرب الحديث [11].

وقال النسائي ليس بالقوي[12].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[13].

() نفسه .
() نفسه .
() ت بغداد (11/24) .
() الكامل (5/296) . وقال الذهبي : حديثه في درجة الحسن . النبلاء (9/454) .
() النبلاء (9/454).
() التعريف (22،65) .
() ضـ (3/202) .
() الميزان (3/33) .
() اللسان (4/141) .
() تق (666رقم4532) .
() ت الكبير (6/244) .
() ت الكمال (19/439) .
() التاريخ (2/394- الدوري) .

وقال أبوحاتم معلقاً على قول ابن معين:هو شيخ يكتب حديثه[1].

وقال أحمد بن حنبل:رجل صالح ثقة من الثقات[2]. وقال مرة: شيخ صالح[3].

وقال أبوزرعة:لابأس به[4].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال:كان ممن يخطيء[5].

وقال ابن عدي:لم أر في حديثه منكراً فأذكره[6].

وذكره العراقي في البيان والتوضيح وقال:(روى له مسلم حديثاً واحداً)[7]

(84)عدي بن أبي عمارة الجرمي الأزدي البصري الذارع القسام الوراق صدوق .

قال العقيلي:في حديثه اضطراب[8].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[9].

وقال أحمد بن حنبل:شيخ[10].

وقال أبوحاتم:شيخ، وقال أيضاً:لابأس به[11].

() الجرح (6/160) .
() العلل (2/195 - عبدالله) .
() سؤالات الآجري لأبي داود (1/353) .
() الجرح (6/160) .
() الثقات (7/203) .
() الكامل (5/173) .
() (159) .
() ضـ (3/370) .
() التاريخ (2/398 - الدوري) .
() العلل (4/133 - عبدالله) .
() الجرح (7/4) .

وقال ابن شاهين:ليس به بأس[12].

وذكره ابن حبان في الثقات[2].

تعقيب:

قول العقيلي: "في حديثه اضطراب "لا يسلم له ؛ لأن الاضطراب الذي في الحديث ليس منه بل من الراوي عنه.

ولم يورد الذهبي في الميزان إلا قول العقيلي وكذا الحافظ في اللسان[3]وزاد عليه ابن حبان وفاتهما أقوال الأئمة السابقة.

(85)عِراك ـ بكسر أوله وتخفيف الراء في آخره كاف ـ ابن خالد بن يزيد ابن صالح بن صبيح المري ـ بالضم والراء ـ أبوالضحاك الدمشقي لين من السابعة[4].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث ليس بالقوي[5].

ذكرمن وثقه:

قال دحيم:ما كان به بأس ـ إن شاء الله ـ[6].

وقال أبوحاتم:منكر الحديث وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه وهو صدوق[7].

وقال الدارقطني:لابأس به[8].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال:ربما أغرب وخالف[9].

() الثقات (177رقم1072) .
() (7/292) .
() الميزان (3/62) واللسان (4/160) .
() تق (673رقم4580) .
() الجرح (7/38) .
() ت الكمال (19/545) .
() العلل (1/221) .
() ت الكمال (19/545) .
() الثقات (8/525) .

تعقيب:

وصف الحافظ له بـ"لين" فيه نظر بل الأقرب أنه صدوق في حفظه لين قال الذهبي عنه:معروف حسن الحديث[1] وقال:صدوق. قال أبوحاتم:ليس بالقوي[2].

(86)عطاء بن مسلم الخفاف أبومخلد الكوفي نزيل حلب صدوق يخطيء كثيراً من الثامنه مات سنة تسعين[3].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث[4].

وقال أبوحاتم:كان شيخاً صالحاً يشبه يوسف بن أسباط وكان دفن كتبه وليس بقوي فلايثبت حديثه[5].

وقال أبوزرعة:دفن كتبه ثمّ روى من حفظه فيَهم فيه وكان رجلاً صالحاً[6].

وقال أبوداود:ضعيف[7].

وقال ابن عدي:في حديثه بعض ما ينكر عليه[8].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس وأحاديثه منكرات[9].

وقال أيضاً:ثقة[10].

وقال الفضل بن موسى ووكيع:ثقة[11].

() الميزان (3/63) .
() المغني (1/611) .
() تق (678رقم 4632) .
() العلل (153رقم 269 - المروذي) .
() الجرح (6/336) .
() نفسه .
() ت الكمال (20/106) .
() الكامل (5/367) .
() ضـ (3/405) للعقيلي .
() التاريخ (رقم 538 - الدارمي) .
() الكامل (5/367) .

(87)عطية بن سعد بن جُنادة ـ بضم الجيم بعدها نون خفيفة ـ العوفي الجَدَلي ـ بفتح الجيم والمهملة ـ الكوفي أبوالحسن صدوق يخطيء كثيراً وكان شيعياً مدلساً من الثالثة مات سنة إحدى عشرة[1].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث[2].

وقال ابن معين:ضعيف إلا أنه يكتب حديثه[3].

وقال أحمد بن حنبل:ضعيف الحديث وقال:كان هُشيم يُضعف حديث عطية[4].

وقال أحمد بن حنبل:كان سفيان ـ يعني الثوري ـ يضعف حديث عطية[5].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث يكتب حديثه..[6].

وقال أبوزرعة:كوفي لين[7].

وقال أبوداود:ليس بالذي يعتمد عليه[8].

وقال النسائي:ضعيف[9].

وقال ابن عدي:مع ضعفه يكتب حديثه وكان يعد من شيعة الكوفة[10].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح[11].

() تق (680 رقم 4649) .
() العلل (11/291) .
() الكامل (5/369) .
() العلل (1/549 - عبد الله) .
() العلل (3/118 - عبد الله) .
() الجرح (6/383) .
() نفسه .
() سؤالات الآجري (1/264) .
() ضـ (185 رقم 481) .
() الكامل (5/370) .
() التاريخ (2/407 - الدوري) .

وقال أيضاً:ليس به بأس.قيل:يحتج به؟قال:ليس به بأس[1].

وقال ابن سعد:كان ثقةً إن شاء الله وله أحاديث صالحة ومن الناس من لايحتج به[2].

وعده في المرتبة الرابعة التي لابد فيها من التصريح[3].

تعقيب:

قال الذهبي:مجمع على ضعفه[4].

وفيما قاله رحمه الله نظر ؛لأن ابن معين له روايتان بالتجريح والتعديل وابن سعد وثقه والأقرب أن الأكثر على تضعيفه.

وقول الحافظ:"صدوق يخطيء كثيراً" لايعني تحسين حديثه ؛لأن الحافظ قال عنه في التعريف:تابعي معروف ضعيف الحديث[5]. وكذا قال في فتح الباري على حديث فيه عطية:أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف[6]. وقال الذهبي:ضعيف الحديث[7].

(88)عطية بن عطية عن عطاء .

قال العقيلي:مجهول بالنقل وفي حديثه اضطراب لايتابع عليه[8].

وقال الذهبي:لايعرف وأتى بخبر موضوع طويل[9].

(89)عكرمة بن إبراهيم أبوعبدالله البصري الأزدي مجمع على ضعفه[10].

() التاريخ (84 رقم 256 - الدقاق) .
() الطبقات (6/304) .
() (22، 78) .
() المغني (1/617) والديوان (276 رقم 2843) .
() (78 رقم 6) .
() (12/5) .
() النبلاء (5/325) .
() ضـ (3/357) .
() الميزان (3/80) .
تنبيه : وقع في مطبوع العقيلي ((عطية بن أبي عطيـة)) بزيـادة ((أبـي)) وهـو خطـأ والتصـويب مـن الميـزان (3/80) واللسـان (4/175) وتصـحيح التصحيف الواقع في ضعفاء العقيلي (ق70) للأخ محمد البعداني .
() المغني (2/1) .

قال العقيلي:يخالف في حديثه وفي حفظه اضطراب[1].

قال ابن معين:ليس بشيء[2].

وقال الفلاس:ضعيف منكر الحديث[3].

وقال النسائي:ضعيف[4]. وقال أبوداود:ليس بشيء[5].

وقال أبو أحمد الحاكم:ليس بالقوي.

وذكره ابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء[6].

(90)عكرمة أبوعبدالله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة من الثالثة مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك[7].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث مختلف عنه وما أدري[8].

وقال أيضاً:عمرو بن أبي عمرو كل شيء يرويه عن عكرمة مضطرب وكذا كل من يروي عن عكرمة سماك وغيره . قيل له:فترى هذا من عكرمة أو منهم؟

قال:ما أحسبه إلا من قبل عكرمة[9].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[10].

وقال المروذي قلت لأحمدبن حنبل:يحتج بحديث عكرمة؟

فقال:نعم يحتج به[11].

() ضـ (3/377) .
() التاريخ (2/411 - الدوري) .
() ت بغداد (12/263) .
() ضـ (186 رقم 482) .
() سؤالات الآجري (1/370) .
() اللسان (4/182) .
() تق (687 رقم 4707) .
() ت الكمال (20/ 284) .
() شرح العلل (2/562) لابن رجب .
() التاريخ (117 رقم 357 - الدارمي) .
() ت الكمال (20/288) .

وقال البخاري:ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة[1].

وقال النسائي:ثقة[2].

وقال ابن عدي :لم أخرج هاهنا من حديثه شيئاً ؛ لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث إلا أن يروي عنه ضعيف فيكون قد أتي من قبل الضعيف لا من قبله ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم وهو أشهر من أن احتاج أن أجرح حديثاً من حديثه وهو لابأس به[3].

وقال أبو أحمد الحاكم:احتج بحديثه الأئمة القدماء لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح[4].

وقال الذهبي:أحد أوعية العلم تكلم فيه لرأيه لا لحفظه فاتهم برأي الخوارج[5].

وقال العراقي:أحد الأعلام روى له الشيخان البخاري احتجاجاً ومسلم مقروناً بآخر[6].

(91)علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني أبوعبدالملك الدمشقي صاحب القاسم ابن عبدالرحمن ضعيف من السادسة مات سنة بضع عشرة ومائة[7].

قال البخاري:أمّا من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن نمير ونحوهم في حديثهم مناكير واضطراب[8].

() ت الكبير (7/49) .

() ت الكمال (20/289) .

() الكامل(5/271ـ272).وكلامه هنا رحمه الله متين جداً يدل على سعة اطلاعه وقوة بصيرته .

() ت الكمال (20/290) .

() الميزان (3/93) .

() البيان والتوضيح (171) . وقد أطال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (425 ـ 426) في الذب عن عكرمة أجاد فيها وأفاد .

() تق (707 رقم 4851) .

() ت الصغير (1/253) .

وقال ابن المديني:ضعيف[1]. قال يحي بن معين:ضعيف[2].

وقال البخاري:منكرالحديث[3].

وقال النسائي:متروك الحديث[4].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث حديثه منكر فإن كان ماروى علي بن يزيد عن القاسم على الصحة فيحتاج أن ننظر في أمر علي بن يزيد[5].

وقال أبوزرعة:ليس بقوي[6].

وقال الأزدي والدارقطني والبرقاني:متروك[7].

ذكرمن وثقه:

قال ابن عدي:هو في نفسه صالح إلا أن يروي عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف[8].

تعقيب:

ومراد ابن عدي والله أعلم صالح في نفسه لا في ضبطه، قال الذهبي: علي في نفسه صالح[9].

(92)العلاء بن خالد الأسدي الكاهلي صدوق من السادسة[10].

قال العقيلي:يضطرب في حديثه[11].

وذكره أبوزرعة في الضعفاء[12].

() سؤالات ابن أبي شيبة (155 رقم 218) .
() ت الكمال (21/179) .
() ت الكبير (6/301) .
() ضـ (170 رقم 432) .
() الجرح (6/209) .
() نفسه .
() ت الكمال (21/182) .
() الكامل (5/179) .
() الميزان (3/162) .
() تق (760 رقم 5268).
() ضـ (3/344) .
() الضعفاء (2/646) .

وقال ابن عدي:وللعلاء بن خالد من الحديث شيء يسير وقد رماه يحي القطان وابن معين وغيرهما بالكذب[1].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[2].

وقال أبوحاتم:صدوق لا بأس به[3].

وقال أبوداود:أرجو أن يكون ثقة[4].

وقال الفسوي:ثقة[5].

وقال العجلي:ثقة[6].

وذكره ابن حبان في الثقات[7].

وقال الذهبي:صدوق موثق[8].

تعقيب:

خلط ابن عدي رحمه الله بين العلاء بن خالد الواسطي البصري الذي رمي بالكذب وبين العلاء الأسدي الكاهلي والصواب التفريق بينهما[9].

(93)العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقي ـ بضم المهملة وفتح الراء ـ بعدها قاف أبوشِبْل ـ بكسر المعجمة وسكون الموحدة ـ المدني صدوق ربما وهم من الخامسة مات سنة بضعٍ وثلاثين[10].

() الكامل (5/220) .
() الجرح (3/355) .
() الجرح (3/355).
() سؤالات الآجري (1/304) .
() المعرفة (3/114) .
() الثقات (2/149) .
() الثقات (7/264) .
() الميزان (3/99) .
() انظر الميزان (3/99) والتهذيب (8/160) .
() تق (761رقم 5282) .

قال ابن معين:مضطرب الحديث ليس بحجة[1].

وقال الدوري:سئل يحي عن العلاء وسهيل؟فلم يقو أمرهما[2].

وقال أبوحاتم:روى عنه الثقات وأنا أنكر من حديثه أشياء[3].

ذكرمن وثقه:

قال ابن سعد:كان ثقة كثير الحديث[4].

وقال ابن معين:ليس به بأس[5].

وقال مرة:صالح الحديث[6].

وقال أبوحاتم:صالح[7].

وقال النسائي:ليس به بأس[8].

وقال ابن حبان:كان متقناً ربما وهم[9].

(94)العلاء بن هارون الواسطي ثقة .أخو يزيد بن هارون سكن الرملة.

ذكره الأزدي في الضعفاء وقال:إنه مضطرب الحديث[10].

ذكرمن وثقه:

قال أبوزرعة:ثقة[11].

وذكره ابن حبان في الثقات[12].

() ضـ (3/431) للعقيلي .
() التاريخ (2/415) .
() الجرح (6/358) وانظر تهذيب الآثار (171-علي) لابن جرير .
() التهذيب (8/166) .
() التاريخ (173 رقم 623 - الدارمي) .
() التاريخ (107 رقم 338- الدقاق) .
() الجرح (6/357) .
() التهذيب (8/166) .
() مشاهير علماء الأمصار (80) .
() التهذيب (8/172) .
() الجرح (6/362) .
() اللسان (4/186) .

تعقيب:

ذكره الذهبي في الميزان وقال:لينه الأزدي[1].فلعله رحمه الله لم يقف على قول أبي زرعة:ثقة وإلا لذكره.

وتعقب الحافظ في التهذيب صنيع الأزدي لإدخاله في الضعفاء بقوله:وفعل الأزدي غير معتمد مع توثيق أبي زرعة[2].

(95)عمارة بن زاذان الصيدلاني أبوسلمة البصري كثير الخطأ من السابعة[3].

قال البخاري:ربما يضطرب في حديثه[4].

وقال أحمد بن حنبل:يروي عن أنس أحاديث مناكير[5].

وقال أبوحاتم:يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالمتين[6].

وقال أبوداود:ليس بذاك[7].

وقال ابن عمّارالموصلي:ضعيف[8].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[9].

وقال مرة:صالح[10].

وقال أحمد بن حنبل:شيخ ثقة ما به بأس[11].

() (3/105) .
() (8/172) .
() تق (712 رقم 4881) .
() ت الكبير (6/505) .
() الجرح (6/366) .
() الجرح (6/366).
() سؤالات الآجري (1/368) .
() التهذيب (7/365) .
() التاريخ (2/425 - الدوري) .
() الجرح (6/366) .
() العلل (1/302 - عبد الله) .

وقال أبوزرعة:لابأس به[12].

وقال الفسوي:ثقة[2].

وقال ابن عدي:هو عندي لابأس به ممن يكتب حديثه[3].

(96)عمر بن سعيد بن سريج المديني مولى عبدالرحمن بن عوف يقال له ابن سرجة ، لين[4].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث ليس بقوي يروي عن الزهري وينكر[5].

وقال العقيلي:في حديثه خطأ واضطراب[6].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث يروي عن الزهري أشياء مقلوبة[7].

وقال الدارقطني:ضعيف[8].

وقال ابن عدي:عن الزهري أحاديثه عنه ليست بمستقيمه ...في بعض رواياته يخالف الثقات[9].

(97)عمر بن عبيد أبوحفص البصري السابري ضعيف .

قال العقيلي:في حديثه اضطراب[10].

وقال أبوحاتم:هو شيخ ضعيف الحديث[11].

وقال ابن عدي:حديثه عن كل من روى عنه ليس بمحفوظ[12].

() الجرح (6/366) .
() المعرفة (2/119) .
() الكامل (5/81) .
() الميزان (3/200) .
() الجرح (6/111) .
() ضـ (3/163) .
() سؤالات البردعي (2/354 ـ 355) .
() العلل (1/171) .
() الكامل (5/62 ـ 63) .
() ضـ (3/180) .
() الجرح (6/123) .
() الكامل (5/63) .

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[1].

(98)عمر بن عطاء أبي الخوار ـ بضم المعجمة وتخفيف الواو ـ المكي مولى بني عامر ثقة من الرابعة[2].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث[3].

وقال أبوداود:بلغني عن يحي أنه ضعفه[4].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[5].

وقال أبوزرعة:ثقة[6].

وقال أيضاً:لابأس به[7].

وقال الفسوي:ثقة[8].

وقال العجلي:ثقة[9].

وذكره ابن حبان في الثقات[10].

تعقيب:

() (8/441) .
() تق (725 رقم 4982) .
تنبيه : تصحف على بعضهم ((ابن أبي الخوار)) إلى ((ابن أبي حجار)) ففرق بينهما والصواب أنهما واحد . انظر : التهذيب (7/426) واللسان (4/316) .
() الجرح (6/125) .
() ت الكمال (21/462) .
() التاريخ (2/433 - الدوري) .
() الجرح (6/126) .
() سؤالات البردعي (2/417) .
() المعرفة (3/42) .
() التهذيب (7/425) .
() (7/180) .

تعقب المزي أباداود فيما نسبه ليحي فقال:كذا قال والمحفوظ عن يحي أنه وثقه وضعف الذي بعده ـ أي عمر بن عطاء بن وراز[1].

(99)عمرو بن وهب بن عثمان القرشي .

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث[2].

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[3].

(100)عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى اللخمي المقريء ت 629هـ.

قال ابن الأبار في ترجمة عبد الله بن محمد الأصبحي:روى عنه أبوالقاسم عيسى بن عبد العزيز وحمله الرواية عن قومٍ لم يرهم ولاأدركهم وبعضهم لايعرف وذلك من أوهام عيسى واضطرابه. وقال أيضاً:حق لما جاء به أن يطرح[4].

وقال الذهبي:سماعاته للحديث من السِلفي وغيره صحيحة فأمّا في القراءات فليس بثقة ولامأمون وضع أسانيد وادعى أشياء لاوجود لها وهاه غير واحد وقد حدثونا عنه[5].

(101)عيسى بن عبدالرحمن بن فروة وقيل ابن سبرة ـ بفتح المهملة وسكون الموحدة الأنصاري أبوعبادة الزرقي متروك من السابعة[6].

قال العقيلي:مضطرب الحديث[7].

وقال البخاري:منكر الحديث[8].

() ت الكمال (21/462) . وقول ابن معين في التاريخ (2/432 - الدوري) . والكامل (5/23) . وتوضيح المشتبه (9/180) .
() الجرح (6/266) .
() (8/480) .
() نفسه .
() الميزان (3/318) .
() تق(768 رقم 5341) .
() التهذيب (8/196) .
() ت الكبير (6/391) .

وقال أبوحاتم:منكر الحديث ضعيف الحديث شبيه بالمتروك لا أعلم روى عن الزهري حديثاً صحيحاً[1].

وقال أبوزرعة:ليس بالقوي[2].

وقال النسائي:متروك الحديث[3].

وقال الأزدي:منكر الحديث مجهول[4].

وقال ابن عدي:يروي عن الزهري أحاديث مناكير[5].

(102)عيسى بن معدان .

قال أبوحاتم:رجل صالح مضطرب الحديث[6].

(103)عيسى بن موسى البخاري أبوأحمد الأزرق لقبه غُنجار ـ بضم المعجمة وسكون النون بعدها جيم ـ صدوق ربما أخطأ وربما دلس مكثر من التحديث عن المتروكين من الثامنة مات سنة سبعٍ وثمانين[7].

قال الخليلي:صالح زاهد مشهور...ويقع في كثيرٍ من أحاديثه الضعفاء يحمل على شيوخه لاعليه...والبخاري قد احتج به في أحاديث ولا يضعفه وإنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعفاء شيوخه لا منه[8].

وقال أيضاً:زاهد لكنه ربما يروي عن الضعفاء أحاديث وهو قديم الموت[9].

ذكرمن وثقه:

قال ابن حبان:ربما خالف اعتبرت حديثه بحديث الثقات وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات فلم أر فيما يروي عن المتقنين شيئاً يوجب تركه إذا بين السماع في خبره ؛لأنه كان يدلس عن الثقات ماسمع من

() الجرح (6/281) .
() الجرح (6/282) .
() ضـ (167 رقم 422) .
() التهذيب (8/196) .
() الكامل (5/245) .
() الجرح (6/287) وانظر الميزان (3/323) واللسان (4/406) .
() تق (771 رقم 5366) .
() الإرشاد (3/955) .
() الإرشاد (1/278) .

الضعفاء عنهم وترك الاحتجاج بما يـروي عن الثقات إذا "لم" يبين السماع عنهم. وأمّا ما روى عن المجاهيل والضعفاء والمتروكين فإن تلك الأخبار كلها تلزق بأولئك دونه لايجوز الاحتجاج بشيء منها[1].

وقال أبوعبدالله الحاكم:هو في نفسه صدوق يحتج به في الجامع الصحيح إلا أنه إذا روى عن المجهولين كثرت المناكير في حديثه وليس الحمل فيها عليه فإني تتبعت رواياته عن الثقات فوجدتها مستقيمة

وقال أيضاً:ثقة مقبول غير أنه يروي عن أكثر من مئة شيخ من المجهولين لايعرفون أحاديث مناكير وربما توهم طالب هذا العلم أنه جرح فيه وليس كذلك[2].

(104)عيسى بن أبي عيسى الحناط الغفاري أبوموسى المدني أصله من الكوفة واسم أبيه ميسرة ويقال فيه الخياط ـ بالمعجمة والتحتانية وبالموحدة وبالمهملة والنون ـ كان قد عالج الصنائع الثلاثة وهو متروك من السادسة مات سنة إحدى وخمسين وقيل قبل ذلك[3].

قال أبوحاتم:ليس بالقوي مضطرب الحديث[4].

وقال الفلاس:متروك الحديث ضعيف جداً[5].

وقال ابن معين:ليس بشيء[6].

وقال أحمد بن حنبل:ليس بشيء ضعيف[7].

وقال أبو داود والنسائي والدارقطني:متروك الحديث[8].

وضعفه العجلي والساجي والعقيلي ويعقوب بن شيبة وغيرهم[9].

(105)فرح ـ بحاء مهملة ـ ابن يحي الكوفي .

() الثقات (8/492 ـ 493) وانظر ت الكمال (23/39) .
() ت الكمال (23/40) .
() تق (770رقم 5352) .
() الجرح (6/289) .
() نفسه .
() التاريخ (2/465 - الدوري) .
() الجرح (6/289) .
() ت الكمال (23/18) .
() التهذيب (8/202) .

قال العقيلي:يخالف في حديثه مضطرب الحديث[1].

(106)فضالة بن حصين أبومعاوية البصري .

قال البخاري:مضطرب الحديث[2].

وقال أبوحاتم:مضطرب الحديث[3].

وقال ابن حبان:شيخ يروي عن محمد بن عمرو الذي لم يتابع عليه وعن غيره من الثقات ما ليس من حديثهم[4].

وأورده العقيلي في الضعفاء وأورد فيه قول البخاري[5].

قال الحاكم والنقاش:روى عن عبيدالله بن عمر ومحمد بن عمرو مناكير[6].

وقال أبونعيم:روى عن عبيدالله بن عمر ومحمد بن عمرو المناكير لا شيء[7].

وذكره الدولابي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء[8].

ذكرمن وثقه:

قال الساجي:صدوق فيه ضعف وعنده مناكير[9].

تعقيب:

لعل مراد الساجي بـ"صدوق" أي في نفسه لا في ضبطه والله أعلم.

(107)القاسم بن عبدالرحمن الأنصاري .

() ضـ (3/461) .ووقع فيه ((فرج)) بالجيم وهو خطـأ والتصـويب مـن الإكمال (7/55) لابن ماكولا . وتوضـيح المشـتبه (7/64) لابـن ناصـر الـدين الدمشقي . وتبصير المنتبه (3/107) لابن حجر .

() ت الكبير (7/125) .

() الجرح (7/78) .

() المجروحين (2/205) .

() (3/455) .

() اللسان (4/435) .

() الضعفاء (129) لأبي نعيم .

() اللسان (4/435) .

() اللسان (4/435) .

قال أبوحاتم:ضعيف مضطرب الحديث[1].

وقال ابن معين:ليس بشيء[2].

وقال أيضاً:ضعيف جداً[3].

وقال أبوزرعة:منكر الحديث[4].

وقال ابن خزيمة:في القلب من القاسم شيء[5].

(108)القاسم بن عمر بن عبدالله بن مالك الأنصاري معمّر متهم[6].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث[7].

وذكر الذهبي في الميزان حديثاً من طريقه وقال:هذا موضوع وآفته القاسم[8].

(109)القاسم بن عوف الشيباني الكوفي صدوق يغرب من الثالثة[9].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث ومحله عندي الصدق[10].

وقال النسائي:ضعيف الحديث[11].

وقال ابن عدي:هو ممن يكتب حديثه[12].

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[13]

() الجرح (7/113) .
() الجرح (7/113) .
() الميزان (3/374) .
() الجرح (7/113) .
() اللسان (4/462) .
() الديوان (324 رقم 3417) .
() نفسه .
() (3/376) .
() تق (793 رقم 5510) .
() الجرح (7/115) وانظر العلل (2/253) لابن أبي حاتم .
() التهذيب (8/293) .
() الكامل (6/37) .
() (5/305) .

وذكره العراقي في البيان والتوضيح وقال:روى له مسلم حديثاً واحداً[1].

(110)القاسم بن غنام الأنصاري البَيَاضي المدني صدوق مضطرب الحديث من الرابعة[2].

قال العقيلي:في حديثه اضطراب[3].

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[4].

تعقيب:

في قول الحافظ " صدوق مضطرب الحديث " نظر ؛لأن القاسم لم يوثقه إلا ابن حبان.

(111)قزعة ـ بزاي وفتحات ـ ابن سويد بن حجير ـ بالتصغير ـ الباهلي أبو محمد البصري ضعيف من الثامنة[5].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث[6].

وقال أيضاً:شبه المتروك[7].

وقال ابن معين:ضعيف[8].

وقال أيضاً:ليس بشيء[9].

وقال أبوحاتم:ليس بذاك القوي محله الصدق وليس بالمتين يكتب حديثه ولا يحتج به[10].

() (209) .
() تق (793 رقم 5516) .
() ضـ (3/475) .
() (3/336) .
() تق (801رقم 5581) .
() الجرح (7/139) .
() التهذيب (8/337) .
() التاريخ (2/488 - الدوري) .
() المجروحين (2/216) .
() الجرح (7/139) .

وقال البخاري:ليس هو بذاك القوي[1].

وذكره أبوزرعة في الضعفاء[2].

وقال أبوداود:ضعيف[3].

وقال النسائي:ضعيف[4].

وقال الدارقطني:يغلب عليه الوهم[5].

ذكرمن وثقه:

وقال ابن معين:ثقة[6].

وقال مرة:ليس بذاك القوي وهو صالح[7].

وقال ابن عدي:له أحاديث غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة وأرجوا أنه لا بأس به[8].

وقال البزار:ليس به بأس ولكن ليس بالقوي وقد حدث عنه أهل العلم[9].

وقال العجلي لا بأس به وفيه ضعف[10].

(112)قيس بن الربيع الأسدي أبومحمد الكوفي صدوق تغير لمّا كبر وأدخل عليه ابنه ماليس من حديثه فحدث به من السابعة مات سنة بضع وستين[11].

() ت الكبير (7/192) .
() (2/651) .
() سؤالات الآجري (1/373) .
() ضـ (194 رقم 500) .
() ضـ (358 رقم 443) .
() التاريخ (192رقم 702 - الدارمي) .
() التاريخ (41رقم 51 - ابن طهمان) .
() الكامل (6/50) .
() المسند (2/454 كشف) .
() الثقات (2/218) .
() تق (804 رقم 5608) .

قال يعقوب بن شيبة : قيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق وكتابه صالح وهو رديء الحفظ جداً مضطربه كثير الخطأ ضعيف في روايته[12].

وقال عثمان بن أبي شيبة:كان صدوقاً ولكن اضطرب عليه بعـض حديثه[2].

وقال ابن معين:ليس حديثه بشيء وقال مرة:ضعيف الحديث لا يساوي شيئاً[3].

وقال أحمد بن حنبل:روى أحاديث منكرة[4].

وقال أيضاً:كان يتشيع وكان كثير الخطأ في الحديث[5].

وقال أبوزرعة:فيه لين[6].

وقال أبوحاتم:عهدي به ولا ينشط الناس في الرواية عنه وأمّا الآن فأراه أحلى ومحله الصدق وليس بقوي يكتب حديثه و لا يحتج به[7].

وقال النسائي:ليس بثقة[8].

وقال مرة:متروك الحديث[9].

وقال السعدي:ساقط[10].

ذكرمن وثقه:

أثنى عليه شعبة وثبته وقال:أدركوا قيساً قبل أن يموت[11].

() ت الكمال (24/35) .
() الثقات (146) لابن شاهين .
() الجرح (7/98) .
() نفسه .
() الكامل (6/39) .
() الجرح (7/98) .
() نفسه .
() ت الكمال (23/35) .
() ضـ (194 رقم 499) .
() الكامل (6/40) .
() الكامل (6/40) .

وقال ابن عدي:عامة رواياته مستقيمة وقد حدث عنه شعبة وغيره من الكبار وهو قد حدث عن شعبة وعن ابن عيينة وغيرهما ويدل ذلك على أنه صاحب حديث والقول فيه ما قاله شعبة وأنه لا بأس به[1].

تعقيب:

قال الذهبي متعقباً قول النسائي "متروك "لا ينبغي أن يترك فقد قال محمد بن المثنى سمعت محمد بن عبيد يقول:لم يكن قيس عندنا بدون سفيان ولكنه ولي فأقام على رجل الحد فطفىء أمره[2].

(113)لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري أبو مجلز ـ بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدهازاي ـ مشهور بكنيته ثقة من الثالثة مات سنة ستٍ وقيل تسعٍ ومائة وقيل قبل ذلك[3].

قال ابن معين:مضطرب الحديث[4].

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد:كان ثقة وله أحاديث[5].

وقال أبوزرعة:بصري ثقة[6].

وقال العجلي:ثقة[7].

وقال ابن خراش:ثقة[8].

وقال ابن عبد البر:هو ثقة عندهم جميعاً[9].

() الكامل (6/46) .
() النبلاء (8/43) وقول محمد بن عبيد أخرجه ابن عـدي فـي الكامـل (6/40) .
() تق (1046 رقم 7540) .
() ضـ (4/372) للعقيلي .
() الطبقات (7/216) .
() الجرح (9/124) .
() الثقات (2/230) .
() ت الكمال (31/178) .
() التهذيب (11/152) .

(114)ليث بن أبي سليم بن زنيم ـ بالزاي والنون مصغر ـ واسم أبيه أيمن وقيل أنس وقيل غير ذلك صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك من السادسة مات سنة ثمان وأربعين[1].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس[2].

وقال أبوحاتم وأبوزرعة لا يشتغل به هو مضطرب الحديث[3].

وقال البزار:ليث كان قد اضطرب أصابه اختلاط[4].

وقال ابن شاهين: (الكل أطلق عليه الاضطراب)[5].

وقال ابن القطان:"سيء الحفظ مضطرب الروايات وقد حدث عنه الناس"[6]اهـ .

وقال ابن معين:ضعيف إلا أنه يكتب حديثه[7].

وكان ابن عيينة يضعف ليث ابن أبي سليم[8].

وقال ابن عدي:له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من الثقات ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه[9].

(115)المثنى بن الصباح ـ بالمهملة والموحدة الثقيلة ـ اليماني الأَبْناوي ـ بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون ـ أبوعبدالله أو أبويحي نزيل مكة ضعيف اختلط بآخره وكان عابداً من كبار السابعة[10].

قال أحمد بن حنبل لا يسوى حديثه شيئاً مضطرب الحديث[11].

() تق (817 رقم 5721) .
() العلل (2/379 - عبد الله) .
() الجرح (7/179) .
() المسند (1/473 - كشف) .
() ذكر من اختلف العلماء فيه (94).
() النظر في أحكام النظر ص244 .
() ضـ(4/17) للعقيلي .
() ضـ (4/15) للعقيلي .
() الكامل (6/90).
() تق (920رقم 6513) .

وقال يحي القطان:لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب ولكن كان اختلاطاً منه في عطاء[1].

وقال ابن معين:ضعيف[2].

وقال أبوزرعة وأبوحاتم:لين الحديث وزاد أبوحاتم:وهو ضعيف[3].

وقال النسائي:متروك الحديث[4].

وقال ابن الجنيد:متروك الحديث[5].

وقال الدارقطني:ضعيف[6].

وقال ابن عدي:له حديث صالح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ويروي عن عطاء بن أبي رباح عداد وقد ضعفه الأئمة المتقدمون والضعف على حديثه بين[7].

(116)مجالد ـ بضم أوله وتخفيف الجيم ـ ابن سعيد بن عمر الهمْداني ـ بسكون الميم ـ أبوعمرو الكوفي ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره من صغار السادسة مات سنة أربعٍ وأربعين[8].

قال الفضل:قيل لأحمد بن حنبل:من يقدم من أصحاب الشعبي؟

فقال:ليس في القوم مثل إسماعيل بن أبي خالد ثم مطرف إلا ما كان من مجالد فإنه كان يكثر ويضطرب[9].

() مسائل ابن هاني (2/231) . وزاد ابن التركماني في الجوهر النقي (7/160) نسبته للرازي

() الجرح (8/324) .

() التاريخ (212 رقم 788 - الدارمي) .

() الجرح (8/324) .

() ضـ (221 رقم 576) .

() التهذيب (10/33) .

() السنن (3/73) .

() الكامل (6/425) .

() تق (920رقم 6520) .

() المعرفة (2/165) للفسوي .

وقال مرة:ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس وقد احتمله الناس[10].

وقال ابن معين:ضعيف واهي الحديث[2].

وقال أبوحاتم:ليس مجالد بقوي الحديث[3].

وقال النسائي:ضعيف[4].

وقال الدارقطني:ليس بقوي[5].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح كأنه[6].

وقال النسائي:ثقة[7].

وقال الذهبي:مشهور صاحب حديث على لين فيه[8].

(117)محمد بن أحمد بن عبدالملك أبوبكر الأموي مولاهم الأندلسي المالكي القاضي أحد أئمة المذهب ت 599هـ.

قال أبو الربيع الكلاعي:ظهر منه في باب الرواية اضطراب طرق الظنة إليه وأطلق الألسنة عليه[9].

ذكرمن وثقه:

قال الذهبي:الشيخ الإمام المعمر مسند المغرب ... وتكلم فيه بعض الناس بكلام لا يقدح فيه[10].

() الجرح (8/461) .
() الجرح (8/462) .
() الجرح (8/361) .
() ضـ (213 رقم 552) .
() ضـ (377 رقم 532) .
() التاريخ (217رقم 811 - الدارمي) .
() ت الكمال (27/223) .
() الميزان (3/438) .
() النبلاء (21/399) .
() النبلاء (21/ 398 ـ 399) .

وقال ابن العماد: المالكي القاضي أحدأئمة المذهب ...وكان أسند من بقي بالأندلس[1].

(118)محمد بن أحمد بن إسماعيل أبوعامر الطليطلي ت 523هـ.

قال ابن بشكوال:كان معتنياً بلقاء الشيوخ جامعاً للكتب والأصول وكانت عنده جملة كثيرة من أصول علماء طليطلة وفوائدهم.وكان ذاكراً لأخبارهم وأزمانهم فكان يحتاج إليه بسببها ويسمع عليه فيها.وقد سمع منه أصحابنا وترك بعضهم التحديث عنه لأشياء اضطرب فيها من روايته وشاهدتها منه مع غيري وتوقفنا عن الرواية عنه وكنت قد أخذت عنه كثيراً ثمّ زهدت فيه لأشياء أوجبت ذلك غفر الله له[2].

(119)محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الأنصاري الأندريشي ت 621هـ.

قال ابن الأبّار:كان مكثراً رحالاًنسبه بعض شيوخنا إلى الاضطراب ومع ذلك استند به الناس وأخذوا عنه[3].

قال ابن مسدي:لم يكن سليماً من التركيب حتى كثرت سقطاته وقد تتبع عثراته أبوالربيع الكلاعي[4].

قال الذهبي:جمع وخرج على لين فيه[5].

ذكرمن وثقه:

قال الذهبي:صدوق إن شاء الله ليس بمتقن ولا يعتمد إلا على ما رواه من أصل[6]. وقال أيضاً: الإمام المحدث الجوال...قد وثق الأندريشي جماعة وحملوا عنه وما هو بمتقن[7].

() الشذرات (6/556) .
() الصلة (2/548) . وانظر اللسان (5/59) .
() اللسان (5/50) .
() النبلاء (22/251) .
() نفسه .
() الميزان (3/461) والنبلاء(22/252) .
() النبلاء (22/250 ـ 251) .

(120)محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي أبوسعد الكوفي صدوق يخطيء من السابعة[8].

قال العقيلي:مضطرب الحفظ[2].

وقال ابن معين رواية الحسين بن الحسن الرازي:ليس بالمتين[3].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث[4].

وقال أبوزرعة:لين الحديث[5].

وقال ابن حبان:منكر الحديث يروي أشياء لا يتابع عليها لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[6].

وقال الذهبي:لينوه[7].

وقال:ضعفوه ولم يترك[8].

ذكرمن وثقه:

قال ابن حجر في التهذيب:قال الحسين بن الحسن الرازي عن ابن معين:ثقة[9].

تعقيب:

قول الحافظ "قال الحسين ..." كذا في التهذيب والذي في الجرح والتعديل قال عبد الرحمن نا الحسين بن الحسن قال سألت يحي بن معين عن محمد بن الحسن بن عطية العوفي ؟قال:هو كوفي ليس بالمتين[10]. وكذا في أصله تهذيب الكمال[11]. كما في الجرح "ليس

() تق(837 رقم 5854) .
() ضـ (4/49) .
() الجرح (7/226) .
() الجرح (7/226).
() الجرح (7/226) .
() المجروحين (3/513) .
() الكاشف (2/164) .
() الميزان (3/513) .
() (9/103) .
() الجرح (7/226) .
() (25/70) .

بالمتين" و لا يوجد فيه "ثقة" . وعليه فقول الحافظ "صدوق يخطيء" ليس دقيقاً والأصح أنه ضعيف.والله أعلم.

(121)محمد بن أبي حفصة ميسرة أبوسلمة البصري صدوق يخطيء من السابعة[1].

قال الذهلي:صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب[2].

وقال ابن معين:ليس بذاك القوي مثل النعمان بن راشد في الزهري[3].

وقال النسائي:ضعيف[4].

وقال ابن عدي:هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم[5].

ذكرمن وثقه:

قال ابن المديني:ليس به بأس[6].

وقال ابن معين[7]وأبوداود[8]:ثقة.

(122)محمد بن زاذان المدني متروك من الخامسة[9].

قال ابن عدي:محمد بن زاذان هذا مضطرب الحديث ولا أعلم يرويه عنه غير عنبسة بن عبدالرحمن القرشي وعنبسة ضعيف وقال في أحاديثه غير محمد بن زاذان عن أم سعد عن أم أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أدري هذا الاضطراب من عنبسة أو من محمد بن زاذان ولمحمد غير ماذكرت وكلها مضطربة[10].

() تق (838 رقم 5863) .
() التهذيب (1/202) .
() التاريخ (67رقم 171- الدقاق) .
() ضـ (313رقم 550) .
() الكامل (6/262) .
() التهذيب (9/108) .
() التاريخ (2/511 - الدوري) .
() ت الكمال (25/87) .
() تق(844 رقم 5919) .
() الكامل (6/205) .

وقال ابن معين:ليس حديثه بشيء[1].

وقال البخاري:منكر الحديث لا يكتب حديثه[2].

وقال أبوحاتم:متروك الحديث و لا يكتب عنه[3].

وقال الدارقطني:ضعيف[4].

وقال الساجي لا يكتب حديثه[5].

(123)محمد بن سعيد الباهلي المصري الأثرم ت 231هـ.

قال أبوحاتم:هو منكر الحديث مضطرب الحديث ضعيف الحديث[6].

وقال أيضاً:لين الحديث[7].

قال ابن أبي حاتم سألت أبازرعة عن محمد بن سعيد...؟ فقال:ضعيف الحديث كتبت عنه بالبصرة وكتب عنه أبوحاتم ببغداد وليس بشيء وترك حديثه ولم يقرأ علينا[8].

وقال موسى الجمال:مات بالبصرة أراه يكذب[9].

(124)محمد بن سليمان بن عبدالله الكوفي أبوعلي الأصبهاني صدوق يخطيء من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين ومائة[10].

قال ابن عدي:مضطرب الحديث[11].

وقال ابن عدي أيضاً: قليل الحديث ومقدار ما له قد أخطأ في غير شيء منه[12].

() التهذيب (9/146) .
() ت الكبير (1/88) .
() الجرح (7/260) .
() التهذيب (9/146) .
() نفسه .
() الجرح (7/265) .
() العلل (2/266) .
() الجرح (7/265) .
() الكامل (6/291) .
() تق (850 رقم 5967) .
() الكامل (6/229) .
() الكامل (6/229) .

وقال النسائي:ضعيف[1].

وقال أبوداود:ضعيف الحديث[2].

ذكرمن وثقه:

قال أبوحاتم لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به[3].

وقال البخاري:هو مقارب الحديث[4].

وقال العجلي: ثقة[5].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال:شيخ من أهل الكوفة...يخالف ويخطيء[6].

(125) محمد بن عبدالرحمن البَيْلَماني ـ بفتح الموحدة واللام تحتهما تحتانية ساكنة ـ ضعيف وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان من السابعة[7].

قال أبوحاتم:منكر الحديث ضعيف الحديث مضطرب الحديث[8].

وقال ابن معين:ليس بشيء[9].

وقال البخاري:منكر الحديث كان الحميدي يتكلم فيه[10].

وقال النسائي:منكر الحديث[11].

وقال ابن عدي:كل ما روى عن ابن البيلماني فالبلاء فيه من ابن البيلماني وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث هذا فجميعاً ضعيفان محمد بن الحارث وابن البيلماني والضعف على حديثهما بين[12].

() ت الكمال (25/310) .
() سؤالات الآجري (1/301) .
() الجرح (7/268) .
() علل الترمذي الكبير (2/979 - ترتيب) .
() الثقات (2/240) .
() (9/529) .
() تق (869 رقم 6107) .
() الجرح (7/311) .
() التاريخ (202 رقم 740 - الدارمي) .
() ضـ الصغير (483 رقم 329) .
() ضـ (205رقم 526) .
() الكامل (6/181) .

(126)محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبوعبدالرحمن صدوق سيء الحفظ جداً من السابعة مات سنة ثمانٍ وأربعين[1].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث...فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه حديثه فيه اضطراب[2].

وقال أيضاً:مضطرب الحديث سيء الحفظ[3].

وقال أيضاً:مضطرب الحديث جداً[4].

وقال شعبة:ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى[5].

وقال ابن معين:ليس بذاك[6].

وقال أبوحاتم:محله الصدق كان سيء الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به...[7].

وقال النسائي:ليس بالقوي في الحديث[8].

ذكرمن وثقه:

قال أبوزرعة:صالح ليس بأقوى ما يكون[9].

وقال الذهبي:صدوق إمام سيء الحفظ وقد وثق[10].

(127)محمد بن عبدالرحمن بن محمد المخزومي مولاهم المكي المعروف بقنبل المقريء ت 291هـ.

() تق (871رقم 6121) .
() العلل (1/411 - عبدالله) .
() ضـ (4/100) للعقيلي .
() ضـ (4/100) للعقيلي .
() الجرح (7/323) .
() الجرح (7/323) .
() نفسه .
() ضـ (205 رقم 525) .
() الجرح (7/322 ـ 323) .
() الميزان (3/613) .

قال ابن المنادي:وجدته قد اختل واضطرب وخلط في القران فلم أقرأ عليه[1].

وقال الذهبي:انتهت إليه رياسة الإقراء بالحجاز ... وولي الشرطة فخربت سيرته وكبر سنه وهرم وتغير تغيراً شديداً فقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين[2].

(128)محمد بن عبدالعزيز الجرمي أبوروح البصري ثقة من السابعة[3].

قال الحاكم:أراه يضطرب في الرواية[4].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[5].

وذكره ابن حبان في الثقات[6].

(129)محمد بن عبدالملك بن ضيفون أبوعبدالله الأندلسي ت 394هـ.

قال ابن الفرضي:كان رجلاًصالحاً أحد العدول حدث وكتب الناس عنه وعلت سنه فاضطرب في أشياء قرئت عليه وليست مما سمع ولا كان من أهل الضبط[7].

وقال الذهبي:شيخ مسند من كبار مشيخة ابن عبدالبر حج ولقي أباسعيد ابن الأعرابي[8].

(130)محمد بن عثمان بن أبي شيبة أبوجعفر الكوفي

قال ابن المنادي:أكثر الناس عنه على اضطراب فيه[9].

() اللسان (5/249) .
() معرفة القراء (1/230) . واللسان (5/249) .
() تق (872 رقم 6134) .
() الميزان (3/629) .
() الجرح (8/7) .
() الثقات (7/429).
() تاريخ علماء الأندلس (2/109) .
() الميزان (3/633) . وانظر الإكمال (5/230) و(7/400) .
() ت بغداد (3/46) .

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل:كذاب بين الأمر يقلب هذا على هذا ويعجب ممن يكتب عنه[1].

وقال ابن خراش:كذاب بين الأمر يزيد في الأسانيد ويوصل ويوضع الحديث[2].

وكذبه جماعة منهم:مطين وجعفر بن محمد الطيالسي وإبراهيم ابن الصواف[3].

وقال الدارقطني:ضعيف[4].

وقال البرقاني:لم أزل أسمع الشيوخ يذكرون أنه مقدوح فيه[5].

ذكرمن وثقه:

قال صالح بن محمد:ثقة[6].

وقال عبدان:ما علمنا إلا خيراً كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه الكتاب الذي يقرأ علينا[7].

وقال مسلمة بن القاسم لا بأس به كتب الناس عنه و لا أعلم أحداً تركه[8].

وقال الخطيب:كان كثير الحديث واسع الرواية ذا معرفة وفهم وله تاريخ كبير[9].

وقال ابن عدي:ومحمد بن عثمان على ما وصفه عبدان لا بأس به ... لم أجد له حديثاً منكراً فأذكره[10].

() ت بغداد (3/46) .
() نفسه .
() انظر ت بغداد (3/45 ـ 46) .
() سؤالات الحاكم (136 رقم 172) .
() ت بغداد (3/46) .
() ت بغداد (3/42) .
() ت بغداد (3/43) .
() اللسان (5/281) .
() ت بغداد (3/42) .
() الكامل (6/295) .

تعقيب:

قال الذهبي في ترجمة مطين الحافظ :حط عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة وحط هو على ابن أبي شيبة وآل أمرهما إلى القطيعة و لا يعتد بحمدالله بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض[1].

وقال ابن عدي:ظهر لي أن الصواب الإمساك عن القبول عن كل واحد منهما في صاحبه[2].

وقال الذهبي:لم يرزق حظاً بل نالوا منه وكان من أوعية العلم[3].

(131)محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب أبوالعلاء الواسطي ضعيف[4].

قال الخطيب:رأيت لأبي العلاء أصولاًعتقاً سماعه فيها صحيح وأصولاًمضطربة ...ورأيت له أشياء سماعه فيها مفسود إما محكوك بالسكين أو مصلح بالقلم[5].

وقال الذهبي:وساق له الخطيب حديثاً آخر اتهم في إسناده وقال الخطيب:أما حديث آخذ اليد فاتهم بوضعه فأنكرت عليه فامتنع بعد من روايته ورجع عنه وذكر الخطيب أشياء توجب وهنه[6].

تعقيب:

وتعقب ابن حجر الذهبي بقوله:والذي ظهر لي من سياق ترجمته في تاريخ بغداد أنه وهم في أشياء بين الخطيب بعضها وأما كونه اتهم بها أو ببعضها فليس هذا مذكوراً في تاريخ بغداد و لا غيره ...وفي الجملة فأبو العلاء لا يعتمد على حفظه وأما كونه متهماً فلا[7].

() الميزان (3/607) .
() ت بغداد (3/45) .
() النبلاء (14/21) .
() الميزان (3/654) .
() ت بغداد (3/96) وانظر الأنساب (3/552) للسمعاني .
() الميزان (3/654) . وانظر ت بغداد (3/95 ـ 96) .
() اللسان (5/297) .

(132)محمد بن عمر بن الوليد بن لاحق التيمي كوفي مقبول من العاشرة[8].

قال أبوحاتم:أرى أمره مضطرباً[2].

وفرق الخطيب بينه وبين محمد بن عمر بن الوليد اليشكري في كتاب الرواة عن مالك وكذلك الدارقطني...[3].

وتكلم ابن حبان في اليشكري[4] لا في ابن لاحق. ووهم الذهبي رحمه الله فظن أنهما واحد فأورد كلام ابن حبان في ترجمة ابن لاحق[5]كما نبه عليه

الحافظ[6].

(133)محمد بن عمرو الأنصاري الواقفي أبوسهل البصري مشهور بكنيته واختلف في اسم جده ضعيف من السابعة[7].

قال ابن هاني:سئل ـ أي الإمام أحمد ـ:أيما أحب إليك العلاء بن عبدالرحمن أم محمد بن عمرو؟

قال:العلاء أحب إلي؛ محمد بن عمرو مضطرب الحديث[8].

وقال أيضاً:كان محمد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها ويسندها لأقوام آخرين[9].

وقال ابن معين:ما زال الناس يتقون حديثه! قيل له:و ما علة ذلك ؟

() تق (882رقم 6217 - تمييزاً) .
() الجرح (8/22) والعلل (1/493) .
() التهذيب (9/327) .
() المجروحين (2/292) .
() الميزان (3/666) .
() اللسان (5/319) .
() تق (884 رقم 6232 - تمييزاً) .
() المسائل (2/240) .
() مسائل ابن هاني (2/238) .

قال:كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة[1]. وقال أيضا :ضعيف[2].

وقال النسائي: ليس بالقوي عندهم[3].

وقال أبوداود:كان يحي بن سعيد يضعفه جداً[4].

وقال ابن عدي:هو عزيز الحديث وله غير ما ذكرت أحاديث أيضاً وأحاديثه إفرادات ويكتب حديثه في جملة الضعفاء[5].

ذكر من وثقه:

وثقه ابن معين في رواية[6].

وقال أبوحاتم:صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ[7].

(134)محمد بن مُيسَّر ـ بتحتانية ومهملة وزن محمد ـ الجعفي أبوسعد الصاغاني ـ بمهملة ثم معجمة ـ البلخي الضرير نزيل بغداد ويقال له محمد بن أبي زكريا ضعيف ورمي بالإرجاء من التاسعة[8].

قال البخاري:فيه اضطراب[9].

وقال ابن حبان:مضطرب الحديث كان ممن يقلب الأسانيد لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات فيكون حديثه كالمتآنس به دون المحتج بما يرويه[10].

() الجرح (8/31) .
() التاريخ (2/532 - الدوري) .
() التهذيب (9/336) .
() نفسه .
() الكامل (6/226) .
() شرح العلل (1/403) لابن رجب .
() الجرح (8/31) .
() تق (901 رقم 6384) وانظر الأنساب (3/542) .
() ت الكبير (1/245) .
() المجروحين (2/271) .

وقال ابن معين:كان مكفوفاً وكان جهمياً وليس هو بشيء كان شيطاناً من الشياطين[11]. وقال مرة:ضعيف[12].

وقال أبوزرعة:كان مرجئاً ولم يكن يكذب[3].

وقال النسائي:متروك الحديث[4].

وقال ابن عدي: الضعف بين على رواياته[5].

ذكرمن وثقه:

قال أحمد بن حنبل:صدوق ولكن كان مرجئاً كتبت عنه[6].

(135)مسلم بن كيسان الضبي الملائي البّراد الأعور أبوعبدالله الكوفي ضعيف من الخامسة[7].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث ما أخرجوا عنه في الصحيح[8].

وقال أيضاً:ضعيف[9].

وقال ابن معين:اختلط[10].

وقال البخاري:يتكلمون فيه[11].

وقال النسائي:متروك الحديث[12].

وقال أبوحاتم:يتكلمون فيه وهو ضعيف الحديث[13].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث[14].

() التاريخ (2/541 - الدوري) .
() الكامل (6/226) .
() سؤالات البردعي (2/500) .
() ضـ (209 رقم 540) .
() الكامل (6/226) .
() انظر ت بغداد (3/282) .
() تق (940رقم 6685) .
() العلل (5/166) .
() العلل (2/162) .
() التاريخ (2/563 - الدوري) .
() ضـ الصغير (485 رقم 343) .
() ضـ (218رقم 568) .
() الجرح (8/193) .
() نفسه .

(136)مسلمة بن راشد الحماني .

قال أبوحاتم:مضطرب لا يوقف على حده[1].

وقال الأزدي لا يحتج به[2].

(137)مطرف بن عبدالله بن مطرف اليساري ـ بالتحتانية والمهملة المفتوحتين ـ أبومصعب المدني ابن أخت مالك ثقة لم يصب ابن عدي في تضعيفه من كبار العاشرة مات سنة عشرين على الصحيح وله ثلاث وثمانون سنة[3].

قال أبوحاتم:مضطرب (الحديث)صدوق[4].

وقال ابن عدي:يحدث عن ابن أبي ذئب وأبي مودود... وغيرهم بالمناكير[5].

ذكرمن وثقه:

قال ابن سعد:كان ثقة وكان به صمم[6].

تعقيب:

قال الذهبي: هو من كبار الفقهاء...وأورد الذهبي ماذكره ابن عدي من أحاديث في ترجمته ثم قال الذهبي:هذه أباطيل حاشى مطرف من رواياتها وإنما البلاء من أحمد بن داود فكيف خفي هذا على ابن عدي فقد كذبه الدارقطني ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى.. [7].

() الجرح (8/269) .
() الميزان (4/108) .
() تق (948 رقم 6752) .
() الجرح (8/315) وما بين القوسين من ت الكمال (28/72) وزاد المعاد (2/132) لابن قيم الجوزية .
() الكامل (6/377) .
() الطبقات (5/439) .
() الميزان (4/125) وانظر زاد المعاد (2/132) لابن قيم الجوزية . وهدي الساري (443) . والتنكيل (2/480) للمعلمي .

(138) مغيرة بن زياد البجلي أبوهشام أو أبو هاشم الموصلي صدوق له أوهام من السادسة مات سنة اثنتين وخمسين[1].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الأحاديث منكرة[2].

وقال مرة:ضعيف الحديث كل حديث رفع مغيرة فهو منكر ومغيرة بن زياد مضطرب الحديث[3].

وقال البخاري:قال وكيع كان ثقة.

وقال عمرو: في حديثه اضطراب[4].

وقال عمرو الفلاس:مضطرب الحديث[5].

وقال أبوزرعة:في حديثه اضطراب[6].

وقال ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن مغيرة بن زياد؟

فقالا:شيخ! قلت: يحتج بحديثه ؟ قالا لا[7].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[8].

وقال مرة:ليس به بأس له حديث واحد منكر[9].

وقال أبوحاتم:هو صالح صدوق ليس بذاك القوي بابة مجالد.

() تق (964 رقم 6882).
() العلل (1/400 - عبدالله).
() ضـ (4/176) للعقيلي. وانظر العلل (3/28 - عبدالله).
() ت الكـبير (7/326). وانظـر: ضـ الصـغير (486رقـم 348). وت الكمال (28/360) ففيه ((قال غيره)) مكان ((عمرو)).
() بيان الوهم (4/352).
() الضعفاء (2/658).
() الجرح (8/222).
() التاريخ (2/579 - الدوري).
() الجرح (8/222).

وقال ابن أبي حاتم:وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من كتاب الضعفاء[10].

وقال ابن عدي:عامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأس من الغلط وهو لا بأس به عندي[2].

(139) منصور بن صقير ويقال سقير أبو النضر البغدادي ضعيف من صغار التاسعة[3].

قال أبوحاتم:ليس بقوي كان جندياً وفي حديثه اضطراب[4].

وقال العقيلي:في حديثه بعض الوهم[5].

وقال ابن حبان:شيخ بغدادي يروي عن موسى بن أعين وعبيد الله بن عمر المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[6].

(140) منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي أبوعتاب ـ بمثناة ثقيلة ثم

() الجرح (8/222).
() الكامل (6/355).
() تق (973 رقم 6951).
() الجرح (8/172) وانظر العلل (2/129).
() ضـ (4/192).
() المجروحين (3/39).

موحدة ـ الكوفي ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة[1].

قال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي قوم قالوا منصور أثبت في الزهري من مالك؟ قال: وأي شيء روى منصور عن الزهري! هؤلاء جهال منصور إذا نزل إلى المشايخ[2] اضطرب وليس أحد أروى عن مجاهد من منصور إلا ابن أبي نجيح وأمّا الغرباء فليس أحد أروى عنه من منصور[3].

ذكرمن وثقه:

قال ابن مهدي:لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور[4].

وقال أبوحاتم:ثقة[5].

وقال ابن أبي حاتم:سئل أبي: عن الأعمش و منصور؟

فقال:الأعمش حافظ يخلط و يدلس!ومنصوراتقن لا يدلس و لا يخلط[6].

(141) ميهران ـ بكسر أوله ـ ابن أبي عمر العطار أبوعبدالله الرازي صدوق له أوهام سيء الحفظ من التاسعة[7].

قال البخاري:في حديثه اضطراب[8].

وقال أيضاً:سمعت إبراهيم بن موسى يضعفه[9].

وقال ابن معين:كان شيخاً مسلماً كتبت عنه وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان[10].

() تق (973رقم6965).
() مثل أبي إسحاق، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل. انظر شرح العلل (2/801).
() الجرح (8/178)وقارن بمسائل صالح (3/153)مع تعليق المحقق.
() الجرح (8/178).
() الجرح (8/179).
() الجرح (8/179).
() تق (976رقم6982).
() ت الكبير (7/429).
() ت الصغير (2/218).
() الجرح (8/301).

وقال النسائي: ليس بالقوي[1].

ذكرمن وثقه:

قال أبوحاتم:ثقة صالح الحديث[2].

(142) موسى بن داود الضبي أبوعبدالله الطرسوسي نزل بغداد ولي قضاء طرسوس ـ الخلقاني ـ بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف صدوق فقيه زاهد له أوهام من صغار التاسعة مات سنة سبع عشرة[3].

قال أبوحاتم:في حديثه اضطراب[4].

وقال أيضاً:شيخ أدركته وطال مقامي بدمشق فورد علي نعيه[5].

ذكرمن وثقه:

قال ابن سعد:كان ثقة صاحب حديث[6].

وقال ابن نمير:قاضي طرسوس ثقة[7].

(143) موسى بن سحيم في عداد من لا يعرف[8].

قال البخاري:مضطرب فيه[9].

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[10].

(144) ميمون أبوحمزة الأعور القصاب مشهور بكنيته ضعيف من السادسة[11].

() ت الكمال (28/597).
() ت الكمال (28/597).
() تق (979رقم7008).
() الجرح (8/141).
() نفسه.
() الطبقات (7/345).
() الجرح (8/141).
() اللسان (6/118).
() نفسه.
() (5/403).
() تق (990رقم7106).

قال الدارقطني:مضطرب الحديث[12].

وقال ابن معين:ليس بشيء...لايكتب حديثه[2].

وقال أبوحاتم:ليس بقوي يكتب حديثه[3].

وقال البخاري:ليس بذاك[4].

وقال النسائي:ليس بثقة[5].

(145) هشام بن حجير ـ بمهملة وجيم مصغر ـ المكي صدوق له أوهام من السادسة[6].

قال ابن محرز:سمعت علي بن المديني يقول:زعم سفيان قال:كان هشام بن حجير كتب كتبه على غير ما يكتب الناس ـ أي اقتداراً عليه فاضطربت عليه[7].

وضعفه جداً ابن معين[8].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألته ـ أي أحمد بن حنبل ـ عن هشام بن حجير؟

فقال:ليس هو بالقوي!

قلت:هو ضعيف؟

قال:ليس هو بذاك[9].

وقال أيضاً:ضعيف الحديث[10].

قال أبوحاتم:مكي يكتب حديثه[11].

() العلل (2/159).
() الجرح (8/236).
() نفسه.
() ضـ (487رقم352).
() ضـ (222رقم581).
() تق (1020رقم7338).
() معرفة الرجال (2/203 - ابن محرز).
() الجرح (9/54).
() العلل (1/385 - عبدالله).
() العلل (1/402 - عبدالله).
() الجرح (9/54).

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح[1].

(146) هشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد المخزومي المكي مقبول من الثامنة[2].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث ومحله الصدق ما أرى به بأساً[3].

وقال العقيلي:في حديثه عن غير ابن جريج وهم[4].

ذكرمن وثقه:

قال الذهبي:مشاه أبوحاتم[5]. وقال مرة:صدوق[6].

تعقيب:

قول الحافظ رحمه "مقبول" غير مقبول في هذا الرجل والأقرب أنه صدوق يهم والله أعلم.

(147) هشام بن عمار بن نصير ـ بنون مصغر ـ السلمي الدمشقي الخطيب صدوق مقريء كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح من كبار العاشرة وقد سمع من معروف الخياط لكن معروف ليس بثقة مات سنة خمس وأربعين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة[7].

قال المروذي:كان قد اضطرب عليه حفظه[8].

وقال أبوحاتم:لما كبر تغير وكان كلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن وكان

() نفسه.
() تق (1021رقم7346).
() الجرح (9/62).
() ضـ (4/338).
() الميزان (4/299).
() الكاشف (2/336).
() تق (1022رقم7353).
() العلل (140رقم247).

قديماً أصح كان يقرأ من كتابه[9].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:كيس كيس[2].

وقال مرة:ثقة[3].

وقال أبوحاتم:صدوق[4].

وقال النسائي لا بأس به[5].

وقال الدارقطني:صدوق كبير المحل[6].

وقال الذهبي: صدوق مكثر له ما ينكر[7].

(148) هشام بن لاحق أبوعثمان المدائني

قال البخاري:أنكر شبابة أحاديثه وهو مضطرب الأحاديث عنده مناكير[8].

وقال أحمد بن حنبل:كان يحدث عن عاصم أحاديث لم يكن به بأس رفع عن عاصم أحاديث لم ترفع أسندها إلى سليمان...[9].

وقال أحمد بن حنبل:تركت حديثه[10].

وقال العقيلي لا يتابع على رفع حديثه[11].

وقال ابن حبان:منكر الحديث يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به لما أكثر من المقلوبات عن أقوام ثقات[12].

ذكرمن وثقه:

() الجرح (9/67).
() الجرح (9/66).
() سؤالات ابن الجنيد (397رقم519).
() الجرح (9/67).
() الميزان (4/302).
() نفسه.
() الميزان (4/302).
() ضـ (4/337) للعقيلي.والكامل (7/110).
() العلل (3/300 - عبدالله).
() الميزان (4/306).وعلق عليه الذهبي بقوله:وكان قد روى عنه.
() ضـ (4/337).
() المجروحين (3/90).

قال النسائي:ليس به بأس[1].

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال: روى عن عاصم وعنه هشام بن بهرام نسخة في القلب من بعضها[2].

وقال ابن عدي:أحاديثه حسان وأرجوا أنه لا بأس به[3].

(149) نجيح بن عبدالرحمن السندي ـ بكسر المهملة وسكون النون ـ المدني أبو معشر وهو مولى بني هاشم مشهور بكنيته ضعيف من السادسة أسن واختلط مات سنة سبعين ومائة ويقال كان اسمه عبدالرحمن بن الوليد بن هلال[4].

قال الأثرم:قلت لأبي عبدالله أبومعشر المدني يكتب حديثه؟

فقال:عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد ولكن اكتب حديثه اعتبر به[5].

وقال أيضاً:كان صدوقاً ثقة ولكن كان يرفع أحاديث[6]. وقال البخاري:يخالف في حديثه[7]. وقال الفلاس:كان يحي بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر ويضعفه ويضحك إذا ذكره وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه[8]. وقال ابن مهدي:تعرف وتنكر[9]. وقال ابن معين و أبوحاتم:ليس بقوي في الحديث[10].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح لين الحديث محله الصدق[11].

() ت بغداد (14/45).
() اللسان (6/198).
() الكامل (7/111).
() تق (998رقم7150).
() ت بغداد (13/430).
() مسائل أبي داود (304).
() ت الصغير (2/187).
() الجرح (8/494).
() نفسه.
() نفسه.
() الجرح (8/495).

وقال أبوزرعة:هو صدوق في الحديث وليس بالقوي[1].

وقال أبونعيم:كان أبومعشر كيساً حافظاً[2].

وسبق قول الإمام أحمد:كان صدوقاً ثقة ولكن كان يرفع أحاديث.

(150) نصر بن مزاحم المنقري الكوفي رافضي جلد تركوه[3].

قال العقيلي:كان يذهب إلى التشيع وفي حديثه اضطراب وخطأ كثير[4].

وقال أبو خيثمة:كان كذاباً[5]. وقال أبوحاتم:واهي الحديث متروك[6]. وقال الدارقطني:ضعيف[7].

(151) النعمان بن ثابت الكوفي أبوحنيفة الإمام يقال أصلهم من فارس ويقال مولى بني تيم فقيه مشهور من السادسة مات سنة خمسين ومائة على الصحيح وله سبعون سنة[8].

قال ابن عيينة: أول من صيرني محدثاً أبوحنيفة! فذاكرته فقال: يا بني ما سمعت من عمرو بن دينار إلا ثلاثة أحاديث، يضطرب في حفظ تلك الأحاديث[9].

وقال الفلاس: ليس بالحافظ مضطرب الحديث واهي الحديث[10].

وقال مسلم: صاحب الرأي مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح[11].

وقال ابن شاهين: ((حديثه فيه اضطراب، وكان قليل الرواية))[12].

() الجرح (8/495).
() ت بغداد (13/429).
() الميزان (4/253).
() ضـ العقيلي (4/300).
() الميزان (4/253).
() الميزان (4/254).
() نفسه.
() تق (1004 رقم 7203).
() الأرشاد (1/369) للخليلي.
() الكامل (7/6).
() الكنى (ق 31).
() ذكر من اختلف العلماء فيه (97).

وقال ابن الجارود: جل حديثه وهم...[1].

وذكره أبو نعيم الأصبهاني في الضعفاء وقال: ... كثير الخطأ والأوهام[2].

وقال البخاري: سكتو عنه[3].

وقال أحمد بن حنبل: حديث أبي حنيفة ضعيف[4].

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث[5].

وقال أبو أحمد الحاكم: ((عامة حديثه خطأ))[6].

وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[7].

وقال ابن معين لا يكتب حديثه[8].

وضعفه الدارقطني[9].

وقال ابن عدي: أبو حنيفة له أحاديث صالحة وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها وتصاحيف في الرجال وعامة ما يرويه كذلك ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلثمائة حديث من مشاهير وغرائب وكله على هذه الصورة؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث ولا يحمل على من تكون هذه صورته في الحديث[10].

وقال ابن عبد البر: ((هو سيء الحفظ عند أهل الحديث))[11] اهـ.

() الانتفاء (287) لابن عبد البر.
() (154 رقم 255).
() ت الكبير (8/81).
() ض (4/285) للعقيلي.
() الطبقات (6/369).
() الأسامي والكنى (4/175).
() ض (266 رقم 586).
() الكامل (7/6).
() نقله الزيلعي في نصب الراية (2/8) ولم يتعقبه بشيء وانظر نصب الراية (1/32، 51).
() الكامل (7/12).
() التمهيد (11/48).

وضعفه ابن القطان الفاسي[12].

وقال الذهبي: إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه[2].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: هو أجل من أن يكذب[3].

وقال أيضاً لا بأس به وكان لا يكذب وقال أبوحنيفة: عندنا من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب[4].

وقال أيضاً: ثقة ما سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة يكتب إليه أن يحدث ويأمره وشعبة شعبة[5].

تعقيب:

اختلف رأي ابن معين في أبي حنيفة توثيقاً وتجريحاً "ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتى ينضم إليه الضبط والحفظ وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله بل ثبت في العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة"[6].

قال ابن شاهين بعد ذكره كلام النقاد فيه: ((هذا الكلام في أبي حنيفة طريق ثقة طريق الروايات واضطرا بها وما فيها من الخطأ لا أنه كان يضع حديثاً ولا يركب إسناداً على متن ولا متناً على إسناد ولا يدعي لقاء من لم يلقه كأن أرفع من ذلك وأنبل.

() بيان الوهم (3/519)

() الميزان (4/265). وانظر الديوان (411 - 412). وانظر تاريخ بغداد (13/323 - 420).

() الكامل (7/9).

() معرفة الرجال (1/79 - ابن محرز).

() الانتقاء (197) لابن عبد البر. وذكر فيه (193 - 230) فصلاً في ثناء العلماء عليه لكنه من جهة فقهه وعلمه ونبله لا ضبطه.

() السلسلة الضعيفة (1/468). وقد شرح فيها ترجمة أبي حنيفة شرحاً جيداً (1/465 - 469).

وقد فضله العلماء في الفقه منهم القاسم وابن معين والشافعي والمقرئ وابن مطيع والأوزاعي وابن المبارك ومن يكثر عدده.

ولكن حديثه فيه اضطراب وكان قليل الرواية وكان بالرأي أبصر من الحديث وإنما طعن عليه من طعن من الأئمة في الرأي، وإذا قل بصيرة العالم بالسنن وفتح الرأي تكلم فيه العلماء بالسنن.

وكفاك بسفيان الثوري وابن المبارك وأحمد بن حنبل سادات من نقل السنن وعرف الحق من الباطل والله أعلم[1].

وقد اعترف الإمام أبوحنيفة رحمه الله بأنه يحدث خطأ فقال رحمه الله: ((ما رأيت أفضل من عطاء عامة ما أحدثكم خطأ))[2].

(152) النعمان بن راشد الجزري أبو إسحاق الرقي مولى بني أمية صدوق سيء الحفظ من السادسة[3].

قال ابن معين:ضعيف مضطرب الحديث[4].

وقال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث "روى أحاديث مناكير"[5].

وقال الذهلي:صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب والنعمان وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطراباً[6].

وقال علي بن المديني:ذكر يحى القطان النعمان بن راشد فضعفه جداً[7].

ذكرمن وثقه:

() ذكر من اختلف العلماء فيه (95 - 97) وانظر منه (49).
() أخرجه ابن عدي في الكامل (7/6)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (4/176).
() تق (1004رقم7204).
() التهذيب (10/404). وقال مرة: ((ليس بشيء)) ذكر من اختلف العلماء فيه (97) لابن شاهين.
() العلل (2/493 عبدالله).ومابين القوسين من الجرح (8/448) وضـ (4/268) للعقيلي.
() التهذيب (1/202).
() الجرح (8/448).

قال ابن معين:ثقة[1].

وقال أبوحاتم:في حديثه وهم كثير وهو صدوق في الأصل[2].

وقال النسائي: صدوق فيه ضعف[3].

وقال ابن عدي:قد احتمله الناس روى عنه الثقات مثل حماد بن زيد وجرير ابن حازم ووهيب بن خالد وغيرهم من الثقات وله نسخة عن الزهري و لا بأس به[4].

(153) النهاس ـ بتشديد الهاء ثم مهملة ـ ابن قهم ـ بفتح القاف وسكون الهاء القيسي أبوالخطاب البصري ضعيف من السادسة[5].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث تركه يحى القطان[6].

وقال ابن معين:كان قاصاً وليس هو بشيء[7].

وقال ابن أبي عدي لا يساوي نهاس بن قهم شيئاً[8].

وقال أبوحاتم:ليس بشيء[9].

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالمتين عندهم[10].

وقال ابن عدي:أحاديثه مما ينفرد به عن الثقات ولا يتابع عليه[11].

(154) الوليد بن عبدالله بن جميع الزهري المكي نزيل الكوفة صدوق يهم ورمي بالتشيع من الخامسة[12].

() ذكر من اختلف العلماء فيه (97) لابن شاهين.
() الجرح (8/449).
() التهذيب (10/404).
() الكامل (7/14).
() تق (1009رقم7246).
() العلل (9/2009).
() التاريخ (2/610 - الدوري).
() نفسه.
() الجرح (8/511).
() الأسامي والكنى (4/294).
() الكامل (7/59).
() تق (1039رقم 7482).

قال العقيلي:في حديثه اضطراب[13].

وقال ابن حبان:كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به[2].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة وهو زهري مأمون مرضي[3].

وقال أحمد بن حنبل:ليس به بأس[4].

وقال أبوحاتم:صالح الحديث[5].

وقال أبوزرعة لا بأس به[6].

وقال أبوداود لا بأس به[7].

وذكره ابن حبان في الثقات[8].

(155) يحي بن أيوب الغافقي ـ بمعجمة ثم فاء وقاف ـ أبوالعباس المصري صدوق ربما أخطأ من السابعة مات سنة ثمان وستين[9].

قال الدارقطني:في بعض حديثه اضطراب[10].

وقال أبوحاتم:محل يحي الصدق يكتب حديثه و لا يحتج به[11].

وقال النسائي:ليس بذاك القوي[12].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح وقال مرة:ثقة[13].

() ضـ (4/317).
() المجروحين (3/78ـ79).
() معرفة الرجال (1/97 ابن محرز).
() الجرح (9/8).
() نفسه.
() نفسه.
() ت الكمال (31/36).
() (5/492).
() تق (1049رقم 7561).
() السنن (1/68).
() الجرح (9/128).
() ضـ (240رقم 626).
() الجرح (9/128).

وقال النسائي:ليس به بأس[1].

(156) يحي بن أبي سليمان المدني أبوصالح لين الحديث من السادسة[2].

قال أبوحاتم:ليس بالقوي مضطرب الحديث يكتب حديثه[3].

وقال البخاري:منكر الحديث[4].

وقال ابن عدي:هو ممن تكتب أحاديثه وإن كان بعضها غير محفوظة[5].

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[6].

(157) يحي بن يعلى الأسلمي الكوفي ضعيف شيعي من التاسعة[7].

قال البخاري:مضطرب الحديث[8].

وقال ابن معين:ليس بشيء[9].

وقال أبوحاتم:كوفي ليس بالقوي ضعيف الحديث[10].

وقال ابن عدي:كوفي وهو في جملة شيعتهم[11].

(158) يحي بن يمان العجلي الكوفي صدوق عابد يخطيء كثيراً وقد تغير من كبار التاسعة مات سنة تسع وثمانين ومائة[12].

() البيان والتوضيح (302) للعراقي.
() تق (1057رقم 7615).
() الجرح 09/155).
() الكامل (7/230).
() الكامل (7/230).
() (7/604).
() تق (1070رقم 7727).
() ت الصغير (2/232).
() الكامل (7/233).
() الجرح (9/196).
() الكامل (7/233).
() تق (1070رقم 7729).

قال الإمام أحمد:وكيع أثبت من يحي بن يمان يحي يضطرب في بعض حديثه[13].

وقال أبوحاتم:مضطرب الحديث في حديثه بعض الصنعة ومحله الصدق[2].

وقال ابن القطان الفاسي:مضطرب الحديث[3].

وقال ابن معين:ليس بثبت في الحديث.. وقال:لم يكن يبالي أي شيء حدث كان يتوهم الحديث[4].

وقال أحمد بن حنبل:ليس يحي بن يمان حجة في الحديث[5].

وقال أبوحاتم:رأيت محمد بن عبدالله بن نمير يضعف حديث يحي بن يمان ويقول كأن حديثه خيال[6].

وقال النسائي:ليس بالقوي[7].

وقال أبوداود:يخطيء في الأحاديث ويقلبها[8].

وقال ابن عدي:ابن يمان في نفسه لا يتعمد الكذب إلا أنه يخطيء ويشتبه عليه[9].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[10].

وقال ابن المديني:صدوق كان قد افلج فتغير حفظه[11].

() مسائل ابنه صالح (3/77).
() الجرح (9/199).
() بيان الوهم (3/423).
() سؤالات ابن الجنيد (437ـ 438).
(10) ت بغداد (14/123).
() الجرح (9/199).
() ضـ (242رقم 632).
() ت بغداد (14/124).
() الكامل (7/237).
() الجرح (9/199).
() ت بغداد (14/122).

وقال يعقوب بن شيبة:كان صدوقاً كثير الحديث وإنما انكر أصحابنا عليه كثرة الغلط وليس بحجة إذا خولف..[1].

(159) يزيد بن عبدالملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث الهاشمي النوفلي ضعيف من السادسة[2].

قال ابن عدي:مضطرب الحديث لا ينضبط ما يرويه[3].

وقال أيضاً:عامة ما يرويه غير محفوظ[4].

وقال ابن معين:ضعيف الحديث[5].

وقال مرة:ليس بشيء[6].

وقال أحمد بن حنبل:عنده مناكير[7].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث منكر الحديث جداً[8].

وقال أبوزرعة:منكر الحديث[9].

وقال النسائي:متروك الحديث[10].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ما كان به بأس[11].

(160) يوسف بن أسباط الشيباني الزاهد الواعظ.

() ت بغداد (14/124).
() تق (1079رقم 7803).
() الكامل (7/262).
() الكامل (7/263).
() الجرح (9/279).
() معرفة الرجال (1/57- ابن محرز).
() ضـ الصغير (501رقم405) والكامل (7/260).
() الجرح (9/279).
() نفسه.
() ضـ (262رقم645).
() التاريخ (229رقم883 - الدارمي).

قال صدقة:دفن يوسف ابن أسباط كتبه فكان بعد يقلب عليه و لا يجيء كما ينبغي يضطرب في حديثه[1].

وقال أبوحاتم:كان رجلاًعابداً دفن كتبه وهو يغلط كثيراً وهو رجل صالح لا يحتج بحديثه[2].

وقال ابن عدي:هو عندي من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشتبه عليه و لا يتعمد الكذب[3].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:رجل صدق[4].

وقال مرة: ثقة[5].

(161) يونس بن الحارث الثقفي الطائفي نزيل الكوفة ضعيف من السادسة[6].

قال أحمد بن حنبل:أحاديثه مضطربة[7].وقال مرة:مضطرب الحديث[8].

وقال ابن المديني:كنا نضعف ذاك ضعفاً شديداً[9].

وقال ابن معين:ضعيف[10].

وقال أبوحاتم:ليس بالقوي[11].

() ت الصغير (2/242).
() الجرح (9/218).
() الكامل (7/159).
() التاريخ (2/684 - الدوري).
() التاريخ (228رقم874 - الدارمي).
() تق (1098رقم7959).
() العلل (1/341 - عبدالله).
() الإعلام بسنته (1ق68/ب) لمغلطاي.
() سؤالات ابن أبي شيبة (121رقم146).
() التاريخ (2/687 - الدوري).
() الجرح (9/237).

وقال النسائي:ضعيف[12].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس يكتب حديثه[2].

وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وقال ابن عدي:ليس به بأس يكتب حديثه وليس له من الحديث إلا اليسير[4].

(162) يونس بن خباب ـ بمعجمة وموحدتين ـ الأسيدي مولاهم الكوفي صدوق يخطيء ورمي بالرفض من السادسة[5].

قال البخاري:مضطرب الحديث[6].

وقال أبوحاتم:مضطرب الحديث ليس بالقوي[7].

وقال يحي بن سعيد:كان كذاباً[8].

وقال ابن معين لا شيء[9].وقال مرة:ضعيف[10].

وقال البخاري:منكر الحديث[11].

وقال النسائي:ضعيف[12].

وقال ابن عدي:هو من الغالين في التشيع وكان يحمل على عثمان وأحاديثه مع غلوه تكتب[13].

() ضـ (239رقم620).
() الكامل (7/175).
() (9/288) وقد ذكره أيضاً في المجروحين (3/140) وقال: لا يعجبني الاحتجاج بما وافق الثقات فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات.
() الكامل (7/175).
() تق (1098رقم7960).
() الكامل (7/173).
() الجرح (9/238).
() الميزان (4/479).
() الجرح (9/238).
() التاريخ (226رقم862 - الدارمي).
() ت الكمال (32/506).
() ضـ (238رقم619).
() الكامل (7/174).

ذكرمن وثقه:

قال أبوداود:ليس في حديثه نكارة إلا أنه زاد في حديث القبر(علي وليي)؟![1].

وقال مرة:شتام لأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم وحدثني من سمع علياً قال لا أحدث عنه حتى أتوسد يميني قال أبوداود:وقد رأيت أحاديث شعبة عنه مستقيمة وليس الرافضة كذلك[2].

وقال عثمان بن أبي شيبة:ثقة صدوق[3].

وقال الساجي:صدوق في الحديث تكلموا فيه من جهة رأيه السوء[4].

(163) أبوبكر بن عياش ـ بتحتانية ومعجمة ـ ابن سالم الأسدي الكوفي المقريء الحناط ـ بمهملة ونون ـ مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه ـ وقيل:اسمه محمد أو عبدالله أو سالم أو شعبة أو رؤبة أو مسلم أو خداش أو مطرف أو حماد أو حبيب عشرة أقوال ـ ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة مات سنة أربع وتسعين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة وروايته في مقدمة مسلم[5].

قال أحمد بن حنبل:أبوبكر يضطرب في حديث هؤلاء الصغار فأما حديثه عن أولئك الكبار ما أقربه عن أبي حصين وعاصم.وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق أو نحو هذا.ثم قال:ليس هو مثل سفيان وزائدة وزهير وكان سفيان فوق هؤلاء وأحفظ[6].

وقال يعقوب بن شيبة:شيخ قديم معروف بالصلاح البارع وكان له فقه كثير وعلم بأخبار الناس ورواية للحديث يعرف له سنه وفضله وفي حديثه اضطراب[7].

() التهذيب (11/386).
() ت الكمال (32/506).
() الثقات لابن شاهين (203).
() التهذيب (11/386).
() تق (1118رقم8042).
() ت بغداد (14/379) وانظر علل الخلال (181 - 182 - المنتخب).
() ت بغداد (14/378).

وقال مهنأ:سألت أحمد بن حنبل:أيهما أحب إليك إسرائيل أو أبوبكر بن عياش؟

فقال:إسرائيل.

قلت :لِم؟

قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً!

قلت:كان في كتبه خطأ ؟

قال لا ؛كان إذا حدث من حفظه[1].

وضعفه ابن معين[2].

وقال الدارمي:سمعت محمد بن عبدالله بن نمير يضعف أبا بكر بن عياش في الحديث.

قلت:كيف حاله في الأعمش؟

قال:هو ضعيف في الأعمش وغيره[3].

وقال أبونعيم:لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطاً منه[4].

وقال أبوزرعة:في حفظه شيء[5].

وقال البزار:لم يكن بالحافظ وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه[6].

ذكرمن وثقه:

قال أحمد بن حنبل:صدوق ثقة صاحب قران وخير[7].

وقال أبوداود:ثقة[8].

() ت بغداد (14/379).
() نفسه.
() الكامل (4/26).
() الميزان (4/500).
() العلل (2/329).
() التهذيب (12/40).
() الجرح (9/349-350).
() ت بغداد (14/379).

وقال ابن سعد:كان أبوبكر ثقة صدوقاً عارفاً بالحديث والعلم إلا أنه كثير الغلط[1].

وقال الساجي:صدوق يهم[2].

وقال ابن عدي:هو من مشهوري مشايخ الكوفة ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم مثل أبي إسحاق السبيعي وأبي حصين وعاصم بن أبي النجود وهو صاحبه وهو من قراء أهل الكوفة لا بأس به وذاك أني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة إلا أن يروي عنه ضعيف[3].

(164) أبوجعفر الرازي التميمي مولاهم مشهور بكنيته واسمه عيسى بن أبي عيسى عبدالله بن ماهان وأصله من مرو وكان يتجر إلى الري صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة من كبار السابعة مات في حدود الستين[4].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث[5].

وقال أيضاً:ليس بقوي في الحديث[6].

وقال الفلاس:فيه ضعف وهو من أهل الصدق سيء الحفظ[7].

وقال ابن معين:يكتب حديثه إلا أنه يخطيء[8].

وقال ابن المديني:يخلط فيما روى عن مغيرة ونحوه[9].

وقال أبوزرعة:شيخ يهم كثيراً[10].

() الطبقات (6/386).
() التهذيب (12/40).
() الكامل (4/30) وفي المطبوع خطأ صوبته من ت الكمال (33/134).
() تق (1126رقم8077).ومغيرة هو ابن مقسم.
() المجروحين (2/120).
() العلل (3/133- عبدالله).
() ت بغداد (11/147).
() ت بغداد (11/147).
() ت بغداد (11/146).
() سؤالات البردعي (2/443).

وقال النسائي:ليس بالقوي[1].

وقال الدارقطني:ضعيف[2].

ذكرمن وثقه:

قال ابن المديني:ثقة[3].

وقال ابن معين:ليس به بأس[4].

وقال مرة:صالح.

وقال أيضاً:ثقة[5].

وقال مرة:ثقة وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة[6].

وقال أبوحاتم:ثقة صدوق صالح الحديث[7].

وقال ابن عمار:ثقة[8].

وقال ابن خراش:سيء الحفظ صدوق[9].

(165) أبو الخطاب عن نوح بن قيس وعنه سلمة بن عصام

قال الخطابي:مجهول مضطرب الحديث[10].

(1/166) أبان بن يزيد العطار البصري أبويزيد ثقة له أفراد من السابعة مات في حدود الستين[11].

() ت الكمال (33/195).
() الناسخ والمنسوخ (41) للحازمي.
() ت بغداد (11/146).
() التاريخ (50رقم82 - الدقاق).
() الجرح (6/281).
() ت بغداد (11/147).
() الجرح (6/281).
() ت بغداد (11/147).
() نفسه.
() اللسان (7/42).
() تق (104رقم144).

قال البرديجي:أبان العطار أمثل من همام وعكرمة بن عمار وحديثه عن يحي ابن أبي كثير مضطرب لم يكن عنده كتاب قاله الإمام أحمد والبخاري وغيرهما[1].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[2].

وقال أحمد بن حنبل:أبان العطار ثبت في كل المشايخ[3].

وقال أبوحاتم: أبان العطار أحب إلي من شيبان ومن أبي هلال وفي يحي بن أبي كثير أحب إلي من همام[4].

(2/167) إسحاق بن راشد الجزري أبوسليمان ثقة،في حديثه عن الزهري بعض الوهم من السابعة مات في خلافة أبي جعفر[5].

قال الذهلي:صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب والنعمان وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطراباً[6].

وقال أيضاً:هو مضطرب في حديث الزهري[7].

وقال ابن معين: ليسا هما في الزهري بذاك.(أي النعمان وإسحاق)

فقال ابن الجنيد:ففي غير الزهري؟

قال:ليس بإسحاق بأس[8].

وقال النسائي:ليس بذاك القوي[9].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[10].

() شرح العلل (2/678) لابن رجب.
() سؤالات ابن الجنيد (69).
() الجرح (2/299).
() الجرح (2/299).
() تق (128رقم353).
() التعديل والتجريح (1/377) للباجي وانظر:التهذيب (1/202).
() هدي الساري (389).
() سؤالات ابن الجنيد (455رقم739).
() التهذيب (1/202).
() التاريخ (2/24 - الدوري).

وقال أبوحاتم:شيخ[1]. وقال النسائي:ليس به بأس[2].

وقال الغلابي:ثقة[3].

وقال الفسوي:حسن الحديث[4].

وذكره ابن شاهين[5]، وابن حبان[6] والعجلي - وقال:ثقة[7] - في الثقات.

(3/168) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي ـ بالنون ـ أبوعتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم من الثامنة مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وثمانون سنة[8].

قال أحمد بن حنبل:نظرت في كتاب عن إسماعيل عن يحي بن سعيد أحاديث صحاح وفي المصنف أحاديث مضطربة[9]

وقال يعقوب بن شيبة:ثقة عند يحي بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشامين خاصة وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير وكان عالماً بناحيته[10].

وقال العقيلي:إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ [11].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث عن غير الشاميين[12].

ذكرمن وثقه:

() الجرح (2/220).
() ت الكمال (2/420).
() نفسه.
() ت الكمال (2/420).
() (12رقم58).
() (6/51).
() التهذيب (1/202).
() تق (142رقم477).
() العلل (3/53 - عبدالله).
وقوله: وفي المصنف، أي مصنف إسماعيل. قاله الحافظ في التهذيب (1/282).
() ت بغداد (6/227).
() ضـ (1/88).
() السنن (4/118).

قال يزيد بن هارون:ما رأيت شامياً و لا عراقياً أحفظ من إسماعيل بن عياش[1].

وقال أحمد بن حنبل:في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح[2].

(4/169) أيوب بن عروة الكوفي عن أبي مالك الجَنْبِي

قال ابن عدي:لعل الاضطراب من أبي مالك لا منه...وقال:روى غير حديث منكر[3].

ذكر من وثقه:

قال ابن أبي حاتم:كتب عنه أبي بالري وأبوزرعة ورويا عنه وسئل أبي عنه؟ فقال:صدوق[4].

(5/170) جعفر بن بُرقان ـ بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف ـ الكلابي أبوعبدالله الرقي صدوق يهم في حديث الزهري من السابعة مات سنة خمسين وقيل بعدها[5].

قال ابن نمير:ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة[6].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه[7].

وقال ابن معين:ليس بذاك في الزهري[8].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة ويضعف في روايته عن الزهري[9].

() الجرح (2/191).
() الجرح (2/192).
() الكامل (1/365).
() الجرح (2/254). وانظر الميزان (1/291) واللسان (1/486).
() تق (198رقم940).
() الجرح (1/321) و (2/475).
() العلل (200رقم355 - المروذي وغيره).
() ت الكمال (5/14).
() التاريخ (2/84 - الدوري).

وقال ابن سعد:كان ثقة صدوقاً له رواية وفقه وفتوى في دهره وكان كثير الخطأ في الحديث[1].

(6/171)حفص بن عمر بن كيسان الصنعاني يقال له حفص بن عمر ابن أبي يزيد.

قال ابن حبان:كان شيخاً صالحاً وفي سماعه عن أبي الزبير اضطراب[2].

وقال الذهبي:حفص بن عمر بن أبي الزبير ضعفه الأزدي فلعله عن أبي الزبير أو كأنه حفص بن عمر بن كيسان عن أبي يزيد عن ابن الزبير لا عن أبي الزبير ولا يعرف من ذا[3].

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[4].

(7/172) الحكم بن عطية العيشي ـ بالتحتانية والمعجمة ـ البصري صدوق له أوهام من السابعة[5].

قال أبوداود: صالح. سمعت أباالوليد قال:كان رجلاًصالحاً.

قال أبوداود:أحاديثه عن ثابت مضطربة وحديثه عن ابن سيرين ذكر حرفاً[6].

وقال البخاري:كان أبوالوليد يضعفه[7].

وقال النسائي:ليس بالقوي[8].

() ت الكمال (5/15).
() مشاهير علماء الأمصار (193). وقول ابن حبان هذا مما فات الذهبي في الميزان (1/566) وابن حجر في اللسان (2/329).
() الميزان (1/566) وانظر اللسان (2/329).
() (6/198).
() تق (263رقم1463).
() سؤالات الآجري (2/429). وثابت هو البناني.
() ضـ الصغير (422رقم69).
() ضـ (80رقم124).

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[1].

وقال أحمد بن حنبل لا بأس به روى عنه وكيع والطفاوي إلا أن أباالوليد الطيالسي روى عنه أحاديث منكرة[2].

تعقيب:

قول أبي الوليد الطيالسي:كان رجلاًصالحاً الذي نقله أبو داود لا يتعارض مع ما نقله البخاري عن أبي داود أنه كان يضعفه؛لأن مراده بصالح في نفسه لا في ضبطه ويدل عليه قول أبي حاتم في الجرح:وكان أبوداود يذكره بجميل[3].

(8/173) حماد بن سلمة بن دينار البصري أبوسلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخرة من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين[4].

قال يعقوب بن شيبة:ثقة في حديثه اضطراب شديد إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مقدم على غيرهم فيهم[5].

وقال ابن رجب:وفصل القول في رواياته أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لزمهم كثابت البُناني وعلي بن زيد.ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة وأيوب وغيرهما[6].

وقال يحي بن سعيد:حماد بن سلمة عن زياد بن الأعلم وقيس بن سعد ليس بذلك ولكن حديث حماد عن الشيوخ عن ثابت وأبي حمزة وهذا الضرب[7].

ذكرمن وثقه:

() الجرح (3/126).
() نفسه.
() نفسه.
() تق (268رقم1507).
() شرح العلل (2/781) لابن رجب. وانظر تهذيب الآثار (545 المفقود) لابن جرير.
() شرح العلل (1/414) لابن رجب.
() الجرح (3/141).

قال ابن معين:ثقة[1].

وقال أحمد بن حنبل:أثبت الناس في حميد الطويل سمع منه قديماً وأثبت في حديث ثابت من غيره[2].

وقال النسائي:ثقة[3].

وقال الساجي:كان حافظاً ثقة مأموناً[4].

وقال الذهبي:كان بحراً من بحور العلم وله أوهام في سعة ما روى وهو صدوق حجة إن شاء الله وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد...ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن...[5].

(9/174) الربيع بن أنس البكري أو الحنفي بصري نزل خراسان صدوق له أوهام ورمي بالتشيع من الخامسة مات سنة أربعين أو قبلها[6].

قال ابن حبان:الناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه لأن فيها اضطراباً كثيراً[7].

ذكرمن وثقه:

قال أبوحاتم:صدوق[8].

وقال النسائي:ليس به بأس[9].

وقال العجلي: ثقة[10].

وذكره ابن حبان في الثقات[11].

() الجرح (3/142).
() الجرح (3/141).
() التهذيب (3/14).
() نفسه.
() النبلاء (7/446). وانظر الميزان (1/590). وهدي الساري (399).
() تق (318رقم1892).
() الثقات (4/228).
() الجرح (3/454).
() ت الكمال (9/61).
() الثقات (1/350).
(7) في موضعين (4/228)و (6/300).

تعقيب:

قول الحافظ (له أوهام) الظاهر أنها من جهة أبي جعفر الرازي لا منه قال ابن حبان: ((كل ما في أخباره من المناكير إنما هي من جهة أبي جعفر

الرازي))[1]اهـ.

وقال الحاكم: ((مازلت أتأمل التواريخ وأقاويل الأئمة في الجرح والتعديل فلم أجد أحداً طعن فيه))[2].

(10/175) سفيان بن حسين بن حسن أبومحمد أو أبوالحسن الواسطي ثقة في غير الزهري باتفاقهم من السابعة مات بالري مع المهدي وقيل في أول خلافة الرشيد[3].

قال عثمان بن أبي شيبة:كان مؤدباً للمهدي ولكنه كان مضطرباً في الحديث قليلاً[4].

وقال الذهبي:يروي عن الزهري مضطرب فيه[5].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة في غير الزهري[6].

وقال مرة:ثقة وكان يؤدب المهدي وهو صالح حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك إنما سمع من الزهري بالموسم[7].

وقال أبوحاتم:صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به... [8].

(11/176) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبومحمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخرة

() مشاهير علماء الأمصار (126).
() نقله ابن عبد الهادي في التنقيح (1/528).
() تق (393رقم2450).
() الثقات لابن شاهين (73).
() الميزان (2/165).
() الثقات لابن شاهين (73).
() الجرح (4/228).
() نفسه.

وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة[1].

قال الجوزجاني:كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري وإنما أقام ـ يعني الزهري ـ تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة وفي حديثه ـ يعني ابن عيينة ـ عن الزهري اضطراب شديد[2].

وقال أبوحاتم في ترجمة الإمام مالك:...أقوى في الزهري من ابن عيينة وأقل خطأً منه...[3].

وقال أحمد بن حنبل:كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري فقال علي:سفيان بن عيينة.وقلت أنا:مالك بن أنس.وقلت:مالك أقل خطأً عن الزهري وابن عيينة يخطيء في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً.وقلت:هات ما أخطأ فيه مالك؟فجاء بحديثين أو ثلاثة فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً[4].

ذكرمن وثقه:

قال يحي بن سعيد:ابن عيينة أحب إلي في الزهري من معمر[5].

وقال ابن معين:أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر ويونس وعقيل وشبيب ابن أبي حمزة وابن عيينة[6].

وقال ابن مهدي:كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز[7].

وقال ابن معين:ثقة[8].

() تق (395رقم2464).
() شرح العلل (2/674) لابن رجب.
() الجرح (8/206).
() شرح العلل (1/457) لابن رجب.
() الجرح (4/226).
() الجرح (4/226).
() الجرح (4/227).
() الجرح (4/227).

وقال أبوحاتم:إمام ثقة و أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة وكان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة[1].

قال الذهبي:أحد الثقات الأعلام أجمعت الأمة على الاحتجاج به وكان يدلس لكن المعهود منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة وكان قوي الحفظ وما في أصحاب الزهري أصغر سناً منه ومع هذا فهو من أثبتهم[2].

(12/177) سلمة بن صالح الأحمر الواسطي.

قال ابن سعد:كان قد طلب الحديث ثم اضطرب عليه حفظه فضعفه الناس[3].

وقال أحمد بن حنبل:حدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح إلا أنه عن حماد يخلط الحديث وحدث عنه أحاديث مضطربة[4].

وقال ابن جرير:كان كثير الحديث غير أنه اضطرب عليه حفظه[5].

قال أحمد بن حنبل:حدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح إلا أنه عن حماد يخلط الحديث وحدث عنه أحاديث مضطربة[6].

قال ابن جرير:كان كثير الحديث غير أنه اضطرب عليه حفظه[7].

قال يزيد بن هارون:ما كان يدري أي شيء يقول[8].

() نفسه .
() الميزان (2/170).
() الطبقات (6/383)
() ت. بغداد (9/133) .
() اللسان (3/70) .
() ت. بغداد (9/133) .
() اللسان (3/70) .
() الجرح (4/165) .

قال ابن المديني:كان يروي عن حماد فيقلبها و لا يضبطها كتبت عنه حديثاً كثيراً ورميت به[1].

وقال ابن معين:ليس بثقة .

وقال أيضاً:ليس بشيء[2].

وقال أحمد بن حنبل:ليس بشيء[3].

وقال أبوحاتم:غلطوه في حماد بن أبي سليمان وقال أيضاً:واهي الحديث ذاهب الحديث لا يكتب حديثه...[4].

وقال أبوداود:متروك الحديث[5].

وقال النسائي:ضعيف[6].

وقال مرة:متروك الحديث[7].

() اللسان (3/70) .

() التاريخ (2/225 ـ الدوري) .

() العلل (2/528 ـ عبد الله) .

() الجرح (4/165) .

() اللسان (3/330) .

() الكامل (3/330) .

() ضـ (114رقم 243) .

وقال الدارقطني:ضعيف[8].

ذكرمن وثقه:

قال الدارقطني:ثقة[2].

وقال ابن عدي:هو حسن الحديث ولم أر له متناً منكراً إنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد[3].

(13/178)سليمان بن طَرخان التيمي أبو المعتمر البصري نزل في التيم فنسب إليهم ثقة عابد من الرابعة مات سنة ثلاث و أربعين وهو ابن سبع وتسعين[4].

قال الأثرم:حديثه عن قتادة مضطرب[5].

() اللسان (3/70) .

() سؤالات الحاكم (218) واللسان (3/70) .

() الكامل (3/331) .

() تق (409رقم 2590) .

() شرح العلل (2/699) لابن رجب .

وقال أيضاً:كان التيمي من الثقات ولكن كان لايقوم بحديث قتادة[1].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[2].

وعدّه الثوري وابن عُلية من حفاظ البصريين[3].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة[4].

وقال شعبة:شك ابن عون وسليمان التيمي يقين[5].

وقال ابن سعد:كان ثقة كثير الحديث وكان من العباد المجتهدين[6].

وقال النسائي:ثقة[7].

() شرح العلل (2/631) لابن رجب .

() التاريخ (49 رقم 36 - الدارمي) .

() الجرح (4/124 ـ125) .

() نفسه .

() ت الكمال (12/8) .

() الطبقات (7/252ـ 253) .

() ت الكمال (12/8) .

وقال الدارقطني:ثقة[1].

(14/179) سليمان بن كثير العبدي البصري أبوداود وأبومحمد لا بأس به في غير الزهري من السابعة مات سنة ثلاث و ثلاثين[2].

قال الذهلي:سمعت سليمان بن كثير العبدي سكن البصرة ما روى عن الزهري فإنه قد اضطرب في أشياء منها وهو في غير الزهري أثبت[3].

وقال العقيلي:مضطرب الحديث[4].

وقال ابن معين:ضعيف[5].

وقال أبوحاتم:بصري يكتب حديثه[6].

() السنن (3/172) .

() تق (412رقم 2617) .

() ضـ (2/137) للعقيلي . وانظر فتح الباري (2/166) لابن رجب .

() ضـ (2/137) .

() الجرح (4/138) .

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[1].

وقال النسائي:ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطيء عليه[2].

(15/180) سماك ـ بكسر أوله وتخفيف الميم ـ ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو المغيرة صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخرة فكان ربما يلقن من الرابعة مات سنة ثلاث وعشرين[3].

قال أبوطالب قلت لأحمد:سماك بن حرب مضطرب الحديث؟

قال:نعم[4].

() نفسه .

() معرفة الرجال (1/84 - ابن محرز) .

() ت الكمال (12/58) .

() تق (415 رقم 2639) .

() الجرح (4/279) .

وقال يعقوب بن شيبة:روايته عن عكرمة خاصة مضطربة وهو في غير عكرمة صالح وليس من المتثبتين[1].

وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة ؛ سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة وغيرهما يقول:عن ابن عباس؛ إسرائيل وأبو الأحوص[2].

ذكرمن وثقه:

قال أبوحاتم :صدوق ثقة[3].

(16/181) عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود ـ بنون وجيم ـ الأسدي مولاهم الكوفي أبوبكر المقريء صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون من السادسة مات سنة ثمان وعشرين[4].

() ت الكمال (12/120) .

() ت الكمال (12/120) .

() الجرح (4/280) .

() تق (471 رقم 3071) .

قال الثوري : في حديثه اضطراب وهو ثقة[1].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قال لي زهير بن حرب وذكر حديث عاصم ابن أبي النجود فقال:مضطرب أعرض[2].

وقال البزار بعد ذكره حديثاً لعاصم : " إنما أتى هذا الاختلاف من اضطراب عاصم من أنه غير حافظ "[3] اهـ .

وقال ابن رجب:كان حفظه سيئاً وحديثه خاصة عن زر وأبي وائل مضطرب كان يحدث بالحديث تارةً عن زرٍ و تارةً عن أبي وائل[4].

() المعرفة والتاريخ (3/197) للفسوي .

ونسبه المزي في ت الكمال (13/477) وتبعه الحافظ في التهذيب (5/35) للفسوي والذي في المعرفة من قول الثوري . وانظر تاريخ دمشق (25/224) لابن عساكر .

() العلل (3/26 - عبد الله) .

() البحر الزخار (7/313) .

()شرح العلل (2/788) .

وقال ابن سعد:قالوا كان عاصم ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه[1].

وقال ابن معين:ليس بالقوي في الحديث[2].

وقال النسائي:ليس بالحافظ[3].

وقال العقيلي:لم يكن فيه إلا سوء حفظه[4].

وقال الدارقطني:في حفظه شيء[5].

() الطبقات (6/321) .

() الجرح (6/341) .

() السنن الكبرى (4/323) ووقع في الطبعة : عاصم بن عمر وهو خطأ .

() ت دمشق (25/239) لابن عساكر .

() نفسه .وعلق عليه الذهبي بقوله : يعني للحديث لا للحروف . النبلاء (5/260) .

وقال البزار:لم يكن بالحافظ و لا نعلم أحداً ترك حديثه على ذلك وهو مشهور[6].

ذكرمن وثقه:

قال أحمد بن حنبل:ثقة رجل صالح خير ثقة والأعمش أحفظ منه[2].

وقال ابن معين:ثقة لا بأس به وهو من نظراء الأعمش والأعمش أثبت منه[3].

وقال أبوزرعة: ثقة[4].

وقال أبوحاتم:محله عندي الصدق صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ[5].

وقال النسائي:ليس به بأس[6].

() التهذيب (5/36) .

() العلل (1/421 - عبدالله) .

() التاريخ (64رقم 157 - الدقاق) .

() الجرح (6/341).

() الجرح (6/341) .

() ت الكمال (13/478) .

وقال الذهبي:ثبت في القراءة وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم .وقال أيضاً:هو حسن الحديث[1] .

تعقيب:

تعقب أبوحاتم أبازرعة في قوله ثقة بقوله:ليس محله هذا أن يقال هو ثقة وقد تكلم فيه ابن علية فقال:كأن كل من اسمه عاصماً سيء الحفظ[2].

(17/182) عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم أبوسهل الواسطي ثقة من الثامنة مات سنة خمس وثمانين أو بعدها وله نحو من السبعين[3].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة[4].

ذكرمن وثقه:

() الميزان (2/357) .

() الجرح (6/341) .

() تق (482 رقم 3155) .

() الجرح (6/83) .

قال ابن معين:ثقة[1].

وقال أبوحاتم:ثقة[2].

وقال أبوداود والنسائي:ثقة[3].

تنبيه:

قال الحافظ:نقل الإسماعيلي عن الأثرم كلام الإمام أحمد فأطلقه والذي في علل الأثرم مقيد بسعيد[4].

(18/183) عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة المدني نزيل البصرة ويقال له عباد صدوق رمي بالقدر من السادسة[5].

() التاريخ (2/292 - الدوري) .

() الجرح (6/83) .

() ت الكمال (14/143) .

() التهذيب (5/87) .

() تق (570 رقم 3824) .

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد ومحمد ابن إسحاق ...وقال:هؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب[6].

وقال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه وإن كان ممن يحتمل في بعض قال:وقال:إسماعيل بن إبراهيم:سألت أهل المدينة عنه فلم يحمد مع أنه لا يعرف له بالمدينة تلميذ إلا موسى الزمعي روى عنه أشياء في عدة منها اضطراب[2].

وقال البخاري:ربما وهم[3] وقال الدارقطني:يرمى بالقدر ضعيف الحديث[4].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة وقال أيضاً:صالح الحديث[5].

() ضـ (4/88) للعقيلي .

() ت الكمال (16/524) .

() ت الكبير (5/258) .

() ضـ (338 رقم 341) .

() الكامل (4/300) .

وقال أحمد بن حنبل:رجل صالح أو مقبول[1].

وقال أبوداود:قدري إلا أنه ثقة[2].

وقال النسائي:ليس به بأس[3].

وقال يعقوب بن شيبة:صالح[4].

وقال ابن عدي:في حديثه بعض ما ينكر و لا يتابع عليه والأكثر منه صحاح وهو صالح الحديث كما قال ابن حنبل[5].

(19/184) عبدالرحمن بن سلمان الحجري ـ بفتح المهملة وسكون الجيم ـ الرعيني المصري لا بأس به من السابعة[6].

() نفسه .

() ت الكمال (16/524) .

() نفسه .

() التهذيب (6/125) .

() الكامل (4/304) .

() تق (580 رقم 3907) .

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث يروي عن عقيل أحاديث عن مشيخة لعقيل يدخل بينهم الزهري في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة ما رأيت في حديثه منكراً وهو صالح الحديث[1].

وقال البخاري: فيه نظر[2].

وقال النسائي: ليس بالقوي[3].

ذكرمن وثقه:

قال النسائي:ليس به بأس[4].

(20/185) عبد الرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط من السابعة مات سنة ستين وقيل سنة خمس وستين[5].

() الجرح (5/242) .

() ضـ (654رقم 209) .

() ضـ (150 رقم 362) .

() التهذيب (6/170) .

() تق (586رقم 3944) .

قال البردعي لأبي زرعة:أحاديث المسعودي عن شيوخه غير القاسم وعون؟ فقال أبوزرعة:أحاديثه عن غير القاسم وعون مضطربة يهم كثيراً[1].

وقال العقيلي:تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب[2].

وقال ابن معين:كان ثقة وكان يغلط فيما يحدث عن عاصم بن بهدلة وسلمة ـ يعني ابن كهيل ـ وكان صحيح الرواية فيما حدث عن القاسم ومعن[3].

وقال أيضاً: المسعودي حديثه عن الأعمش وعبدالملك بن عمير مقلوبة وحديثه عن عاصم وأبي حصين فليس بشيء وحديثه عن عون والقاسم صحاح[4].

() سؤالات البردعي (2/420) .

() ضـ (2/336) .

() ضـ (2/337) للعقيلي .

() الجرح (5/251) .

وقال أحمد بن حنبل:من سمع من المسعودي بالكوفة مثل وكيع وأبي نعيم ، وأما يزيد ابن هارون وحجاج ومن سمع منه ببغداد فهو في الاختلاط إلا من سمع بالكوفة[1].

وقال الدارقطني: المسعودي إذا حدث عن أبي إسحاق وعمرو بن مرة والأعمش فإنه يغلط ، وإذا حدث عن معن والقاسم وعون فهو صحيح وهؤلاء هم أهل بيته[2].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح[3].

() ضـ (2/337) للعقيلي .

() سؤالات السلمي (262) .

() الجرح (5/251) .

(21/186) عبد الرحمن بن أبي الزناد عبدالله بن ذكوان المدني مولى قريش صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً من السابعة ولي خراج المدينة فحمد مات سنة أربع وسبعين وله أربع وسبعون سنة[1].

قال علي بن المديني :حديثه بالمدينة حديث مقارب وما حدث به بالعراق فهو مضطرب وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة[2].

وقال ابن مهدي:حديثه بالمدينة حديث مقارب وما حدث بالعراق فهو مضطرب وكذلك قاله الساجي[3].

وقال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث[4].

وقال مرة:هو كذا وكذا[5].

() تق (578 رقم 3886) .

() ت بغداد (10/229) .

() الإعلام بسنته (1ق77/ب) لمغلطاي .

() مسائل ابنه صالح (1/418) .

() العلل (2/483 - عبدالله) .

وقال ابن معين:ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث ليس بشيء[6].

وقال مرة:ضعيف[2].

وقال ابن المديني:كان عند أصحابنا ضعيفاً[3].

وقال ابن سعد:قدم بغداد في حاجة له فسمع منه البغداديون كان كثير الحديث وكان يضعف لروايته عن أبيه[4].

وقال الفلاس:فيه ضعف وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد وكان عبدالرحمن ـ يعني ابن مهدي ـ يخط على حديثه[5].

وقال النسائي:ضعيف[6].

() ت بغداد (10/229) .

() التاريخ (152 رقم 529 - الدارمي) .

() سؤالات ابن أبي شيبة (131) .

() الطبقات (7/324) .

() ت بغداد (10/229) .

() ضـ (151رقم 367) .

وقال الساجي:فيه ضعف وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد[1].

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالحافظ عندهم[2].

وقال ابن عدي:بعض ما يرويه لا يتابع عليه وهو ممن يكتب حديثه[3].

ذكرمن وثقه:

قال يعقوب بن شيبة:ثقة صدوق وفي حديثه ضعف[4].

وقال الترمذي:ثقة كان مالك بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه[5].

وقال العجلي:ثقة[6].

قال الذهبي:قد مشاه جماعة وعدلوه وكان من الحفاظ المكثرين و لا سيما عن أبيه وهشام بن عروة ... وقد روى أرباب السنن الأربعة له

() ت بغداد (10/230) .

() التهذيب (6/157) .

() الكامل (4/276) .

() ت الكمال (17/99) .

() السنن (4/205 رقم 1755) .

() الثقات (2/77) .

وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية وقد صحح له الترمذي حديثاً[1].

(22/187) الشيخ المسند العالم [2]. عبدالرحمن بن عبيدالله بن عبدالله أبو القاسم السمسار المعروف بابن الحُرْفي توفي سنة 423هـ .

قال الخطيب:كتبنا عنه وكان صدوقاً غير أن سماعه في بعض ما رواه عن النجاد كان مضطرباً[3].

(23/188) عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون[4].

() الميزان (2/576) .

() النبلاء (17/411) .

() ت بغداد (10/303) . وانظر الأنساب (2/204) للسمعاني . واللسان (3/422) .

() تق (607رقم 4092) .

قال أحمد بن حنبل:سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً روى عن عبيدالله أحاديث مناكير هي من حديث العمري وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح[5].

وقال أبوحاتم :يكتب حديثه و لايحتج به[2].

ذكرمن وثقه:

قال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني:قال لي هشام بن يوسف:كان عبدالرزاق أعلمنا وأحفظنا.

وقال يعقوب بن شيبة:كلاهما ثقة ثبت[3].

وقال أبوزرعة :ابن ثور وهشام بن يوسف وعبد الرزاق عبد الرزاق أحفظهم[4].

() شرح العلل (2/770) لابن رجب .

() الجرح (6/39) .

() ت الكمال (18/58) .

() الجرح (6/39) .

(24/189) عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبوأويس المدني قريب مالك وصهره صدوق يهم من السابعة مات سنة سبع وستين[1].

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وفليح...وقال: هؤلاء في حال الضعف و الاضطراب[2].

وقال ابن معين:ضعيف الحديث[3].

وقال ابن المديني:كان عند أصحابنا ضعيفاً[4].

وقال أبوحاتم:يكتب حديثه ولا يحتج به وليس بالقوي[5].

وقال النسائي:ليس بالقوي[6].

() تق (518 رقم 3434) .

() ضـ (4/88) للعقيلي .

() التاريخ (190رقم 694 - الدارمي) .

() سؤالات ابن أبي شيبة (135 رقم 173) .

() الجرح (5/92) .

()ضـ (256رقم 674) .

وقال الدارقطني:في بعض حديثه عن الزهري شيء[1].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح الحديث .

وقال أيضاً:صالح ولكن حديثه ليس بذاك الجائز.

وقال مرة:ثقة[2].

وقال أبوداود:صالح الحديث[3].

وقال أبوزرعة:صالح صدوق كأنه لين[4].

وقال يعقوب بن شيبة:صدوق صالح الحديث وإلى الضعف ما هو[5].

(25/190) عبدالله بن لَهيعة ـ بفتح اللام وكسر الهاء ـ ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما

---

[1] ت الكمال (15/170) .

[2] ت بغداد (10/7) .

[3] ت بغداد (10/8) .

[4] الجرح (5/92) .

[5] ت بغداد (10/8) .

وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين[1].

قال ابن أبي حاتم:سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والافريقي أيهما أحب إليكما ؟ فقالا:جميعاً ضعيفان بين الافريقي وابن لهيعة كثير ؛ أما ابن لهيعة فأمره مضطرب يكتب حديثه على الاعتبار.

قلت لأبي:إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به؟ قال لا.... [2].

وقال ابن رجب:هو كثير الاضطراب[3].

وقال ابن معين:ليس حديثه بذلك القوي[4].

وضعفه أحمد بن حنبل[5].

ذكرمن وثقه:

() تق (538 رقم 3587) .

() الجرح (5/147) .

() شرح العلل (1/419) .

() الجرح (5/147) .

() نفسه .

قال الفلاس:احترقت كتبه فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبدالله ابن يزيد المقريء أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب وهو ضعيف الحديث[1].

وقال ابن أبي حاتم:سئل أبوزرعة عن سماع القدماء منه؟

فقال:آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول[2].

وقال محمد بن يحي بن حسان:سمعت أبي يقول:ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم.فقلت له:إن الناس يقولون احترق كتب ابن لهيعة؟

فقال:ماغاب له كتاب[3].

وقال عبدالغني بن سعيد الأزدي:إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح ابن المبارك وابن وهب والمقريء.وذكر الساجي وغيره مثله[4].

() نفسه .

() الجرح (5/147 ـ 148) .

() نفسه .

() التهذيب (5/330) .

وممن روايته عنه أعدل من غيرهم:

(قتيبة بن سعيدالثقفي) قال قتيبة بن سعيد:قال لي أحمد بن حنبل:أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح فقلت:لأنا كنا نكتب من كتاب ابن وهب ثم نسمعه من ابن لهيعة[1].

(الوليد بن مَزْيَد البيروتي)قال الطبراني:الوليد بن مزيد ممن سمع ابن لهيعة قبل احتراق كتبه[2].

(26/191) عبيدالله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي أبومحمد ثقة كان يتشيع من التاسعة قال أبوحاتم:كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم واستصغر في سفيان الثوري مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح[3].

قال عثمان بن أبي شيبة:صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان قبيحاً[4] .

() النبلاء(8/17) .

() المعجم الصغير (1/384 رقم 643) .

() تق (645 رقم 4376) .

() الثقات (125) لابن شاهين .

وقال أحمد بن حنبل:قد كان يحدث بأحاديث رديئة وقد كنت لا أخرج عنه شيئاً ثم إني خرجت[1].

وقال أيضاً:ربما خرجت عنه وربما ضربت عليه حدث عن قوم غير ثقات فإن كان من حديث الأعمش فعلى ذاك[2].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[3].

وقال أبوحاتم:صدوق كوفي حسن الحديث وأبونعيم أتقن منه وعبيدالله أثبتهم في إسرائيل كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن وهو ثقة[4].

() العلل (127 رقم 221 - المروذي) .

() العلل (174 رقم 309 - المروذي) .

() الثقات (125) لابن شاهين .

() الجرح (5/335) .

وقال ابن سعد:كان ثقة صدوقاً إن شاء الله كثير الحديث حسن الهيئة وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة فضعف بذلك عند كثير من الناس وكان صاحب قران[5].

وقال الساجي:صدوق كان يفرط في التشيع[2].

وقال ابن عدي:ثقة[3].

(27/192) عطاء بن السائب أبومحمد ويقال أبوالسائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين[4].

قال أبوداود:قلت لأحمد:عطاء بن السائب ـ أعني كيف حديثه؟

قال:من سمع منه بالبصرة فسماعه مضطرب قلت:وهيب؟قال:نعم.

وقال أبوداود:وقال غير أحمد:قدم عطاء ـ يعني ابن السائب ـ البصرة قدمتين.

() الطبقات (6/400) .

() التهذيب (7/48) .

() نفسه .

() تق (678 رقم 4625) .

فالقدمة الأولى: سماعهم صحيح سمع منه في القدمة الأولى حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهشام الدستوائي.

والقدمة الثانية : كان قد تغير فيها سمع منه وهيب وإسماعيل وعبدالوارث سماعهم منه ضعيف[1].

وقال أبوحاتم:كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث ثم بآخرة تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة ؛لأنه قدم عليهم في آخر عمره وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة[2].

وقال العجلي:جائز الحديث . وقال مرة:كان شيخاً قديماً ثقة ...ومن سمع من عطاء قديماً فهو صحيح الحديث منهم سفيان فأما من سمع منه بآخرة فهو مضطرب الحديث منهم هشيم وخالد بن عبدالله

---

[1] المسائل (287) . وانظر تهذيب الآثار (277 ـ علي) لابن جرير .

[2] الجرح (6/334) .

الواسطي إلا أن عطاء كان بآخرة يتلقن إذالقنوه في الحديث؛لأنه كان كبر صالح الكتاب[1].

وقال البزار : " كان اضطرب في حديثه "[2] اهـ .

وقال بعضهم:إذا حدث عن أبيه فهو صحيح وإذا حدث عن الشيوخ مثل ميسرة وزاذان بعد التغير فهو مضطرب[3].

وممن سمع منه بآخرة بعد اضطرابه:جرير،وخالد بن عبدالله،وابن علية،وعلي ابن عاصم، ومحمد بن فضيل، ووهيب، وعبد الوارث، وهشيم[4].

ذكرمن وثقه:

قال حماد بن زيد:أتينا أيوب فقال اذهبوا فقد قدم عطاء بن السائب من الكوفة وهو ثقة اذهبوا إليه فاسألوه عن حديث أبيه في التسبيح[5].

() الثقات (2/136) .

() البحر الزخار (6/136) .

() شرح العلل (2/738) لابن رجب .

() ذكرهم ابن رجب في شرح العلل (2/738) .

() الجرح (6/333) .

وقال النسائي:ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة[1].

(28/193) عكرمة بن عمار العجلي أبوعمار اليمامي أصله من البصرة صدوق يغلط وفي روايته عن يحي بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب من الخامسة مات قبيل الستين[2].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة وكأن حديثه عن إياس بن سلمة صالح[3].

وقال أيضاً:مضطرب الحديث عن يحي بن أبي كثير[4].

وقال البخاري:مضطرب في حديث يحي بن أبي كثير ولم يكن عنده كتاب[5].

() ت الكمال (20/92) .

() تق (687 رقم 4706) .

() العلل (1/380 - عبد الله) .

() العلل (3/117 - عبدالله) .

()ت بغداد (12/272) .

وقال أبوداود:ثقة...وفي حديثه عن يحي بن أبي كثير اضطراب كان أحمد بن حنبل يقدم عليه ملازم بن عمرو[1].

وقال علي بن المديني:سألت يحيى بن سعيد عن أحاديث عكرمة بن عمار فضعفها وقال ليس بصحاح[2].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صدوق ليس به بأس[3].

وقال أبوحاتم:كان صدوقاً ربما وهم في حديثه وربما دلس وفي حديثه عن يحي ابن أبي كثير بعض الأغاليط[4].

وقال النسائي : ليس به بأس إلا في يحيى[5] .

وقال ابن عدي:هو مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة[6].

() سؤالات الآجري (1/378 ـ 379) وفي (2/39) .

() الجرح (7/10) .

() الجرح (7/11) .

() نفسه .

() فتح الباري (9/651) لابن حجر .

() الكامل (5/277) .

(29/194) عمر بن إبراهيم العَبْدي البصري صاحب الهَرَوي ـ بفتح الهاء والراء صدوق في حديثه عن قتادة ضعف من السابعة[1].

قال ابن عدي:حديثه عن قتادة خاصة مضطرب وهو مع ضعفه يكتب حديثه[2].

وقال أيضاً:يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها[3].

وقال أحمد بن حنبل:يروي عن قتادة أحاديث مناكير ويخالف[4].

وقال أبوحاتم:يكتب حديثه و لا يحتج به[5].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[6].

() تق (714 رقم 4897) .

() الكامل (5/44) .

() الكامل (5/42) .

() ضـ (3/146) للعقيلي .

()الجرح (6/98) .

()التاريخ (50رقم 41 الدارمي) .

وقال مرة:صالح[1].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة لاأعلم إلا خيراً[2].

(30/195) عمر بن راشد بن شَجَرة ـ بفتح المعجمة والجيم ـ اليمامي ضعيف من السابعة ووهم من قال:إن اسمه عمرو وكذا من زعم أنه ابن أبي خثعم[3].

قال البخاري:يضطرب في حديثه عن يحي[4].

وقال أيضاً:حديثه عن يحي بن أبي كثير مضطرب ليس بالقائم[5].

وقال ابن معين:ليس بشيء[6].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث[7].

() الجرح (6/98) .

() نفسه .

() تق (718 رقم 4928) .

() ت الكبير (6/155) .

() ضـ (3/158) للعقيلي .

() التاريخ (2/429 - الدوري) .

() العلل (1/359) .

وقال أبوزرعة:لين الحديث[1].

وقال أحمد بن حنبل:حديثه حديث ضعيف حدث عن يحي بن أبي كثير أحاديث مناكير ليس حديثه حديثاً مستقيماً[2].

وقال النسائي:ليس بثقة[3].

وقال ابن عدي:عامة حديثه وخاصة عن يحي بن أبي كثير لا يوافقه الثقات عليه وينفرد عن يحي بأحاديث عداد وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[4].

ذكرمن وثقه:

قال العجلي لا بأس به[5].

() سؤالات البردعي (2/513) .

() العلل (3/108 - عبد الله) .

() ضـ (183 رقم 474) .

() الكامل (5/17) .

() الثقات (2/166) .

(31/196) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم المصري أبوأمية ثقة فقيه حافظ من السابعة مات قديماً قبل الخمسين ومائة[6].

قال الأثرم عن أحمد بن حنبل:عمرو بن الحارث حمل عليه حملاً شديداً قال:يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطيء[2].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[3].

وقال أبوحاتم:كان أحفظ الناس في زمانه ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه[4].

وقال أبوزرعة:ثقة[5].

() تق (732 رقم 5039) .

()ت الكمال (21/573) .

() الجرح (6/225) .

() نفسه .

() الجرح (6/226) .

(32/197) عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب المدني أبوعثمان ثقة ربما وهم من الخامسة مات بعد الخمسين[1].

قال أحمد بن حنبل:كل أحاديثه عن عكرمة مضطربة[2].

وقال الجوزجاني:مضطرب الحديث[3].

وقال ابن معين:في حديثه ضعف ليس بقوي وليس بحجة لم يرو عنه مالك وكان يضعفه[4].

وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث وإن كان مالك بن أنس قد روى عنه[5].

ذكرمن وثقه:

قال أحمد بن حنبل:ليس به بأس روى عنه مالك[6].

() تق (742 رقم 5118) .

() شرح العلل (2/798) لابن رجب .

() أحوال الرجال (212 رقم 210) .

() الجرح (6/253) .

() السنن الكبرى (2/372) .

() الجرح (6/253).

وقال أبوحاتم لا بأس به روى عنه مالك[1].

وقال أبوزرعة:ثقة[2].

وقال ابن عدي:روى عنه مالك وهو عندي لا بأس به لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق[3].

(33/198) فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي أبوفضالة الشامي ضعيف من الثامنة مات سنة سبع و سبعين[4].

قال إسحاق بن إبراهيم سئل ـ أي ـ أحمد بن حنبل عن فرج بن فضالة؟ فقال:أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث، وما روى عن يحي بن سعيد فمضطرب الحديث[5].

() الجرح (6/253) .

() نفسه .

() الكامل (5/117) .

() تق (780 رقم 5418) .

() المسائل (2/215) .

وقال أحمد بن حنبل:إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس ولكن حديثه عن يحي ابن سعيد مضطرب[1].

وقال ابن معين:ضعيف الحديث[2].

وقال الفلاس:كان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدث عن فرج بن فضالة ويقول حدث عن يحي بن سعيد الأنصاري أحاديث مقلوبة منكرة[3].

وقال البخاري:عن يحي بن سعيد منكر الحديث[4].

وقال النسائي:ضعيف[5].

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالقائم[6].

() سؤالات أبي داود (265 رقم 304) وانظر:ت بغداد (12/395) وت دمشق (48/265)

() الجرح (7/86) .

() الجرح (7/86) .

() ضـ الصغير (475 رقم 300) .

() ضـ (190 رقم 491) .

() التهذيب (8/235) .

وقال الساجي:ضعيف الحديث روى عن يحيى بن سعيد مناكير[1].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[2].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة[3].

وقال أبوحاتم:صدوق يكتب حديثه و لايحتج بحديثه عن يحي بن سعيد فيه انكار وهو في غيره أحسن حالاًوروايته عن ثابت لا تصح[4].

(34/199) فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أبو يحي المدني ويقال:فليح لقب واسمه عبدالملك صدوق كثير الخطأ من السابعة مات سنة ثمان وستين ومائة[5].

() نفسه .

() التاريخ (191رقم 696 - الدارمي) .

() الكنى (2/81) للدولابي .

() الجرح (7/86) .

() تق (787 رقم 5478) .

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وابن إسحاق... وقال: هؤلاء كلهم في حال الضعف و الاضطراب[6].

وقال ابن معين:ليس بقوي و لايحتج بحديثه وهو دون الدراوردي والدراوردي أثبت منه[2].

وقال أبوحاتم:ليس بالقوي[3].

وقال النسائي:ضعيف[4].

وقال مرة:ليس بالقوي[5].

وقال أبو أحمد الحاكم:ليس بالمتين عندهم[6].

ذكرمن وثقه:

() ضـ (4/88) للعقيلي .

() الجرح (7/85).

() الجرح (7/85) .

() ت الكمال (23/321) .

() ضـ (189رقم 486) .

() التهذيب (8/273) .

قال الدارقطني: ثقة[1].

وقال أيضاً: يختلفون فيه وليس به بأس[2].

وقال الساجي: هو من أهل الصدق و يهم[3].

وقال ابن حبان: من متقني أهل المدينة وحفاظهم[4].

وقال ابن عدي:ولفليح أحاديث صالحة يروي عن نافع عن ابن عمر نسخة...ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة ...أحاديث مستقيمة و غرائب وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير ...وهو عندي لا بأس به[5]. وقال الذهبي: أحد العلماء الكبار...احتجا به في الصحيحين[6].

() ضـ (340 رقم 351 - ترجمة أخيه عبد الحميد) .

() التهذيب (8/273).

() التهذيب (8/273).

() مشاهير علماء الأمصار (141) .

() الكامل (6/30) .

() الميزان (3/365) .

وقال الحافظ:روى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك...لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق[1].

(35/200) القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة صدوق يغرب كثيراً من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة[2].

قال البخاري:روى عنه العلاء بن الحارث وكثير بن الحارث وسليمان بن عبدالرحمن ويحي بن الحارث أحاديث متقاربة وأما من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن نمير ونحوهم في حديثهم مناكير و اضطراب[3].

وقال أحمد بن حنبل: علي بن يزيد من أهل دمشق حدث عنه مطرح ولكن يقولون هذه من قبل القاسم ، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات يقولون من قبل القاسم[4].

() هدي الساري (435) .

() تق (792 رقم 5505) .

() ت الصغير (1/253) .

() العلل (1/565 - عبدالله) .

وقال أيضاً : يروي علي بن يزيد هذا عنه أعاجيب و تكلم فيها وقال: ما أرى هذا إلا من قبل القاسم.

وقال أبوعبد الله: إنما ذهبت رواية جعفر بن الزبير ؛ لأنه إنما كانت روايته عن القاسم.

وقال أبو عبد الله :لما حدث بشر بن نمير عن القاسم قال:شعبة ألحقوه به[1].

وقال الغلابي:منكر الحديث[2].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء[3].

وقال أبوحاتم:حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به و إنما ينكر عنه الضعفاء[4].

() ت الكمال (23/387) .

() ت الكمال (23/389) .

() سؤالات ابن الجنيد (396 رقم 514) .

() ت الكمال (23/ 389) .

وقال يعقوب بن شيبة و الترمذي والفسوي:ثقة[5].

وقال العجلي:ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي[2].

(36/201) الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي أبوالحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور من السابعة مات في شعبان سنة خمس وسبعين[3].

قال يعقوب بن شيبة:ثقة وهو دونهم في الزهري ـ يعني مالك وسفيان بن عيينة وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب[4].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[5].

وقال ابن المديني:ثبت[6].

() نفسه .

() نفسه .

() تق (817 رقم 5720) .

() ت الكمال (24/264) .

() الجرح (7/179).

() نفسه .

وقال أحمد بن حنبل:كثير العلم صحيح الحديث[1].

وقال أبوزرعة: صدوق[2].

وقال الذهبي:أحد الأعلام والأئمة الأثبات حجة بلا نزاع[3].

(37/202) الشيخ القاضي المعمر أبومنصور محمد بن أحمد بن علي شكرويه الأصبهاني[4].

قال ابن طاهر:لما كنا بأصبهان كان يذكر أن السنن عند ابن شكرويه فنظرت فإذا هو مضطرب فسألت عن ذلك؟فقيل:إنه كان له ابن عمٍ وكانا جميعاً بالبصرة وكان القاضي مشتغلاً بالفقه وإنما سمع اليسير من الهاشمي وكان ابن عمه سمع الكتاب كله وتوفي قديماً فكشط القاضي اسم ابن عمه وأثبت اسمه[5].

() نفسه .

() الجرح (7/179) .

() الميزان (3/423) .

() النبلاء (18/493) .

() النبلاء (18/494) .

وقال ابن مندة:خلط في كتاب سنن أبي داود ما سمعه منه بما لم يسمعه وحك بعض السماع،كذلك أراني المؤتمن الساجي[1].

ذكرمن وثقه:

قال السمعاني:كان صحيح السماع[2].

وقال السِلفي:سألت المؤتمن الساجي؟

فقال:ما كان عنده عن ابن خرشيد قوله[3] وابن مردويه و الجرجاني وهذه الطبقة فهو صحيح[4].

(38/203) محمد بن إسحاق بن يسار أبوبكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة مات سنة خمسين و مائة ويقال بعدها[5].

() النبلاء (18/493) .

() النبلاء (18/494) .

() كذا في الطبعة.

() اللسان (5/63) .

() تق (825 رقم 5762) .

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وفليح وأبي أويس...وقال:هؤلاء كلهم في حال الضعف و الاضطراب[1].

وقال أحمد بن حنبل:ليس بحجة[2].

وقال النسائي:ليس بالقوي[3].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:كان ثقة وكان حسن الحديث[4].

وقال مرة:ثقة ولكنه ليس بحجة[5].

وقال أحمد بن حنبل:حسن الحديث[6].

() ضـ (4/88) للعقيلي . وانظر : فتح الباري (2/166) لابن رجب .

() ت بغداد (1/230) .

() ضـ (201 رقم 513) .

() ت بغداد (1/218) .

() التاريخ (2/504 - الدوري) .

() ت بغداد (1/223) .

وقال ابن المديني:صالح وسط[1].

وقال ابن نمير:إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق وإنما أتى من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة[2].

وقال ابن عدي:وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطيء غيره ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لابأس به[3].

وقال الذهبي:أحد الأعلام...وهو صالح الحديث ما له عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة...وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في صحيحه[4].

()سؤالات ابن أبي شيبة (89) .

()ت بغداد (1/227) . قال البيهقي نحوه نقله ابن قيم الجوزية فـي زاد المعاد (1/373).

()الكامل (6/112) .

() الميزان (3/468) .

(39/204) محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي اليمامي أبوعبدالله أصله من الكوفة صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً وعمي فصار يلقن ورجحه أبوحاتم على ابن لهيعة من السابعة مات بعد السبعين[1].

قال أحمد بن حنبل:يروي أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع يقولون رأوا في كتبه لحقاً حديثه عن حماد فيه اضطراب[2].

وقال مرة:أحاديثه عن حماد مضطربة في كتبه لحوق[3].

وقال أبوحاتم:ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقن وكان عبدالرحمن ابن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد وكان يروي أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع جيد اللقاء رأوا في كتبه لحقاً وحديثه عن حماد فيه اضطراب روى عنه عشرة من الثقات[4].

وقال أبوزرعة :ساقط الحديث عند أهل العلم[5].

() تق (831 رقم 5814) .

() العلل (3/62 - عبد الله) .

() المسائل (2/230) لابن هاني .

() الجرح (7/219) .

وقال ابن معين:كان محمد بن جابر أعمى.

وقال الدوري:قلت ليحي فإنما حديثه كذا؛لأنه كان أعمى؟

قال لا لكنه عمي واختلط عليه[1].

وقال مرة:ليس بشيء[2].

وقال البخاري:ليس بقوي[3].

وقال أبوداود:ليس بشيء[4].

وقال النسائي:ضعيف[5].

ذكرمن وثقه:

قال الفلاس:صدوق كثير الوهم[6].

() الجرح (7/220) .

() التاريخ (2/507 - الدوري) .

() نفسه .

() ت الكبير (1/53) .

() ت الكمال (24/ 568) .

() ضـ (207 رقم 533) .

() الجرح (7/219) .

وقال أبوحاتم وأبوزرعة:صدوق إلا أن في أحاديثه تخاليط وأما أصوله فهي صحاح[1].

وقال ابن أبي حاتم:سئل أبي عن محمد بن جابر وابن لهيعة؟

فقال محلهما الصدق،محمد بن جابر أحب إلي من ابن لهيعة[2].

(40/205)محمد بن خازم ـ بمعجمتين ـ أبومعاوية الضرير الكوفي لقبه فافاه عمي وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره من كبار التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومائة وله اثنتان وثمانون سنة وقد رمي بالإرجاء[3].

قال ابن نمير : كان أبو معاوية يضطرب فيما كان عن غير الأعمش[4] .

() الجرح (7/220) .

() الجرح (7/219) .

() تق (840 رقم 5878) .

() العلل (72) لابن عمار .

وقال ابن نمير أيضاً:كان أبو معاوية لا يضبط شيئاً من حديثه ضبطه لحديث الأعمش كان يضطرب في غيره اضطراباً شديداً[5].

وقال أبوداود:قلت لأحمد:كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ فقال فيه أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلى النبي **e**[2].

وقال أحمد بن حنبل:في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً[3].

وقال أيضاً:هو يضطرب في أحاديث عبيدالله ـ يعني ابن عمر[4].

وقال ابن خراش:صدوق وهو في الأعمش ثقة وفي غير الأعمش فيه اضطراب[5].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:كانت الأحاديث الكبار العالية عنده.

() ت بغداد (5/247) .

() المسائل (301) .

() العلل (1/378 - عبد الله) .

() شرح العلل (2/812) لابن رجب .

() ت بغداد (5/248 ـ 249) .

وقال أيضاً:روى أبومعاوية عن عبيدالله بن عمر أحاديث مناكير.

وقال أيضاً:أبومعاوية أثبت من جرير في الأعمش[1].

وقال يعقوب بن شيبة:كان من الثقات وربما دلس كان يرى الإرجاء[2].

وقال النسائي:ثقة[3].

(41/206) محمد بن سليم أبوهلال الراسبي ـ بمهملة ثم موحدة ـ البصري قيل:كان مكفوفاً وهو صدوق فيه لين من السادسة مات في آخر سنة سبع وستين وقيل قبل ذلك[4].

قال أحمد بن حنبل:قد احتمل حديثه إلا أنه يخالف في حديث قتادة وهو مضطرب الحديث عن قتادة[5].

() التاريخ (2/ 512 ـ 513 - الدوري) .

() ت بغداد (5/248 ـ 249) .

() ت الكمال (25/ 123) .

() تق (849 رقم 5960) .

() الجرح (7/273) وانظر علل الخلال (166 - المنتخب) والتجريـح (2/682) للباجي .

وقال الحسين بن الحسن الرازي سألت يحي بن معين عن أبي هلال الراسبي كيف روايته عن قتادة ؟

فقال:فيه ضعف صويلح[1].

وقال يزيد بن زريع لا شيء[2].

وقال أبوزرعة : لين[3].

وقال النسائي :ليس بالقوي[4].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لأبي هلال الراسبي عن قتادة:وهذه الأحاديث لأبي هلال عن قتادة عن أنس كل ذلك أو عامتها غير محفوظة[5].

() نفسه .

() الجرح (7/273) .

() الجرح (7/274) .

() ضـ (202 رقم 516) .

() الكامل (6/214) .

وقال أيضاً: في بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات عليه وهو ممن يكتب حديثه[6].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صويلح[2].

وقال مرة:ليس بصاحب كتاب ليس به بأس[3].

وقال أبوحاتم:محله الصدق لم يكن بذاك المتين[4].

(42/207) محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل بعدها[5].

قال يعقوب بن شيبة:ثقة غير أن روايته عن الزهري خاصة قد تكلم الناس فيها فطعن بعضهم فيها بالاضطراب وذكر بعضهم أن سماعه عن

() الكامل (6/216) .

() الجرح (7/273) .

() نفسه .

() الجرح (7/274) .

() تق (871 رقم 6122) .

الزهري عرض ولم يطعن بغير ذلك والعرض عند جميع من أدركنا صحيح[1].

قال المروذي: سألته ـ أي أحمد بن حنبل ـ عن ابن أبي ذئب كيف هو؟ قال:ثقة.

قلت:في الزهري ؟

قال:كذا وكذا حدث بأحاديث ـ كأنه أراد خولف ـ[2].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[3].

وقال ابن المديني:ثقة[4].

وقال أبوحاتم: ثقة يفقهه أوثق من أسامة بن زيد[5].

() ت بغداد (2/303) .

() العلل (63 ـ 64) .

() الجرح (7/314) .

() نفسه .

() نفسه .

وقال أبوزرعة:ثقة[6] .

وقال الذهبي:أحد الأعلام الثقات متفق على عدالته[2].

(43/208) محمد بن عبدالله بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني ابن أخي الزهري صدوق له أوهام من السابعة مات سنة اثنتين وخمسين وقيل بعدها[3].

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وفليح وأبي أويس...وقال: هؤلاء كلهم في حال الضعف و الاضطراب[4].

وقال ابن معين:ليس بذاك القوي[5].

وقال مرة:ضعيف[6].

() نفسه .

() الميزان (3/620) .

() تق (866 رقم 6089) .

() ضـ (4/88) للعقيلي .

() الجرح (7/304) .

() التاريخ (48 رقم 33 - الدارمي) .

وقال أبوحاتم:ليس بقوي يكتب حديثه[1].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح[2].

وقال أحمد بن حنبل لا بأس به[3].

وقال مرة:صالح الحديث[4].

وقال أبو داود : ثقة سمعت أحمد يثني عليه وأخبرني عباس عن يحي بالثناء عليه[5].

وقال الساجي:صدوق تفرد عن عمه بأ حاديث لم يتابع عليها[6].

() الجرح (7/304).

() الجرح (7/304) .

() نفسه .

() ت الكمال (25 / 555) .

() ت الكمال (25/ 558) .

() التهذيب (9/249) .

وقال ابن عدي:لم أر بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة و لا رأيت له حديثاً منكراً فأذكره إذا روى عنه ثقة[1].وقال الذهبي:صدوق صالح الحديث[2].

(44/209) محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من الخامسة مات سنة ثمان وأربعين[3].

قال يحيى القطان:كان ابن عجلان مضطرباً في حديث نافع ولم يكن له تلك القيمة عنده[4].

قال المروذي:سألته ـ أي أحمد بن حنبل ـ عن ابن عجلان؟

فقال: ثقة.

قلت: إن يحي قد ضعفه ؟

قال:كان ثقة إنما اضطرب عليه حديث المقبري كان عن رجل جعل يصيره عن أبي هريرة[5].

---

[1] الكامل (6/167) .

[2] الميزان (3/592) .

[3] تق (877 رقم 6176) .

[4] العلل (3/218 - عبد الله) وانظر : ضـ العقيلي (4/118) .

[5] العلل (102 رقم 162) .

ذكرمن وثقه:

قال ابن عيينة:كان ثقة[1].

وقال ابن معين:ثقة[2].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة[3].

وقال أبوحاتم:ثقة[4].

وقال أبوزرعة:من الثقات[5].

(45/210)مطر ـبفتحتين ـ ابن طهمان الورّاق أبورجاء السلمي مولاهم الخراساني سكن البصرة صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف من السادسة مات سنة خمس و عشرين ويقال سنة تسع[6].

() الجرح (8/49) .

() الجرح (8/50) .

() نفسه .

() الجرح (8/50) .

() نفسه .

() تق (947 رقم 6744) .

قال أحمد بن حنبل:هو مضطرب الحديث عن عطاء[1].

وقال أيضاً:كان يحي بن سعيد يضعف حديث مطر عن عطاء[2].

وقال أحمد أيضاً:ما أقربه من ابن أبي ليلى في عطاء خاصة[3].

وقال أيضاً:مطر الوراق في عطاء ضعيف الحديث[4].

وقال ابن معين:ضعيف في حديث عطاء بن أبي رباح[5].

وقال ابن أبي حاتم:سئل أبوزرعة عن مطر الوراق فقال:صالح كأنه لين أمره[6].

() شرح العلل (2/805) لابن رجب .

() الجرح (8/287) .

() العلل (1/414 - عبد الله) .

() العلل (1/491 - عبد الله) .

() الجرح (8/288) .

() نفسه .

وقال ابن عدي:لمطر عن قتادة وعطاء وسائر شيوخه أحاديث صالحة وكان يكتب المصاحف بالبصرة ولذا سمي الوراق وهو مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب[1].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح[2].

وقال أبوحاتم:صالح الحديث[3].

(46/211) معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبوعروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام ابن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة[4].

قال ابن معين:إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم.فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا،وما عمل في حديث الأعمش شيئاً.

() الكامل (6/397) .

() الجرح (8/288) .

() نفسه .

() تق (961 رقم 6857) .

قال يحي:وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام[1].

وقال يعقوب بن شيبة:سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛لأن كتبه لم تكن معه[2].

وقال الأثرم: ((كان معمراً مضطرباً في حديث الأعمش ويخطئ فيه))[3].

وقال ابن معين:معمر عن ثابت ضعيف[4].

وقال أبوحاتم:ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط وهو صالح الحديث[5].

ذكرمن وثقه:

() انظر ت دمشق (59/ 414) لابن عساكر . والتجريح (2/742) للباجي . وشرح العلل (2/682، 691) لابن رجب . والتهذيب (10/220) .

() شرح العلل (2/767) لابن رجب .

() ناسخ الحديث ومنسوخه (229).

() ت الكمال (28/309) .

() الجرح (8/257) .

قال ابن معين:معمر ويونس عالمان بالزهري ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة[1].

وقال أيضاً:ثقة[2].

وقال يعقوب بن شيبة:ثقة وصالح التثبت عن الزهري[3].

وقال النسائي:الثقة المأمون[4].

وقال الذهبي:أحد الأعلام الثقات له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما أتقن[5].

(47/212) يحي بن سليم الطائفي نزيل مكة صدوق سيء الحفظ من التاسعة مات سنة ثلاث وتسعين ومائة أو بعدها[6].

() الجرح (8/257) .

() ت الكمال (28/309) .

() نفسه .

() ت الكمال (28/310) .

() الميزان (4/154) . وانظر : هدي الساري (444 ـ 445) .

() تق (1057 رقم 7613) .

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث روى عن عبيدالله مناكير[1].

وقال الساجي:أخطأ في أحاديث رواها عن عبيدالله بن عمر[2]. وقال أبوحاتم:شيخ محله الصدق ولم يكن بالحافظ يكتب حديثه ولا يحتج به[3]. وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل:سألته ـ أي أحمد ـ عن يحي بن سليم؟ قال:كذا وكذا والله إن حديثه ـ يعني فيه شيء وكأنه لم يحمده[4]. وقال النسائي:ليس بالقوي[5].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[6]. وقال مرة:ليس به بأس يكتب حديثه[7].

() سؤالات أبي داود (236 رقم 238) .

() هدي الساري (451) .

() الجرح (9/156) .

() العلل (2/480 - عبد الله) .

() ضـ (243رقم 633) .

() التاريخ (2/648 - الدوري) .

() الكامل (7/219).

وقال أحمد بن حنبل:ثقة[1]. وقال النسائي:ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيدالله بن عمر[2]. وقال الفسوي:سني رجل صالح وكتابه لا بأس به وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر[3]. وقال ابن عدي: وليحي...أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عنهم وأحاديثه متقاربة وهو صدوق لا بأس به[4].

(48/213) يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبوإسرائيل الكوفي صدوق يهم قليلاًمن الخامسة مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح[5].

قال أحمد بن حنبل:حديثه حديث مضطرب[6].

() الكامل (7/219) .

() هدي الساري (451) .

() المعرفة (3/51) .

() الكامل (7/220) .

() تق (1097 رقم 7956) .

() العلل (2/519 - عبد الله) .

وفي تاريخ الغلابي:كان يونس بن أبي إسحاق مستوي الحديث في غير أبي إسحاق مضطرب في حديث أبيه[7].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[2]. وقال أبوحاتم:كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه[3]. وقال النسائي:ليس به بأس[4].

() شرح العلل (2/813) لابن رجب .

() التاريخ (60 رقم 87 - الدارمي) .

() الجرح (9/244) .

() ت الكمال (32/ 492) .

الخاتمـــة

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فمعرفة الاضطراب من أهم أنواع علوم الحديث التي يحتاج إلى معرفتها المحدث؛ لتداخلها مع كثيرٍ من الأنواع الأخرى؛ إذ يشترك المضطرب مع المعلل والشاذ والمنكر... إلخ.

وقد انتهت الدراسة - التي وفقني الله للقيام بها، وأسأله سبحانه القبول في الدنيا والآخرة - إلى مايلي:

1 - أهمية الرجوع إلى كتب العلل والرجال والتخريجات والشروحات الحديثية؛ لفهم كلام أهل الحديث.

2 - وجدت كلام ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث يتضمن خلاصة كلام أهل الفن في المضطرب مع ما في كلامه - رحمه الله - من قوة ومتانة.

3 - دراسة الأحاديث المعللة تؤصل الباحث وتزيد من فهمه لعلم الحديث.

4 - الذي درج عليه أهل الحديث في كلمة (مُضْطرِب) كسر الراء.

5 - قلة حكم العلماء على الآثار إلا فيما لا مجال للرأي فيه.

6 - وقوع الاضطراب في الآثار.

7 - اتحاد المخرج والاختلاف المؤثر وتساوي الأوجه وعدم إمكان الجمع والترجيح خمسة شروط لإعلال الحديث بالاضطراب.

8 - معنى التساوي: تعارض الوجوه المقتضية للترجيح.

9 - كثرة وقوع الاضطراب في السند ثم في السند والمتن معاً ثم في المتن لكن بقلة.

10 - الحديث المضطرب منه ما يقبل الاعتبار ومنه مالا يقبل الاعتبار.

11 - الاختلاف منه ماهو مؤثر في الحديث ومنه ماليس بمؤثر.

12 - للاختلاف والاضطراب أثر على السند والمتن وعلى الراوي.

13 - قد نستطيع الوقوف على الراوي المضطرب.

14 - تأصيل القواعد المتعلقة بالسند والمتن.

15 - إفراد الرواة الموصوفين بالاضطراب.

وقد بلغ عددهم مائتين وثلاثة عشر راوٍ منهم ثمانية وأربعون راوٍ وصفوا بالاضطراب مقيداً والبقية مطلقاً.

16 - قولهم (فلان مضطرب الحديث) يعني أنه في مرتبة الاعتبار.

17 - عدم الضبط هو السبب الرئيسي لاضطراب الراوي.

18 - لم أقف على امرأة وصفت بالاضطراب.

19 - قلة الوصف بالاضطراب من بعد القرن الثالث لاعتمادهم على ضبط الكتاب.

20 - وجود أحاديث وصفت بالاضطراب في السنن.

التوصيات:

أثناء كتابة البحث تلمست أهمية الكتابة في الموضوعات التالية:

1 - دراسة أنواع علوم الحديث التي لم تسبق دراستها من قبل مع الرجوع إلى كتب العلل والرجال؛ لفهم كلام أهل الفن.

2 - إفراد الرواة الموصوفين بوصف معين مثل: (منكر الحديث) و (يرفع الموقوف) و (يوصل المرسل).

3 - إفراد الأحاديث المعللة على الأنواع مثل الأحاديث الشاذة والأحاديث المقلوبة.

4 - إفراد مرويات الرواة الموصوفين بمضطرب الحديث.

5 - جمع الروايات التي وصفت بالاضطراب كقولهم (أحاديث الحجامة مضطربة) و (أحاديث الخال وارث مضطربة).

6 - الاهتمام بطبع بعض الكتب المخطوطة كمعجم الصحابة للبغوي وكثير من الأجزاء الحديثية.

7 - الاهتمام بتصحيح بعض الكتب المطبوعة.

كتبه

أحمد بن عمر بن سالم بازمول

الفهارس

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس الفوائد والنكت.
- فهرس المصادر والمراجع.
- دليل المحتويات.

كشاف الآيات

رقم الآية	الآيـــــــــــــــــــــــة	الصفحة
	سورة آل عمران	

102	{ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته }	9
	سورة النساء	
1	{ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم }	9
	سورة الأحزاب	
70	{ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله }	9
	سورة الواقعة	
82	{ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون }	141
	سورة القيامة	
1	{ لا أقسم بيوم القيامة }	143
40	{ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى }	143

كشاف الأحاديث

طرف الحديث	الـــــراوي	الصفحة
اتقوا الحديث عني.	ابن عباس	62
أقيم الحد على السارق	عبد الرحمن بن عوف	138
إذا بال أحدكم.	قتادة	174
إذا بال أحدكم.	يزداد	182
إذا توضأ أحدكم فأحسن.	كعب	71
إذا رمى أحدكم.	عائشة	185
إذا رميتم وحلقتم.	عائشة	185
إذا رميتم وذبحتم.	عائشة	185
إذا شرب أحدكم.	قتادة	174
إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً.	أبو هريرة	52
اغتسل بعض أزواج النبي	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
طرف الحديث	الـــــراوي	الصفحة
إن من البر بعد البر.	الحجاج بن دينار	187
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	-	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	-	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

طرف الحديث	الـــــراوي	الصفحة
حديث كراهية سرد الصوم.	عبدالله بن عمرو	167
حديث الحجامة للصائم	-	41
رحم الله امرءً سمع مقالتي.	-	11
شكركم.	علي	141
شهدت النبي [illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	-	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

طرف الحديث	الـــــراوي	الصفحة
لا يغرم صاحب سرقة.	عبد الرحمن بن عوف	138
ما تقرب العباد إلى الله.	أبو أمامة	136
من تحلم بحلم لم يره.	ابن عباس	62
من حفظ لسانه.	أنس	251
من قال في القرآن برأيه.	علي	62
من قرأ {لا اقسم بيوم القيامة}.	أبو هريرة	143
من كذب علي متعمداً.	علي	62
من كذب في حلمه.	علي	61
من نذر نذراً لم يسعه.	ابن عباس	112
من يرد هوان قريش أهانه الله.	سعد	68
الهر من متاع البيت	أبوهريرة	109
وما أهلكك	أبوهريرة	173

كشاف الآثار

طرف الأثر	القـــائـــل	الصفحة
إذا أردت أن يصح لك الحديث.	ابن المبارك	98
الإسناد من الدين	ابن المبارك	187
إنما يعلم صحة الحديث	شعبة	183
إني والله لا أتهمك.	محمد بن سيرين	188
الباب إذا لم تجمع طرقه.	ابن المديني	98
بيننا وبين القوم القوائم.	ابن المبارك	187
ربما أدركت على حديث.	ابن المديني	99
شكركم.	علي	141
كان الحسن يحدث بالحديث	جرير بن حازم	169
لاتنظروا إلى الحديث	يحيى بن سعيد	183
لو لم نكتب الحديث	يحيى بن معين	98
لست أعجب ممن يحدث.	ابن معين	191
لم يكونوا يسألون	محمد بن سيرين	190
ما ذهاب العلم إلا ذهاب.	الأوزاعي	187
ما سمعتها من أحد.	عفان بن مسلم	100
من يسلم من الخطأ.	ابن المبارك	191
الناس ثلاثة.	ابن مهدي	189
ويل أمي إن لم يغفر لي.	عمر	39

النكت والفوائد

الفائدة	الصفحة
جهود العلماء في خدمة القرآن والسنة	10
من أهم العلوم معرفة متون الحديث	11
إدخال المتواتر في المصطلح من باب اتمام القسمة	19
أسباب الضعف في الحديث	22
أنواع مخالفة الثقات	25
علم الحديث على أنواع كل نوع لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته	26
أهمية معرفة المضطرب	27
المضطرب بكسر الراء عند أهل الحديث	36
اطلاق كلمة "حديث" على غير المرفوع وشرطه	37
دخول الاضطراب على الموقوف والمقطوع	38
اتحاد المخرج شرط في التعليل	40
سبب تعليل الحديثين المختلفين سنداً بالاضطراب	41
اعتراض على ابن الصلاح في المقدمة مع الإجابة عنه	42
الضابط في الترجيح	45
لايلزم من ترجيح وجه صحته	45
شروط المضطرب	47
إشكال على التعريف مع الإجابة عليه	48
وقوع الاضطراب في السند بكثرة وفي المتن بقلة	51
الاضطراب ليس ضعفاً شديداً	59
الفائدة	الصفحة
كتاب "المقترب في بيان المضطرب" للحافظ	65
إيراد على الدارقطني في العلل مع الإجابة عليه	66
الكامل لابن عدي من مظان الحديث المضطرب	70
الطبراني علل حديثاً بالاضطراب في موضع واحد فقط من الأوسط	71
ابن القطان الفاسي لا يرى الاضطراب في	76

الإسناد علة	
حفظ السنة بأن لا يدخل فيها ماليس منها ولا يخرج من السنة ماهو منها	79
الصحيحان وتلقي الأمة لهما بالقبول	81
الثقة مع حفظه وتيقطه قد يهم	83
غلبة الظن في باب الرواية	85
المخالفة تفيد وهماً	86
موافقة الحديث الضعيف لآية من كتاب الله أو للأصول لا يلزم منها صحته	88
كيف تدرك العلة	98
الحديث إذا اختلف فيه الثقات	107
اختلاف النقاد في تعيين الراوي المخطيء	114
سبب الضعف في صور اضطراب السند	116
مذاهب العلماء في زيادة الثقة	117
ليس لأهل الحديث حكم عام مطرد عند الاختلاف	119
قاعدة في الرواة المختلفين	123
الأخذ بالأقل هو المتيقن	125
الفائدة	الصفحة
ليس من المرسل ابهام اسم الصحابي	127
محل الترجيح بالكثرة	132
مراسيل الصحابة مقبولة	137
الموقوف يستعمل فيمن دون الصحابة مقيداً	139
طرق معرفة الانقطاع	144
كلام لابن القطان الفاسي يخالف قاعدته المعروفة في اضطراب السند	149
يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في الصحيح والحسن	151
الاختلاف في اسم الراوي ونسبه	151
تعجب أبي حاتم من علة خفيت على الإمام أحمد	154
لاتعارض بين أحاديث رسول الله	□□□
□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□	□□□
□□ □□□ □□□ □□ □□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□ □□ □	□□□
□□□ □□□□ □□□□□□	□□□
□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□ □□ □□□□□	□□□

[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
الفائدة	الصفحة
درجة ومرتبة الراوي الموصوف بالاضطراب	198
الفرق بين "فلان مضطرب الحديث" و "فلان يروي أحاديث مضطربة"	202
قولهم "فلان صالح" قد يراد في دينه لا في ضبطه	213، 305
إسحاق الفروي إنما روى عنه البخاري ما سمعه من كتابه	214
تنبيه على وهم للذهبي في الميزان والمغني	231
خطأ مطبعي في التهذيب	236
معرفة أقوال النقاد ومخارجها	241
حجة من ضعف شهر بن حوشب	272
رجل استدركه العراقي في ذيل الميزان على الذهبي وهو في الميزان	293
كلام لابن معين وأحمد وأبي حاتم فات الذهبي والحافظ إيراده	297
أبوحنيفة - رحمه الله - يعترف بعدم ضبطه	357
رافضي شتام لأصحاب الرسول ﷺ	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]

كشاف المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: رواية حفص عن عاصم. طبعة الملك فهد بالمدينة المنورة.

أولاً: المخطوطات:

1- مصورة أجوبة ابن سيد الناس.
2- مصورة الإعلام بسنته لمغلطاي.
3- مصورة تصحيح الأخطاء الواقعة في طبعة ضعفاء العقيلي لمحمد البعداني.
4- مصورة تفسير عبدالرزاق الصنعاني.
5- مصورة تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي.
6- مصورة العلل للدارقطني.
7- مصورة فوائد أبي القاسم الحنائي تخريج أبي محمد النخشبي.
8- مصورة قضاء الوطر شرح نزهة النظر للقاني.
9- مصورة مشيخة ابن البخاري.
10- مصورة المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية - لابن حجر العسقلاني - المسندة.
11- مصورة المعجم الأوسط للطبراني.
12- مصورة معجم الشيوخ لابن عساكر.
13- مصورة معجم الصحابة للبغوي. المكتبة الصديقية.
14- مصورة الكنى للإمام مسلم.

ثانياً: المصادر المطبوعة:

- الأجوبة المرضية فيما سئل عنه السخاوي من الأحاديث النبوية: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: د.محمد إسحاق محمد إبراهيم، الطبعة الأولى (1418هـ). دار الراية = الفتاوى الحديثية.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (1408هـ- 1412هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد = ابن حزم الأندلسي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. قدم لها الدكتور إحسان عباس. الطبعة الأولى (1400هـ). منشورات دار الآفاق الجديدة -بيروت.
- أحوال الرجال: للجوزجاني. تحقيق البستوي ط.دار الطحاوي بالرياض. الأولى عام 1411هـ.
- اختلاف الحديث للشافعي ت 204هـ. تحقيق عامر حيدر ط.مؤسسة الكتب الثقافية الأولى عام 1405هـ.
- الأدب المفرد: لمحمد بن إسماعيل البخاري، خرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة (1409هـ). دار البشائر الإسلامية - بيروت.

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد بن الخليل القزويني = الخليلي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس. الطبعة الأولى (1409هـ). مكتبة الرشد - الرياض.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى (1399هـ). المكتب الإسلامي.
- أساس البلاغة: لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبدالرحيم محمود.ط. سنة (1402هـ). تصوير دار المعرفة - -بيروت.
- الأسامي والكنى: لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الحاكم الكبير. تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل. الطبعة الأولى (1414هـ). مكتبة الغرباء ـ المدينة المنورة.
- الأسامي والكنى: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (164ـ 241هـ) ((رواية ابنه صالح)). تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع الطبعة الأولى (1406هـ ـ 1985م). مكتبة دار الأقصى ـ الكويت.
- أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي، (ضمن كتاب: أبو رزعة الرازي، وجهوده في السنة النبوية) تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (1409هـ) دار الوفاء ـ المنصورة، ومكتبة ابن القيم ـ المدينة المنورة.
- الاستذكار: لابن عبد البر. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (1414هـ) دار قتيبة ـ دمشق، ودار الوعي ـ حلب.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: لأبي عمر يوسف بن عبدالله القرطبي = ابن عبد البر، تحقيق: الدكتور عبدالله مرحول السوالمة. الطبعة الأولى (1405هـ). دار ابن تيمية - الرياض.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد القرطبي = ابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي. مكتبة نهضة مصر-القاهرة.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الشيباني ط.دار إحياء التراث العربي -بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق محمد علي البجاوي، تصوير دار المعرفة.
- أصول السرخسي: لأبي بكر الحنفي (ت 490هـ) تحقيق: الأفغاني.ط دار المعرفة للطباعة ـ بيروت.
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: من الآثار للحازمي 584هـ تحقيق راتب حاكمي ط.مطبعة الأندلس، حمص، الأولى عام 1386هـ.
- الأعلام: لخير الدين الزركلي، الطبعة السادسة (1980م). دار العلم للملايين -بيروت.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ت 702هـ تحقيق عامر صبري، دار البشائر - بيروت. الأولى 1417هـ.

- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر العجلي = الأمير ابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي (ج 1-6)، ونايف العباس، (ج 7). الطبعة الأولى(1962-1967م) و (1976م).دار المعارف العثمانية - الهند.و(ج) في بيروت.
- الإلزامات: لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي. الطبعة الثانية (1405هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.
- ألفية السيوطي في علم الحديث، تصحيح وشرح أحمد محمد شاكر. دار المعرفة - بيروت.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر. الطبعة الثانية (1398هـ). دار التراث - القاهرة - المكتبة العتيقة: تونس.
- الاختلاف وما إليه: لمحمد بن عمر بازمول.ط دار الهجرة -الرياض. الطبعة الأولى (1415هـ).
- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: لابن عبد البر. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الأولى (1417هـ).
- الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي = السمعاني. تقديم وتعليق: عبد الله البارودي. الطبعة الأولى (1408هـ) ـ دار الفكر.
- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف: لابن عبد البر. تحقيق: عبد اللطيف الجيلاني.ط أضواء السلف. المملكة الطبعة الأولى (1417هـ).
- الإضافة ((دراسات حديثية)) لمحمد بن عمر بازمول.ط دار الهجرة -الرياض. الطبعة الأولى (1415هـ).
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب ((أضواء على السنة)) من الزلل والتضليل والمجازفة: للمعلمي.ط عالم الكتب. سنة (1403هـ).
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري = ابن المنذر (خمسة مجلدات فقط)، تحقيق: الدكتور صغير أحمد ابن محمد حنيف. الطبعة الأولى (1405هـ ـ 1413هـ). دار طيبة ـ الرياض.
- الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم النيسابوري: للحافظ عبد لاغني بن سعيد الأزدي. تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى (1407هـ-1987م). مكتب المنار - الأردن.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لابن كثير شرح أحمد شاكر. تحقيق: علي بن حسن الحلبي.ط دار العاصمة. الطبعة الأولى (1415هـ).

- البحر المحيط في أصول الفقه: للزركشي (ت 794هـ) تحقيق: عمر بن سليمان الأشقر ومراجعة محمد الأشقر وعبد الستار أبو غدة.
- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي، تحقيق وتعليق وصي الله بن محمد بن عباس، الطبعة الأولى (1409هـ)، دار الراية، الرياض.
- البداية والنهاية: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي = ابن كثير. تحقيق: د.أحمد أبو ملحم ود.علي نجيب عطوي وإخوانهم. دار الكتب العلمية.
- البرهان في أصول الفقه: لأبي المعالي الجويني (ت 487هـ) تحقيق: الديب.ط
- البغية في ترتيب أحاديث الحلية: لعبد العزيز بن محمد ابن الصديق. نسخة مصورة، دار القرآن الكريم -بيروت.
- بغية الملتمس: لأبي سعيد خليل كيكلدي العلائي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (1405هـ). عالم الكتب.
- بلوغ الآمال في ترتيب أحاديث ميزان الاعتدال: لأبي عبد الرحمن محمود الجزائري. الطبعة الأولى (1412هـ). المكتب الإسلامي.
- بيان مشكل الأحاديث رسول الله [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

- [illegible]: [illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible]: [illegible] - [illegible] (illegible).
- [illegible] ( ). [illegible]: [illegible] -[illegible].
- [illegible]: [illegible] = [illegible]: [illegible] (illegible) (-).
- [illegible]: [illegible]. [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] -[illegible].
- [illegible]: [illegible] (illegible-[illegible]). [illegible] - [illegible] -[illegible].
- [illegible]: [illegible]. [illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible] = [illegible] ( ). [illegible]: [illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] = [illegible]. [illegible]: [illegible] illegible. [illegible] -[illegible].
- [illegible] (illegible-[illegible]). [illegible] - [illegible]. [illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] (illegible-[illegible]). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] (illegible). [illegible] -[illegible].

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- [illegible] = [illegible]
[illegible] (illegible) [illegible]
-[illegible].
- [illegible] = [illegible].
[illegible] (illegible) [illegible]
[illegible].
- [illegible]: [illegible]. [illegible] (illegible).
- [illegible]: [illegible] [illegible].
[illegible] (illegible).
- [illegible]: [illegible] - [illegible].
[illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible] = [illegible].
[illegible] (illegible).
[illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] - [illegible].
[illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] - [illegible].
[illegible] ([illegible]). [illegible] -[illegible].
- [illegible]: [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] (illegible). [illegible].
- [illegible]: [illegible] - [illegible] - [illegible].
[illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] (illegible)[illegible]
[illegible] [illegible] -[illegible].

- [illegible]: [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible]

- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]= [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]). [illegible] [illegible] - [illegible].
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] ([illegible]). [illegible] [illegible] [illegible] -[illegible].
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]). [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] ([illegible] [illegible] [illegible] [illegible]). [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] -[illegible].
- [illegible] [illegible]: ([illegible] [illegible] [illegible])[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] -[illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] /[illegible] [illegible] [illegible].[illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] / [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] / [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]). [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] / [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] -[illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] / [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible].
- [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] = [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] -[illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] = [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible] [illegible] [illegible]) [illegible] [illegible]
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ([illegible] [illegible]). [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ([illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]) [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] - [illegible] [illegible].

- [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] = [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]). [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] / [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] (([illegible])): [illegible] / [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]). [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible]/ [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible]([illegible]). [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible]/ [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible]/ [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible]/ [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] = [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] -[illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] = [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]: (0) [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. (0) [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible]

[illegible] - [illegible] [illegible]. ([illegible]) [illegible]: [illegible]. [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible].

- [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] = [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible] [illegible] [illegible].
- [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] ([illegible] [illegible]) [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] ([illegible]).
- [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

- [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible]

- [illegible]: [illegible] = [illegible] [illegible].
- [illegible]: [illegible] (□)□ [illegible].
- [illegible]: [illegible] (□). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] -[illegible].
- [illegible]: [illegible]. [illegible]: [illegible]. [illegible] (□) [illegible] - [illegible].
- [illegible]:[illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] -[illegible].
- [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible] (□ [illegible]) [illegible]: [illegible] [illegible].□ [illegible] [illegible] □ [illegible]. [illegible] (□) .
- [illegible]: [illegible] = [illegible]. [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible] [illegible] □ [illegible]. [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] (□) [illegible] □ [illegible].
- [illegible]:(□) [illegible] (□) [illegible]. [illegible] (□) [illegible] □ [illegible] [illegible]).(□) [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] [illegible] □ [illegible] [illegible] □ [illegible]. [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]).(□) [illegible]: [illegible] [illegible]. [illegible] (□) [illegible] [illegible].

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

- [illegible] = [illegible].
  [illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible]. [illegible] - [illegible].
- [illegible] ٥. [illegible].
- [illegible]: [illegible].
  [illegible]. [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible].
  [illegible]. [illegible] (illegible). [illegible] [illegible].
- [illegible] (٥ [illegible]) [illegible]: [illegible] [illegible].٥
  [illegible] ٥ [illegible]. [illegible] (illegible)
- [illegible]: [illegible]. [illegible]:
  [illegible]. [illegible] (illegible). [illegible] - [illegible].
- [illegible] (٥ ٥٥).
  [illegible]:[illegible].[illegible] (illegible). [illegible]:
  [illegible]: [illegible].
- [illegible]: [illegible] (illegible) [illegible]: [illegible] [illegible].
  [illegible].٥ [illegible]. [illegible] (illegible).
- [illegible]: [illegible]. [illegible]: [illegible]
  [illegible] (illegible). [illegible] -[illegible].
- [illegible]: [illegible] - [illegible]. [illegible] (illegible). [illegible]
  [illegible] - [illegible].
- [illegible]: [illegible]. [illegible]: [illegible].
  [illegible] (illegible). [illegible] - [illegible]. [illegible] - [illegible]
  [illegible].
- [illegible]: [illegible]. [illegible]
  [illegible] - [illegible].

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
شكر وتقدير	5-6
مفتاح المصطلحات	7-8
المقدمة	9-18
خطبة الحاجة	9
جهود العلماء في خدمة القرآن والسنة	10
تسمية الموضوع، أسباب اختيار الموضوع.	12
أهمية الموضوع، خطة البحث.	13
المنهج الذي سرت عليه.	16
الصعوبات التي واجهتني.	17
تمهيد	19-25
الخبر بين القبول والرد	19
أسباب الضعف في الحديث	22
أنواع المخالفة	25
القسم الأول: (الحديث المضطرب تعريفاً ودراسة)	27-185
تمهيد: أهمية معرفة المضطرب	27-33
الباب الأول: (الاضطراب لغة واصطلاحاً)	35
الفصل الأول: (الاضطراب لغة)	35-36
ضبط كلمة مضطرب	36
الفصل الثاني : (المضطرب اصطلاحاً)	37-50
التعريف وشرحه	37
مثال المضطرب، شروط المضطرب	46-47
إشكال مع الجواب عليه.	48
الفصل الثالث: (أنواع الاضطراب وحكم كل نوع)	51-64
أنواع الاضطراب	51
مثال مضطرب الإسناد	52
مثال مضطرب المتن	54
مثال مضطرب السند والمتن	55
حكم كل نوع	57

بيان ما يقبل التقوي	59
الفصل الرابع: (التصنيف في المضطرب)	65-72
الكتب المشتركة	67
الباب الثاني: (حكم الاختلاف على الراوي وأثره على الراوي والمروي ومعرفة الراوي المضطرب).	73-114
الفصل الأول: (مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي).	73-90
المذهب الأول: (الاختلاف يؤثر مطلقاً إلا إن دل دليل)	73
المذهب الثاني: (الاختلاف في السند لا يؤثر وقد يؤثر في المتن)	74
المذهب الثالث: (ليس كل اختلافٍ مؤثراً).	77
الترجيح، المناقشة، مناقشة المذهب الأول.	78-79
مناقشة المذهب الثاني	83
الفصل الثاني: (أثره علىالسند والمتن)	91-96
أثره على السند	91
أثره على المتن	94
الفصل الثالث: (معرفة الراوي المضطرب)	98-114
معرفة العلة بجمع الطرق	98
الطريقة الأولى: تصريح الراوي	101
الطريقة الثانية: أن ينص في أحد الأسانيد عليه	102
الطريقة الثالثة: أن يختلف الحفاظ على الراوي	103
الطريقة الرابعة: أن يتفق الرواة عنه على شيء	104
الطريقة الخامسة: أن يخالف الجماعة واحد	105
الطريقة السادسة: أن يلصق بأقل الراوة	106

ضبطاً	
الطريقة السابعة: أن يلصق بالراوي الضعيف	107
الطريقة الثامنة: أن يلصق بأضعفهم	109
الطريقة التاسعة: أن يلصق بالضعفاء	110
الطريقة العاشرة: أن ينص الحفاظ عليه	111
الطريقة الحادية عشرة: التوقف	112
الباب الثالث: (قاعدة الاضطراب سنداً. متناً. سنداً ومتناً)	115-186
الفصل الأول: قاعدة الاضطراب سنداً	115-159
منهج المحدثين في زيادة الثقة	115
مذاهب العلماء في زيادة الثقة	117
قاعدة في الرواة المختلفين	123
الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال	127
الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع	137
الاضطراب بتعارض الرفع والوقف	139
الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين	144
الاضطراب في اسم إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف	151
الاضطراب في تعيين الراوي	155
الفصل الثاني: قاعدة الاضطراب في المتن	161-182
إذا كان المخرج مختلفاً	162
إذا كان المخرج واحداً	167
الفصل الثالث: قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً	183-186
القسم الثاني: (الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً أو بقيد)	187-429
تمهيد	187
الراوي بين القبول والرد	187
اختلاف أحوال الناقلين	190
فائدة إفراد الرواة المضطربين	192

أسباب اضطراب الرواة	194
درجة ومرتبة الراوي المضطرب	198
الباب الأول: الرواة المصوفون بالاضطراب مطلقاً)	203-372
حرف الألف	203
حرف الباء	221
حرف الجيم	227
حرف الحاء	234
حرف الخاء	249
حرف الدال	254
حرف الراء	257
حرف الزاي	258
حرف السين	258
حرف الشين	267
حرف الصاد	272
حرف العين	275
حرف الفاء	315
حرف القاف	317
حرف اللام	322
حرف الميم	324
حرف الهاء	349
حرف النون	352
حرف الواو	359
حرف الياء	360
الكنى	368
الباب الثاني: (الرواة الموصوفون بالاضطراب بقيد)	373-429
حرف الألف	373
حرف الجيم	376
حرف الحاء	377
حرف الراء	380
حرف السين	381
حرف العين	387
حرف الفاء	408

حرف القاف	411
حرف اللام	413
حرف الميم	414
حرف الياء	427
الخاتمة	431-433
فهرس الآيات	435
فهرس الأحاديث والآثار	436-440
فهرس الفوائد والنكت	441-444
فهرس المصادر	445-482
فهرس الموضوعات	483-489

ترقبـــــــوا

(سلسلة الأحاديث المعلة بالاضطراب)